

الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/43/PV.69
19 December 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستينالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الدانمرك)	السيد مورتنسين	: الرئيس
	(نائب الرئيس)	
(كوت ديفوار)	السيد ايسي	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- برنامج العمل

- الحالة في الشرق الاوسط [٤٠] (تابع)

(أ) تقارير الامين العام

(ب) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورتنسين (الدانمرك) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لمساعدة الوفود على التخطيط

لعملها ، أود أن أبلغ الاعضاء ببرنامج الجمعية لهذا الاسبوع .

بعد ظهر هذا اليوم ، تواصل الجمعية النظر في البند ٤٠ من جدول الاعمال ،

المعنون "الحالة في الشرق الاوسط" .

وغدا صباحا ، ٦ كانون الاول/ديسمبر ، تواصل الجمعية نظرها في البند ٤٠

المتصل بالحالة في الشرق الاوسط ، كما تتناول تقارير اللجنة الثانية حول البند ١٤٨

من جدول الاعمال ، المعنون "حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك

لل بشرية" ، والبند الفرعي ٨٦ (ب) من جدول الاعمال ، المتصل بالبرامج الخاصة

للمساعدة الاقتصادية . وبعد الظهر ، تنظر الجمعية جميع تقارير اللجنة السياسية

الخاصة .

ويوم الاربعاء صباحا ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ، تستمع الجمعية العامة الى

خطاب يلقيه الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة

مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وبعد الظهر ، تنظر

الجمعية جميع تقارير اللجنة الاولى .

ويوم الخميس صباحا ، ٨ كانون الاول/ديسمبر ، تنظر الجمعية العامة البند ٢٨

من جدول الاعمال المتصل بالذكرى السنوية الاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وعصر ذلك اليوم ، تنظر الجمعية جميع تقارير اللجنة الثالثة .

ويوم الجمعة صباحا ، ٩ كانون الاول/ديسمبر ، تنظر الجمعية تقارير اللجنتين

السادسة والثانية .

وبالاضافة الى ذلك ، يعتمزم الرئيس أن يتناول خلال الاسبوع جميع البنود

المعلقة ، حيثما كان ذلك مناسباً ، باستثناء البنود المحالة الى اللجنة الخامسة .

البند ٤٠ من جدول الاعمال (تابع)الحالة في الشرق الاوسط :

(أ) تقارير الامين العام (A/43/272 ، و A/43/683 ، و A/43/691 ، و A/43/687) ؛

(ب) مشاريع القرارات (A/43/L.44 الى A/43/L.46)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث

الاول ، أود أن أذكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر المتخذ هذا الصباح ستقبل قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند الساعة الرابعة من بعد ظهر هذا اليوم . لذلك ، أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على القائمة في أسرع وقت ممكن .

السيد عبد الحليم بدوي (مصر) : مرة أخرى تعود الجمعية العامة لبحث الوضع في الشرق الأوسط ، تلك المنطقة من العالم الغنية بتراسها وشرواتها ، والمشحونة بتناقضاتها وصراعاتها . وبينما نجح العالم خلال الأعوام التي مضت - منذ ولدت هذه المنظمة - في تجنب أخطار مواجهة شاملة ، وإن لاح شبحها في بعض الأحيان ، فإن المجتمع الدولي لم ينجح - على النقيض - في وقف سلسلة العنف ونزيف الدم في هذه المنطقة التي قدمت للعالم أول ما عرفه الانسان من تقنين للنظم والقيم . ولعل الوضع الجغرافي للمنطقة كمجال احتكاك حضاري كان له أثره في غزارة اسهامها في بعض المراحل من التاريخ مثلما كان له أثره في حالة عدم الاستقرار التي عرفتتها في مراحل أخرى وخاصة خلال العقود الاخيرة .

لقد أدى التراكم العلمي والتكنولوجي والرأسمالي في العالم وفي المنطقة واقتران ذلك باستمرار النزاع العربي الاسرائيلي الى تعرض الشرق الأوسط لمستويات من المواجهات العسكرية تجعل من الضروري أن ينظر المجتمع الدولي باهتمام الى الاخطار المترتبة على استمرار هذا النزاع وحالة عدم الاستقرار التي تعرفها المنطقة .

لقد أصبح بمقدور ترسانات الاسلحة في المنطقة أن تحدث قدرا من الدمار لم تعهده من قبل مما سيجعل الصدمات الحالية أو المحتملة قابلة للتوسع وإلحاق بالغ الضرر بأطراف أخرى خارج المنطقة أو اجتذابها الى دائرة النزاع ، ولقد كان ادراك مصر المبكر لهذه التطورات وراء سعيها بالتعاون مع المجتمع الدولي الى وقف هذا التطور عن طريق حل المشكلات الرئيسية في المنطقة وفقا للمبادئ والقيم التي تعترف عليها العالم ، وعن طريق العمل الدائم لخفض مستويات التوتر وأشكاله .

ولقد كانت مبادرة مصر منذ منتصف السبعينات من أجل إعلان الشرق الأوسط منطقتة خالية من السلاح النووي خطوة في هذا الاتجاه ، ثم كانت مبادرة السلام المصرية التاريخية عام ١٩٧٧ خطوة أخرى عملاقة في نفس الطريق .

إن الاخطار التي تحدق بالشرق الاوسط قادرة على أن تتجاوز حدود المنطقة وتتسع لتشمل أمن واستقرار الأوضاع في البحر المتوسط . وإن الاستقرار الذي تحقق في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتدعم - ولا شك - إذا ما اتسعت قاعدته لتشمل منطقة شرق البحر المتوسط وغرب آسيا ، في هذا العصر الذي لا تعرف فيه القنابل النووية أو النظم القتالية الأخرى حدود الدول ولا تميز آثارها بين جنسيات الضحايا أو ألوانهم . ومن هذا المنطلق فإن ادخال الأسلحة النووية الى المنطقة أو التهديد بادخالها يعوق استقرار الأوضاع بها ويهدد بتصعيد المواجهات بشكل لم يسبق له مثيل . ولقد كان إيماننا بذلك هو ما دفع مصر ، منذ عدة سنوات ، للانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول مبدأ الرقابة الدولية على الأنشطة النووية السلمية ونأمل أن تقوم سائر دول المنطقة ، وعلى وجه التحديد : اسرائيل ، بالانضمام الى الاتفاقية والالتزام بأحكامها وفتح منشآتها النووية لممثلي وكالة الطاقة الذرية .

وانه لمن دواعي الرضا أن نرى في نفس السياق أن اللجنة الأولى للجمعية العامة قد قامت يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بالموافقة بتوافق الآراء ، على مشروع القرار الذي قدمته مصر بشأن إعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من السلاح النووي ، ونرجو أن يسهم هذا القرار وما سبقه من قرارات بهذا الخصوص منذ تقدمت بسلادي بمبادرتها عام ١٩٧٤ ، في توفير الاطار التشريعي والتأييد الدولي والظروف المادية اللازمة وصولاً لتحقيق هذا الهدف .

في شهر آب/أغسطس الماضي توقف القتال في الحرب العراقية الايرانية . ولعل هذا هو التطور الوحيد الإيجابي الذي شهدته الأوضاع في المنطقة خلال العام المنصرم وبعد أن ألحقت الحرب دماراً بالغاً بدولتين جارتين فحصدت مئات الآلاف من الأرواح ، وخربت أصولاً بالآلاف الملايين من الدولارات ، وامتدت السنة النيران أحياناً لتصيب دولاً أخرى أو رعاياها . وبقبول الطرفين لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ومع بدء المحادثات المباشرة بين ممثلي حكومتي ايران والعراق في جنيف دخلت المنطقة مرحلة جديدة نرجو أن تؤدي الى قيام وازدهار علاقات حسن الجوار بين الدولتين وتسمح بتوجيه مواردهما البشرية والاقتصادية لعمليات التنمية وإعادة البناء .

ولقد أظهر العراق بجلاء أن لديه العزيمة اللازمة لقبول خيار السلام مثلما كانت عنده شجاعة الدفاع عن أراضيه .

إن هذه الاعوام من الصراع المسلح تركت موضوعات شائكة تحتاج لقدر هائل من الصبر ومن المرونة والمثابرة من كافة الاطراف من أجل التوصل الى تسوية دائمة بالمساهمة النشطة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي . وأود أن أعرب هنا باسم حكومة جمهورية مصر العربية عن تقديرنا العميق لجهود الأمين العام الدؤوبة المخلصة في هذا المضمار وغيره ، والتي أسهمت في تحقيق هذا التقدم وندعو لمواصلة تحركه نحو الغايات المأمولة .

لقد أثبتت هذه التطورات في الصراع العراقي الايراني قدرة المجتمع الدولي على معالجة ما ينشأ بين أعضائه من نزاعات اذا ما توافرت الارادة السياسية لدى مجتمع الدول من أجل تحقيق ذلك ، ونشير هنا بوجه خاص الى مسؤولية الدول الاعضاء الدائمين في المجلس .

ولقد أدى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تحقيق كل ما تم التوصل اليه في هذه المشكلة ، وفي أقاليم أخرى من العالم ، الى انعاش الآمال التي نعلقها على هذه المنظمة كما أدى الى تأكيد مصداقيتها ودعم هيبتها واحترامها . ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه ويتنامى .

إن أكثر من أربعة عقود من الصراع المسلح في الشرق الأوسط تؤكد أن القضية الفلسطينية هي جوهر المشكلة ، وأن فيها تكمن جذور نزاعات أخرى عديدة ، ولقد شهدت الشهور الماضية تطورات رئيسية شملت جوانب القضية ومواقف أطرافها ، وجعلت من الممكن أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع . فلقد كان اندلاع الانتفاضة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة تأكيداً قوياً لرفض أبناء الشعب الفلسطيني للحلقة المفرغة القائمة على استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي ثم استخدام القوة الغاشمة لابقاء عليه . ثم كان قرار الأردن في نهاية تموز/يوليه بإنهاء الروابط التشريعية والإدارية مع الضفة الغربية بهدف دعم الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأعقبه تحرك الأطراف العربية في المرحلة التالية متمثلاً في اجتماع العقبة في الأيام الأخيرة من شهر تشرين الأول/أكتوبر بين الرئيس حسني مبارك والملك حسين والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ليؤكد التزام الطرف الفلسطيني بالشرعية الدولية والتأكيد على أن الاختيار الاستراتيجي للشعبين الأردني والفلسطيني هو إقامة العلاقة المستقبلية بينهما على أسس كونفدرالية . واستمر مع الجانب الفلسطيني من أجل إعداد الظروف التي تسمح بالشروع في تسوية تفاوضية للمشكلة .

واستكمالاً لهذا النهج جاءت القرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في الشهر الماضي ، والتي صدرت وفقاً للأسس الديمقراطية وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك رغبة الشعب الفلسطيني في إنجاح مساعي وجهود السلام . وتسجل هنا أن إعلان الدولة الفلسطينية والبيان السياسي الذي يتضمن توجهاتها خطوتان كبيرتان من أجل تحريك القضية في اتجاه إقامة السلام الدائم ، وفقاً للمبادئ التي تعارف عليها المجتمع الدولي .

إن مصر على اقتناع كامل بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا المجال . ومثلما أوضح الإعلان الفلسطيني والبيان السياسي فإن قرار الجمعية العامة (د - ٢) المتخذ عام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين ما زال يوفر شروطاً للشرعية

الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال جنباً الى جنب مع اسرائيل في اطار حدود عام ١٩٦٧ ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ولقد اكدت القرارات الفلسطينية بكل وضوح رفض الجانب الفلسطيني التام للارهاب بكل أنواعه ، والتزام منظمة التحرير الفلسطينية بما جاء في إعلان القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، مع التمسك في نفس الوقت بحق الشعب الفلسطيني وفقاً لجميع القوانين والشرائع في مقاومة احتلال أراضيه ، وأكدت كذلك التزام دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبسياسة عدم الانحياز وحرية المعتقدات في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وتكوين الأحزاب السياسية في ظل قضاء مستقل .

ولقد كان من المأمول وما زال ، بعد أن أظهر الجانب الفلسطيني صدق توجهاته السلمية ، أن تتحرك سائر الأطراف لملاقاته في منتصف الطريق أو على الأقل من أجل بناء جسور الاتصال والتفاهم مع ممثليه الشرعيين وللبناء على ذلك من أجل التوصل الى التسوية الدائمة ، بدلاً من قطع خطوط الاتصال أو اغلاق الابواب مما لا يؤدي إلا الى تشجيع التيارات المتطرفة والمواقف العنيفة في كل جانب والإضرار بالمصداقية والحياد المفترض في هؤلاء الذين نتوقع منهم دوراً ايجابياً يتفق مع مبادئهم المعلنة .

إن قبول المجلس الوطني الفلسطيني بشكل صريح لقرارات مجلس الامن حول القضية الفلسطينية وفي مقدمتها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٢٢٨ (١٩٧٢) يمكن أن يكون بداية تحرك دولي نحو عقد مؤتمر دولي للتسوية في الشرق الاوسط تحت راية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، والذي نعتقد أنه أنسب السبل لتحقيق التسوية الشاملة والدائمة وأنه سيسمح بتوفير أفضل اطار للمفاوضات بين الأطراف المعنية ، ومنها ممثلو الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن لأي ترتيب لاوضاع المنطقة أن يتجاوزهم .

وترى بلادي أن القوى الكبرى عليها مسؤولية حيال عقد المؤتمر . ونسجل هنا بارتياح ما جاء في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (A/43/867) حول وجود اقتناع لدى كل أعضاء مجلس الامن بأهمية عقد

المؤتمر الدولي وتوجيههم الدعوة الى الامين العام لمواصلة جهوده ومشاوراته تحقيقا لهذا الهدف - وكذلك ما جاء في الفقرة ٢٥ من التقرير حول ملاءمة قيام المجلس بإعادة النظر في الموقف بهدف اتخاذ نهج عملي يؤدي لذلك .

إن مصر تناشد القوتين العظميين أن تنهضا بمسؤولياتهما في هذا المجال . كما نعتقد أن المجموعة الأوروبية ، التي أظهرت رد فعل ايجابي حيال اعلان الدولة الفلسطينية ، قادرة على تطوير مواقفها ودورها نحو مزيد من الحوار واللقاء مع ممثلي الشعب الفلسطيني خاصة في ضوء الروابط التاريخية والحضارية بين أوروبا ومنطقة شرق البحر المتوسط ، وبينها والعالم العربي بأسره .

وإن مصر ترى أنه سيكون خطأ فادحا من اسرائيل ، أو من سواها ، أن تجاهلت هذا الحدث وما يتيحه من فرصة نادرة للتحرك نحو السلام ، فإن البديل الوحيد سيكون تفاؤل احتمالات السلام الذي يشعر الشرق الأوسط بمسئولية الحاجة اليه .

إن اسرائيل مطالبة اليوم ، حيال أبنائها وحيال المجتمع الدولي والضمير الإنساني ، بتأكيد حسن نواياها باختيار إقامة السلام العادل والمشرق عن طريق الانسحاب من الأراضي المحتلة ، إذ أن اصرارها على استمرار الاحتلال غير الشرعي واغتصاب أراضي الغير لا يعني سوى استمرار معاناة الشعوب وزعزعة استقرار وأمن الشرق الأوسط .

إن ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يؤكدان على تحريم الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، وهذا المبدأ الأساسي يسري على كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وينطبق على مرتفعات الجولان السورية على وجه القطع ، وإن استمرار احتلال اسرائيل للجولان يدعوى أمنية خرق أكيد لقواعد القانون الدولي . وتطالب اسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية والتخلي عن الدعوى التي شبت عدم صحتها وعدم قبول المجتمع الدولي لها .

ما زال الوضع في لبنان مصدر قلق وحزن بالغ لشعب وحكومة بلادي وأنه لمن دواعي الأسف أن نلاحظ تدهور الأوضاع الى الحد الذي لم يتمكن فيه الشعب اللبناني من اختيار رئيس للجمهورية في الموعد القانوني وذلك لأول مرة منذ تفجر الأزمة في منتصف السبعينات .

وبالرغم من الأبعاد الداخلية العديدة للمشكلة فإن بعض أسبابها يكمن في سياسة السعي الى كسب مناطق للنفوذ وتدخل أطراف اقليمية في النزاع الداخلي . ونعتقد أن هذا النهج لا يخدم المصالحة الوطنية في لبنان . ومصر تهيب بالمجتمع الدولي من أجل وقف التدخل الاجنبي وتوفير الظروف الملائمة لتمكين شعب لبنان بارادته المستقلة من التوصل الى صيغة مصالحة وطنية تحفظ وحدة لبنان واستقلاله .

إن الموقف المعقد في الشرق الاوسط يحتاج من أصحاب الضائر الحرة في العالم أن يقودوا مجتمعاتهم من أجل تحريك مشاكل المنطقة نحو تسوية شاملة .

إن المتغيرات المتلاحقة دائما والمصالح المتعارضة أحيانا يجب ألا تخفي عنا حقيقة أكبر وأهم هي أن مصير البشرية واحد ، وأن العدل والحق هما وحدهما أساس الأمن والسلام .

إن مصر ما زالت كعهدنا عاقدة العزم على المضي نحو التسوية الشاملة لقضايا الشرق الاوسط وفقا لقواعد القانون الدولي وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لقواعد القانون الدولي وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان وحقوق كل شعوب المنطقة في العيش الآمن داخل حدود معترف بها .

وإننا على يقين في أن صدق النوايا والمثابرة والصبر ستجعل الشرق الاوسط مكانا أكثر أمنا تتعاون فيه الشعوب والدول من أجل رفاهية الجميع ومن أجل الأمن والسلام الدوليين .

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت

الاحداث الهامة التي وقعت في الشرق الاوسط منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ولا تزال تترك أثرها على آخر التطورات السياسية في المنطقة .

فمنذ ما يقرب من عام وأراضي الضفة الغربية وغزة المحتلتين تموج بالانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية . إن الشباب والشابات الذين يشتبكون حالياً مع المحتلين الاسرائيليين في رام الله ونابلس وغيرها ينتمون الى الجيل الفلسطيني الذي ولد وترعرع في ظل الاحتلال والسيطرة الصهيونية . وهذه الحقيقة وحدها تثبت أن الشعب الفلسطيني مصمم على تقديم كل تضحية لتحقيق تطلعه الوطني النبيل للعيش حراً في وطنه .

أما في الجزء الجنوبي من المنطقة ، فإن حرب ايران والعراق التي تقاتل فيها الأشقاء ، والتي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح ودمار مادي لا حصر له لكلا الجانبين ، قد اتخذت مؤخراً نهجاً جديداً بسبب وقف إطلاق النار المعلن . وهذا لا يتفق فحسب ومطامح الشعبين الايراني والعراقي بل أيضاً مع تطلعات المنطقة بأسرها الى السلم والأمن . إذ أن انتهاء الحرب بين ايران والعراق يسهم أيضاً في تخفيف حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط كلها . كما أنه يعد - في الوقت ذاته - تطوراً لا ترحب به اسرائيل لأنها استخدمته كبرورة صرفت الانتباه والطاقت عن العدوان الامبريالي والصهيوني المستمر في المنطقة .

كذلك لا يمكن للمرء أن يغفل الصورة الشاملة للأحداث التي تتضمن قيام الدولتين العظميين في الشؤون الداخلية للشرق الأوسط بالتدخل والتنافس والتآمر التي تتبدى في أنشطتهما الدبلوماسية والعسكرية المحمومة التي تزعمان أنها من أجل إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط وصيانة السلم وسلامة الملاحة في الخليج الفارسي وما الى ذلك .

إن أزمة الشرق الأوسط لا يمكن تقييمها أو الحكم عليها بمعزل عن خلفية التطورات الدولية الحالية . فقد أرغم كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال ومن أجل حقوقها المستقلة والسيادية "الغاميين" الكبارين على إعادة النظر في أساليبها والتنسيق الصحيح بينهما من أجل الحفاظ على السيطرة في مناطق نفوذ كل منهما . ويعد موضوع مناقشة الصراعات الاقليمية والبت فيها واحداً من المواضيع الرئيسية للحسوار السوفياتي الأمريكي . فعلى الرغم من وجود ميل فعلي في أجزاء شتى من العالم الى وضع

حد للصراعات الاقليمية كما يتبين من حالة ايران والعراق ، لا ينطبق هذا على أزمة الشرق الاوسط في مجموعها . فهناك أسباب شتى ذات طابع متعدد تُبقي على هذه الازمة مشتعلة .

ويجب الا يغيب عن الالذهان أن القضية الفلسطينية تكمن بكل جسامتها ، على مر أكثر من أربعة عقود الآن ، في لب أزمة الشرق الاوسط . فها هي أمة كاملة تتعرض لسياسة منهجية من الابداء الجماعية الرامية الى تصفيتةا جسديا . ناهيك عن انكار الحق الوطني للشعب الفلسطيني في أن يعيش حرا في وطنه . وثمة بعد هام آخر لازمة الشرق الاوسط هو النزاع العربي الاسرائيلي الذي يتجلى على نحو عملي في أعمال العدوان الاسرائيلية المتكررة ضد البلدان العربية مما يسفر عنه احتلال اسرائيل لكل الاراضي العربية . ويجب أن يضاف الى ذلك الازمة في لبنان ، تلك الازمة المستمرة لعشر سنوات . فالى جانب قيام اسرائيل بارتكاب أعمال العدوان والقصف المستمر ، فإنها تبقي الجزء الجنوبي من البلد خاضعا للاحتلال . وعلاوة على ذلك ، يعاني لبنان من نتائج حرب أهلية بين الاحزاب السياسية ومختلف الجماعات الطائفية والدينية وهذا يعد جرحا من أخطر جروح أزمة الشرق الاوسط البالغة التعقيد .

إن هذه الحالة الخطيرة الشاملة السائدة في الشرق الاوسط تتطور في ظل خلفية التنافس ، بل في الواقع التآمر ، بين الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولا شك أن هذا التنافس والتآمر يزيدان من تعقيد الحالة في المنطقة وهي حالة خطيرة بما فيه الكفاية بوضعها الراهن .

فعلى مر السنين ، تواصل الدولتان العظميان ، كل منها على أمام مصالحها الخاصة ، وضع الخطط للتسوية المزعومة لمشكلة الشرق الاوسط واستعادة السلم والهدوء في هذه المنطقة الملتهبة . إلا أن النشاط الدبلوماسي المحموم الذي اضطلع به في الفترة التي انقضت منذ الدورة الماضية يستحوذ على اهتمامنا نظرا لكشافته وتعقيده . ومما لا شك فيه أن ما يدفع الدولتين العظميين الى القيام بذلك ليس الاهتمام بوضع حد لمعاناة البلدان والشعوب العربية وبؤسها ، أو لانهما تؤيدان التسوية السلمية لقضية الشرق الاوسط كما تعلنان بل أن الامر على النقيض من ذلك ، إذ

أن نضال الشعوب العربية ولا سيما الانتفاضة العارمة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة هي التي تدحض الاجماع الامبريالي الشامل بشأن "الاحرب والاسلم" بل انها تجعله لاغيا وباطلا .

إن اصرار الشعب الفلسطيني الشهيد الذي لا يتزعزع على نيل حقوقه الوطنية ، والمساعدة التي تقدمها اليه الشعوب العربية الأخرى في نضاله ، مقترنة بالتضامن التأييدي من قبل الرأي العام العالمي هو الذي يرغم الدولتين العظميين على أن تأخذا في الحسيان - سواء بارادتهما أو رغما عنهما - العامل الفلسطيني كعامل أساسي لحل مشكلة الشرق الاوسط . هذه هي العناصر التي هدمت أسس الأمر الواقع الحالي ، المغروض من قبل الدولتين العظميين والصهيونية ، وهي التي أرغمت تلك الدول على استنباط أساليب جديدة وعلى التنسيق فيما بينها حتى لا تفقد السيطرة على الأحداث .

إن تصعيد العنف والارهاب على نحو لم يسبق له مثيل من جانب المحتلين الاسرائيليين ، وتكثيف أنشطة واشنطن فيما يتعلق بما يسمى بالتسوية السلمية لمسألة الشرق الاوسط هما من الشواهد التي تدل على أسلوب الجزرة والعصا المألوف الذي يخدم نفس السياسة الامبريالية التي لم تتغير ، المتمثلة في ادامة السيطرة الصهيونية على الاراضي العربية المحتلة . إن عمليات الابادة الجماعية الصهيونية ومخططات الولايات المتحدة التي تندرج تحت مسميات متنوعة ، متجاهلة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في أن يكون له وطن مستقل ذو سيادة ، وغير معترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تؤدي الى التسوية ولا بد أن يكون مصيرها الغشل .

وفي هذا الوقت العميب بالنسبة لاسرائيل والولايات المتحدة يحاول السوفييات ألا يتخلغوا عن الركب ، منتهزين كل فرصة تبدو مؤاتية فيستغلونها حتى يكون لهم نصيب في الخطط والتسويات التي يجري وضعها لمشكلة الشرق الاوسط .

غير أن الانتفاضة العارمة التي قام بها الفلسطينيون والدعم العالمي الذي تحظى به يحطمان لعبة الدولتين العظميين ، اللتين فشلتا بالرغم من اجتماعاتهما ومشاوراتهما المتعددة في صياغة تسوية لمشكلة الشرق الاوسط المعقدة على نسق الأنماط التي وضعناها من قبل للمشاكل الاقليمية الاخرى . ولا يخلو من مدلول قيام الادارة الحالية للولايات المتحدة بترحيل مسألة الشرق الاوسط الى الادارة المنتهية لايجاد حل لها .

وكما حدث في الماضي فإن مبادرات الولايات المتحدة الجديدة لا تستهدف توفير حل لازمة الشرق الاوسط ، لان واشنطن لا تهتم إلا بتبرير تدخلها وترسيخ نظام الاحتلال وادامة حالة "اللاحرب واللاسلم" التي تضمن تدفق الأرباح من مبيعات الأسلحة والامتيازات المتمثلة في وجودها في هذا الحوض الغني بالنفط .

ولا يزال المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط موضوعا تثيره الدبلوماسية السوفياتية في المقام الاول كمخفل يمكنه أن يضطلع بمسؤولية حل مشكلة الشرق الاوسط . ويرى الوفد اللبناني أنه ما من مؤتمر أو مخفل يمكن أن يؤدي الى نتيجة مجدية ،

ناهيك عن حل مشكلة الشرق الاوسط ، ما لم تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية بكامل الحقوق وعلى قدم المساواة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وما لم يتم في المقام الاول حل المشكلة الرئيسية في مسألة الشرق الاوسط ، الا وهي القضية الفلسطينية .

ومن المفهوم أنه ينبغي تفويض الأمم المتحدة بمهمة المساعدة في تقييم وحل الصراعات الاقليمية ، بما في ذلك صراع الشرق الاوسط ، بموجب ميثاقها ووفقا لتطلعات الشعوب للحفاظ على السلم والامن في العالم . وانطلاقا من حسن نية صادقة يرى وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية أنه لدى ممارسة الأمم المتحدة لهذه المهمة فإن الحقيقة التي يجب ألا تغيب عن بالها هي أن الجزء الرئيسي في هذه المهمة ينبغي أن تضطلع به الأطراف المعنية مباشرة بالصراع والمهمة في المقام الاول بحله . وينبغي ألا تعطي أي فرصة للدولتين العظميين لاستخدام الأمم المتحدة كستار ولتحويل القانسون الدولي الى متاهة ما يشبه الفقه القانوني لاختفاء وتبرير مخططاتهما ومكائدهما الامبريالية .

ويمثل النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني تعبيرا عن تزايد ادراكه ووعيه الوطني ودليلا ماطعا على تصميمه على استرداد وطنه . وعلاوة على ذلك فإنه يعتبر شاهدا على الامكانية الهائلة التي يمكن أن تحركها الشعوب العربية لوقف من يسعون الى المضاربة بتطلعاتها المقدسة الى الحرية والامتنقلال وذلك بتقديم حلول تحمل بذور صراعات أخرى في المستقبل .

وكما حدث في الماضي ، ستؤيد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية والشعب الالباني دون تحفظ النضال المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية من أجل وضع نهاية للعدوان الامبريالي والمهيوني واحتلال الاراضي العربية ومن أجل الاستعادة الكاملة للحق الوطني المشروع للشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن حر ومستقل . واتساقا مع دعم حكومة جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ولحقه في أن تكون له دولته المستقلة اعترفت بالدولة الفلسطينية التي أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيامها . وسنقدم دعما القوي لكل مسعى مشروع

للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية لضمان استعادة حقوقهم الوطنية المشروعة وتحقيق السلم والأمن الحقيقيين في منطقة الشرق الأوسط .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت الحالة

في الشرق الأوسط في مقدمة شواغل الأمم المتحدة منذ نشأتها . واندلعت خمس حروب رئيسية في تلك المنطقة وكانت كلها مدمرة بقدر ما كانت غير حاسمة . وكان للأمم المتحدة دور فعال في ترتيب وقف إطلاق النار بعد كل حرب . وتؤكد عشرات القرارات التي صدرت بشأن شتى جوانب المشكلة ووزع قوات حفظ السلم في قطاعات مختلفة انشغال المجتمع الدولي واهتمامه بالتوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن مشاركة الأمم المتحدة وجهودها لا يمكن أن تكون فعالة إلا عندما تبني الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة وروح التعاون والتوفيق .

ويعتبر وقف إطلاق النار في حرب الخليج مثالا على ذلك . فقد كان ذلك الصراع المأساوي الذي طال أمده يتضمن بذور انفجار أوسع يهدد السلم والأمن الدوليين . وجاء وقف إطلاق النار نتيجة للثقة التي وضعتها إيران والعراق في الأمم المتحدة من أجل النهوض بحل عادل ودائم لخلافتهما - من خلال تسوية سياسية تفاوضية تضمن السلم والتقدم والرخاء للبلدين . ويرحب وفد بلدي بوقف الأعمال العدائية بين هذين البلدين الصديقين لنيبال . ويكرر تأكيد دعمه الكامل للأمين العام في جهوده المحمودة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

ومن ناحية أخرى تكشف المأساة المستمرة والمتفاقمة في لبنان بوضوح عن الأخطار الكامنة في السماح للموضع الراهن في الشرق الأوسط بأن يستمر . إن الحالة هناك تمثل مسألة تشير بالغ القلق لنا جميعا . ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة أن يحترم الجميع سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية . ومن أولى الضروريات التي ينبغي تحقيقها في لبنان اليوم التنفيذ الكامل والسلم للعملية الدستورية دون تدخل خارجي . والتزامنا باستقلال لبنان وسلامته الإقليمية يتجلى في مشاركتنا المستمرة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

وفي تاريخ تلك المنطقة المتم بالاضطراب كانت السنة الماضية ذروة أخرى في
دورة العنف والمعاناة الانسانية . وقد أبرزت الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في
الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ أكثر من أي وقت مضى الضرورة العاجلة
للمفاوضات الجادة .

وترمز هذه الانتفاضة الى الرفض التلقائي للشعب الفلسطيني للعيش في ظل احتلال أجنبي مستمر . وكان رد فعل اسرائيل ، الدولة المحتلة ، على الاحتجاج المدني مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . وينشأ هذا القلق نتيجة للأساليب والاجراءات القمعية التي مارستها قوات الأمن الاسرائيلية وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها حكومة اسرائيل مثل هدم المنازل وترحيل المواطنين في تحد صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاجراءات الاقتصادية التعسفية الرامية الى إلحاق الضرر بالشعب الفلسطيني ومضايقته . وتضم نيبال صوتها لادانة هذه السياسات اللاإنسانية والمنافية للاتفاقيات الدولية المعترف بها .

وإن الاحترام الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وحده لن يؤدي الى إقرار السلم في المنطقة ، فالمشكلة ستستمر ما دامت القضايا الاساسية قائمة دون حل . وهناك الآن اتفاق واسع على أن المشكلة الاساسية للشرق الاوسط لا يمكن أن تحسم الا عن طريق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند أساسا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولا بد أن تتضمن هذه التسوية انسحاب إسرائيل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والإحترام المطلق للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة خاصة به . ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية ضرورة ضمان هذه التسوية حرق إسرائيل في العيش في سلم داخل حدود معترف بها بعيدا عن التهديد أو أعمال القوة .

لقد أصبحت الحالة الراهنة في الشرق الاوسط أمرا لا يمكن إحتماله ، ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن للنهوض بعملية السلم . ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الجهد . وتعتقد نيبال ، شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أن مؤتمرا دوليا يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة وتشارك فيه كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن يتيح أفضل أمل للبدء في مفاوضات جادة بشأن التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط .

لقد خلفت سنوات الحرب والصراع وراءها إرثا رهيبا من الحقد وانعدام الثقة في منطقة الشرق الأوسط . ولذلك ، من الضروري توفر الحنكة الدبلوماسية الخلاقة والجريئة للخروج من هذه الدائرة المغلقة . وفي هذا الصدد ، يعتقد وفدي أن الإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرا في الجزائر يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه . فقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني التهديد بالقوة أو إستعمال القوة والعنف والارهاب ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة . ودعى الى حل النزاع العربي-الاسرائيلي بالطرق السلمية والى القيام بترتيبات تضمن السلام والامن لكل دول المنطقة . ويتيح الاعلان التاريخي حافزا لم يسبق له مثيل لعقد مؤتمر دولي بهذا الشأن . وترحب نيبال بالاعلان التاريخي هذا وتأمل أن يمهّد الطريق أمام إجراء مفاوضات جادة من أجل حسم النزاع على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٢) . ويجب على المجتمع الدولي أن يفتنم هذه المناسبة فيعطي السلام في الشرق الأوسط فرصة النجاح .

وتعرب نيبال عن أسفها للظروف التي أفضت الى قرار الجمعية العامة الخاص بنقل النظر في قضية فلسطينية في الدورة الثالثة والأربعين من المقر في نيويورك الى جنيف . وبينما نحترم حق الولايات المتحدة أو أية دولة في أن تحمي مصالحها المشروعة ، فقد كان القرار الخاص برفض منح تأشيرة الدخول للرئيس ياسر عرفات انتهاكا واضحا لاتفاق المقر . ويعد هذا القرار غير مؤات إذ جاء في وقت ظهر فيه احتمال حقيقي للخروج من حالة الركود في الشرق الأوسط . فهذه الاجراءات لا يمكن الا أن تؤدي الى تأخير احتمالات التوصل الى تسوية سلمية للقضايا في الشرق الأوسط أو القضاء عليها . ويجدو نيرال أمل وطيد في ألا تسمح الاطراف المعنية لهذا الحدث المؤسف أن يقضي على الأمل المتجدد في تحرك حقيقي صوب تسوية عادلة تفاوضية للنزاع في الشرق الأوسط .

السيد فاخوري (لبنان) : لا يزال الرابط الاساسي بين البنديين ٢٧

و ٤٠ من جدول الاعمال هو قضية فلسطين والشعب الفلسطيني الذي يعيش نصفه تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ونصفه الآخر مشتتا ولاجئا في الدول العربية .

إن الأساليب اللاإنسانية التي تعتمدها إسرائيل في قمع الانتفاضة المباركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أساليب لا تقرها أية قوانين أو أعراف أو اتفاقية . والانتفاضة بحد ذاتها تثبت أن الاحتلال مرفوض مهما سعت إسرائيل إلى إلباسه شوب النعيم الكاذب .

لقد شهد هذا العام تقدما ملموسا في حل عدد من القضايا الإقليمية فاستعادت الأمم المتحدة ، عبر أمينها العام ونتيجة جهوده ، مصداقية وحيوية وحرية تحرك ، مما جعل الأمل كبيرا في أن تتجه الجهود إلى منطقة الشرق الأوسط وخاصة فلسطين وجنوب لبنان .

إن للبنان قضية ، إن هي إنبثقت أساسا عن قضية فلسطين ، إلا أنها أضحت مستقلة عنها ، خطيرة بحد ذاتها ، ملحة في إيجاد الحل الجذري لها بسبب سياسة إسرائيل العدوانية المستمرة ومطامعها في الأراضي والمياه اللبنانية . إننا نخشى من أن تزداد الحال سوءا فتتفجر في المنطقة ، بصورة عامة ، وفي جنوب لبنان بصورة خاصة ، في غياب موقف رادع يتخذه المجتمع الدولي المتمثل بهذه المنظمة وأجهزتها وخاصة مجلس الأمن .

فالذار ، التي لا يرى البعض من بعيد سوى ضوئها ، قد تنتشر وتمتد فجأة فسي كل اتجاه وعلى حساب الأمن والسلم الدوليين . عندها فقط سيحس العالم وعن قرب يحترق لهيبها ومدى الدمار الذي تلحقه والدماء التي تريقها . وقد أدرك سعادة الأمين العام هذا الخطر فجاء في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط يبحث على ضرورة العمل لتفادي الكارثة .

لقد فصلت في كلمتي أمام الجمعية خلال المناقشة العامة مطالب لبنان ، وقد أصبحت معروفة من الجميع ، لكنني أود أن أوضح هنا بأنه طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي لجزء من جنوب لبنان ، وطالما واصلت إسرائيل ممارساتها واعتداءاتها ، فإن السلام في لبنان يبقى مهدداً ، وعودة الحياة الطبيعية إليه تبقى معطلة . فالأزمة التي انطلقت من الجنوب لا يمكن حلها إلا بدءاً من الجنوب ، وبانسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط . هذا هو الحل ، وهو بيد مجلس الأمن ، ومن مهمة مجلس الأمن . ومجلس الأمن مسؤول ، ومجلس الأمن قادر ، ونحن نطالبه باتخاذ موقف جماعي وقرار قوي مُلزم حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين ، وعلى سيادة واستقلال ووحدة أراضي لبنان ، وعلى أرواح وممتلكات وكرامة شعب لبنان .

يشاء البعض أن يطلق على المقاومة الوطنية اللبنانية أوصافاً تسهمها بالإرهاب ، حيناً ، أو تساوي بينها وبين المعتدي الإسرائيلي حيناً آخر . بينما حق الشعوب في مقاومة الاحتلال حق شرعي وقانوني . ولا نخال الغترة التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية قد انست بعض الدول مقاومتها للاحتلال النازي ، وأنست البعض الآخر ذلك الدعم المادي والبشري والإعلامي الذي قدمته للمقاومة في مختلف أنحاء العالم . قولنا هذا يهدف إلى التأكيد ، على نبل أهداف المقاومة الوطنية المشروعة ، أيما كانت ، وفي أي أرض عملت . وعلى أننا ، في لبنان ، نفخر ونعتز بمقاومتنا للاحتلال الإسرائيلي . فما من زمن مهما طال ينسينا هذا الفخر والاعتزاز ، إذ كتبنا بهمداد من دماء شهدائنا ومن دموع الأراامل واليتامى من نساءنا وشيوخنا وأطفالنا . لا بد لي من الإشادة بالدور الإيجابي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهو دور في الأصل يشكل جزءاً من المهمة المنوطة بها بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) .

إن لبنان يسجل شكره وتقديره لسعادة الأمين العام ، وللأمين العام المساعد ، المسؤول المباشر عن القوة ، وللقوة نفسها ، لقيادة وأفرادها ، وللدول المشاركة فيها . ولبنان يؤكد على تمسكه بهذه القوة ، ويصر على تمكينها من تنفيذ مهمتها

كاملة ، تلك المهمة التي لا تزال إسرائيل تضع العراقيل في وجهها منذ أكثر من عشر سنوات .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : تبدأ الجمعية العامة

اليوم بحث الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط في الوقت الذي تدخل فيه الانتفاضة الشورية للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي عامها الثاني . لقد أثبتت هذه الانتفاضة الشورية بصورة قاطعة تصميم الشعب العربي الفلسطيني على تحرير وطنه فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي ، كما برهنت على أن إرادة الشعب العربي الفلسطيني أشد قوة من الممارسات الإسرائيلية القمعة الفاشية ، وأن إصراره الراسخ على تحرير أرضه المحتلة لا يمكن أن يتأثر ، مهما كانت ضخامة التحديات التي يواجهها .

لقد عرّت هذه الانتفاضة الشورية ، جنباً إلى جنب مع المقاومة البطولية في الجنوب اللبناني والجولان العربي السوري المحتلين ، الأهداف التوسعية والطبيعية العنصرية والعدوانية لإسرائيل التي كانت في حقيقة الأمر ثمرة حركة عنصرية نشأت ضمن إطار الاستعمار الاستيطاني ، وارتكزت على مبدأ وجوب استيطان فلسطين وطردها سكانها العرب منها ، ولقد أدرك قادة الصهيونية ، عبر التاريخ الحديث ، أن تحقيق حلم الصهيونية بإقامة إسرائيل الكبرى ، يحتم إخلاء الأرض من أصحابها الشرعيين . وقد عبر عن ذلك الكاتب الصهيوني البريطاني زينغويل في خطاب ألقاه في نيويورك عام ١٩٠٤ ، بقوله : "ينبغي علينا أن نكون على استعداد لطرده العرب من فلسطين بقوة السيف..." ولقد طبقت هذه النظرية بحذافيرها منذ أربعين سنة عبر سلسلة من المجازر الفاشية ، وعمليات الإبعاد والطرده ، بغية خلق جو من الذعر يرغم العرب على الهرب وإخلاء أراضيهم وممتلكاتهم . وهذه النظرية ما زالت تنفذ ويُعمل بها بصورة متصاعدة في الأراضي العربية المحتلة ، والغريب في الأمر أن هناك من يحاول أن يغمض عينيه عن ذلك ويعتقد بإمكانية الوصول إلى إقامة سلام في المنطقة مع أحفاد هرتزل وجابونتسكي وزينغويل وبن غوريون .

السيد الرئيس

لقد كانت الاطماع الاستعمارية في منطقتنا الشرق الاوسطية ، وفي شرواتها ،
وموقعها الاستراتيجي الفريد ، المحرزة والمحركة لمؤامرة إقامة كيان استعماري
استيطاني في فلسطين العربية ، لكي يتمكن من خلق حالة من التوتر الدائم في المنطقة
والتمدد والتوسع فيها كلما سمحت له الظروف بذلك ، بغية الحفاظ على مصالح القوى
الاستعمارية في هذه المنطقة الحساسة .

إن نوايا إسرائيل وأهدافها العدوانية والتوسعية لم تكن في يوم من الأيام بحاجة إلى برهان ليكتشفها العالم . فإسرائيل أصلا مشروع استعماري توسعي إستيطاني يقوم على العدوان والتوسع على حساب الاراضي العربية وعلى حساب الشعب العربي . ولقد تجلت سياستها التوسعية بضم القدس العربية ، والجولان العربي السوري ، وبناء مئآت المستوطنات فيها ، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتهجير سكان هذه الاراضي المحتلة . إن هذا ليثبت بشكل قاطع أن إسرائيل لا تريد السلام بل تريد الأرض وتريد توسع وتريد الاستيطان ، وهي لهذا ترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني . بل وأكثر من هذا تلجأ إلي مختلف الاساليب النازية والإرهابية لقمع هذا الشعب داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة لإرغامه على التخلي عن أرضه ، تماما كما تفعل في الجولان العربي السوري وجنوب لبنان المحتلين . فكيف إذا يمكن الحديث عن السلام؟ فمن يتحدث عن أوهام الحلول في ظل الاحتلال وكران الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة الى وطنه فلسطين وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة ذات السيادة فوق ترابه الوطني ، يبدو انه لم يستفد من تجارب الماضي ، إذ لا يمكن أن يقوم سلام عادل في المنطقة في ظل الاحتلال والتوسع والاستيطان . إن الحالة في الاراضي العربية المحتلة خطيرة للغاية ، وبشكل متزايد ، نتيجة عمليات القمع والبطش والممارسات الوحشية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد أبنائها مما يشكل خرقا فاضحا لقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، ويفلق آفاق إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وإقامة سلام عادل وشامل ، ويهدد الأمن والسلم الدوليين بأفدح المخاطر .

إن مفهوم السلام عند إسرائيل قائم على أساس الاحتلال والتوسع واكتساب الاراضي بالقوة ، وهو مفهوم يتناقض بطبيعة الحال مع المفهوم الحقيقي للسلام القائم على أساس إنهاء الاحتلال وإعادة الحقوق الوطنية الثابتة لسكانها كاملة وغير مشروطة . وما دام هذا التناقض بين المفهوم الحقيقي للسلام ومفهوم إسرائيل قائما ، يظل تحقيق السلام بعيد المنال ويظل كفاح العرب مستمرا حتى يحرروا أرضهم ويستعيدوا حقوقهم .

لقد أوضحت بلادي مرارا إن للسلام مقومات . وأولى هذه المقومات العدل والإنصاف ، وإنهاء الاحتلال ، وإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها . فلا سلام في ظل الاحتلال ، ولا سلام إن لم يستعد العرب حقوقهم وأرضهم كاملة . وإنه لمن المغالطة بمكان ، ومن الخطأ الفادح ، أن يعتقد البعض أنه يمكن إحلال السلام في هذه المنطقة بدون انسحاب كامل وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وبدون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ومن يتحدث عن السلام دون مستلزماته وشروطه هذه يكون قد ابتعد عن الحقيقة وارتكب خطأ في التقدير . فإسرائيل لا تريد تحقيق السلم في المنطقة . وهذه النتيجة لا تحتاج إلى كثير من التفكير . إن إسرائيل تريد بكل بساطة أن يقبل العرب بمطامعها التوسعية ، وهي لهذا ترفض عقد المؤتمر الدولي وتصر على المفاوضات المباشرة لأنها الطريقة التي تحقق لها أهدافها كما حدث في كامب ديفيد ، ولكن التاريخ لا يعيد نفسه ، وإن ما حدث في كامب ديفيد لن يحدث مرة أخرى ، لأن هذا الكامب واتفاقاته ونهجه اثبت أنه عامل تهديد مستمر للأمن والسلم في المنطقة . ويكفي التذكير بأن هذه الاتفاقات مكنت إسرائيل من تحقيق مزيد من التوسع وإرساء مزيد من العقبات في طريق السلام ، فضمت القدس العربية ، وضمت الجولان العربي السوري ، وغزت لبنان ، ودمرت عاصمته بيروت ، واحتلت جنوبه ، وصعدت ممارساتها القمعة ضد سكان الأراضي العربية المحتلة ، وعززت سياساتها الاستيطانية في هذه الأراضي فأقامت المزيد من المستوطنات فيها . إن هذا كله يدحض بقوة مزاعم من يعتقد بأن إسرائيل تريد السلام ، ويؤكد في الوقت ذاته أن إسرائيل أداة عدوانية وكيان عنصري استيطاني وعامل ضد الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم . وقد أدركت الجمعية العامة هذه الحقيقة حينما قررت في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وأكدت في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، بعد فرض القوانين الإسرائيلية وسلطتها القضائية على الجولان العربي السوري ، أن سجل إسرائيل وإجراءاتها تؤكد أنها ليست دولة عضوا محبا للسلام ، وأنها لم تف بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ .

إن مسلسل الإرهاب الطويل لقوى الاحتلال الإسرائيلية في الجولان العربي السوري
والضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان يبعث في الذاكرة صورة الاعمال الوحشية التي
يرتكبها نظام بريتوريا العنصري ضد أبناء شعب جنوب افريقيا وناميبيا والجرائم
النازية التي ارتكبت ضد المدنيين في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية .

لقد استمرت سياسة الاحتلال الاسرائيلي ، منذ احتلال الجولان العربي السوري عام ١٩٦٧ ، في فرض اجراءات هادفة لضمه وتشجيع الاستيطان فيه . وتحقيقا لهذا الهدف ، أصدرت السلطات الاسرائيلية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ قانونا بتطبيق الولاية القضائية والادارة الاسرائيلية على المنطقة وفرض الهوية الاسرائيلية على سكانها العرب السوريين ، ولو حق من يرفض حمل هذه الهوية بأشد الاجراءات قساوة ، وصادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أراضي المواطنين العرب السوريين وحولتها إلى مناطق عسكرية ومستوطنات ، ووضعت أيديها على مصادر المياه الطبيعية ، وحظرت على سكانها العرب السوريين التنقل والعمل بحرية .

إن الوضع في الجولان العربي السوري ، كما هو عليه الأمر في الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، يزداد سوءا حيث يواجه سكانه العرب السوريون أبشع أنواع الممارسات الوحشية والانتهاكات اليومية لحقوقهم الانسانية الاساسية على يد قوات الاحتلال الاسرائيلية . فمنذ احتلال الجولان عام ١٩٦٧ استمرت الاستراتيجية العدوانية الاسرائيلية الشاملة والمعلنة في تطبيق ممارسات ضد أهالي المنطقة لتحويلها ، وسحق هوية سكانها الوطنية ، وتدمير بنيتها الاقتصادية ، والاستيلاء على مصادرها المائية ، ومحاولة تغيير بنيتها الثقافية والاجتماعية ، منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة ، وقرارات الامم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ، الصادر بالاجماع في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة د١ط - ١/٩ ، الصادر بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ والمؤكد عليه في كل دورة عادية للجمعية العامة منذ ذلك التاريخ .

وإنه ليس بخاف على أحد أن الوضع المأساوي في جنوب لبنان ناجم عن احتلاله من قبل اسرائيل وتسليحها عناصر مرتزقة عميلة لاستعمالها كأداة لممارسة الارهاب وشتى أعمال العنف ضد المواطنين اللبنانيين ، وعن رفض اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وقراراته اللاحقة القاضية بوجوب الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية ، والسماح لقوات الامم المتحدة بالانتشار فسي المنطقة لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها .

لقد حولت قوات الاحتلال الاسرائيلي قرى جنوب لبنان ومدنه إلى ما يشبه معسكرات اعتقال ، كما حولت الحياة فيها الى جحيم تمارس فيه كل يوم قوات الاحتلال الاسرائيلي أعمال القمع والقتل والتدمير من الجو والبحر والبر .

ويخطئ من يعتقد أن تقديم التنازلات من جانب الشعب العربي الفلسطيني يساعده على تحقيق السلام في الشرق الأوسط . ولقد بات واضحا من مخططات اسرائيل وأهدافها التوسعية والاستيطانية ان تقديم التنازلات تلو التنازلات قد حقق لاسرائيل مكاسب كبيرة وخاصة باتجاه الحرب والعدوان دون أن يحقق أية خطوة واحدة نحو السلام .

إن سوريا ، في ضوء ادراكها لحقيقة الصراع العربي الاسرائيلي وطبيعته ، دعت دائما الى ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية نقيضا للدعاءات الصهيونية . كما ناضلت سوريا وكافحت من أجل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني ، واتخذت موقفا مبدئيا من أن استعادة الجولان العربي السوري لا ينفصل عن استعادة الشعب العربي الفلسطيني لأرضه المحتلة وضمان حقوقه الوطنية الثابتة وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، ودعت سوريا دائما الرأي العام العالمي لدعم نضالنا العادل من أجل القضية الفلسطينية والتعبير عن هذا الدعم بالاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة ، لأن ذلك يلتقي مع سياستها ومع قرارات القمم العربية والشرعية الدولية . لقد أكد الشعب العربي الفلسطيني بانتفاضته الباسلة رفضه للاحتلال الاسرائيلي وتمسكه بحقوقه الوطنية . وترى سوريا أن توحيد الساحة الفلسطينية على أرضية نضالية صلبة ودعم الانتفاضة الشعبية والمقاومة العربية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي هو الطريق الصحيح لتحرير الأراضي واستعادة الحقوق . ولهذا فقد أيدت بقوة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لأن ذلك يلتقي مع سياستها .

إن الطريق نحو السلام العادل طريق ذو اتجاه واحد يمر عبر مؤتمر دولي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة وتشترك فيه الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير

الغلسطينية ، الممثل الوحيد والشري للشعب الفللسطيني ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

إن السلام في أساسه عدل وإقرار للحقوق لأصحابها وإنهاء العدوان والاحتلال ، وهذا هو السلام الذي نناضل من أجله ، والطريق إلى هذا السلام المنشود هو تطبيق قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة عبر المؤتمر الدولي . وما لم تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة - جميع الاراضي العربية المحتلة - وتحل قضية فلسطين حلا يضمن حقوق شعبها فلا يمكن إحلال السلام في هذه المنطقة ، لان عدم ايجاد السلام العادل يعني استمرار العدوان والاحتلال وهذا ما نرفضه ونقاومه . وعلى ذلك فإن مقاومة الاحتلال والعدوان ستستمر في أرض الجولان العربية السورية ، وفي الأرض العربية الفللسطينية وفي الجنوب اللبناني ، وهذه المقاومة هي النتيجة الطبيعية لاستمرار الاحتلال .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن مناقشة الحالة في الشرق الاوسط في هذه الدورة للجمعية العامة تجري في الوقت الذي فتحت فيه عملية تحسن الشؤون العالمية والوعي الواسع النطاق للمجتمع الدولي بالحاجة الى حوار فعال لرعاية مناخ الثقة ، آفاقا جديدة لتعزيز التعاون .

وهناك عنصر آخر بالغ الأهمية لتكافل العالم المعاصر يظهر على الساحة ، ألا وهو العلاقة المترابطة بين الصراعات الاقليمية والحالة العامة للشؤون الدولية . فالابتعاد الملحوظ عن الانماط القديمة ومنطق المجابهة ، والاستعداد للحوار البناء ودور أكثر أهمية للأمم المتحدة ، قد جعلت من الممكن تحقيق طفرة في مسألة تسوية الحالة حول أفغانستان وفي أن يكون هناك تحرك عملي صوب حسم الصراع بين ايران والعراق . بل إن هناك تسويات تتبلور في العديد من البؤر الساخنة الأخرى في العالم المعاصر .

بيد أن التطورات في الشرق الاوسط قد أثبتت لسوء الحظ أنها من بين المسائل التي تتحرك ببطء بالغ . فالصراع العربي الاسرائيلي لم يحسم بعد . واسرائيل التي لاتزال تواصل احتلال الضفة الغربية وغزة ، ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ، تحاول بعناد أن تخمد بالقوة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . والنمو المطلق العنان لسباق التسلح في الشرق الاوسط قد بدأ يثير انشغالا خاصا . وحقيقة الامر هي أن تلك المنطقة قد أصبحت متخمة بأحدث أشكال الاسلحة . وبخلاف العواقب الاقتصادية الخطيرة لسباق التسلح على شعوب المنطقة ، فإن زيادة العسكرة قد تقود الشرق الاوسط الى مستوى جديد من المجابهة المتفجرة بعواقب لا يمكن التنبؤ بها وتمثل تهديدا خطيرا على المنطقة وعلى الحالة الدولية ككل .

ومع ذلك ، فقد ظهرت حتى هنا عوامل من شأنها أن تساعد على تيسير التحرك صوب التسوية السياسية . وفي الجانب الايجابي من الصورة ، هناك الموقف الذي تنتهجه البلدان العربية المؤيدة للتسوية بالوسائل السياسية عن طريق عقد مؤتمر دولي معني

بالشرق الأوسط وكذلك الموقف البناء والواقعي الذي انتهجته منظمة التحرير الفلسطينية إزاء هذه المسألة .

ومن الخطوات البالغة الأهمية في هذا الصدد القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية التي عقدت في الجزائر .
ولقد أيد الاتحاد السوفياتي الشعب الفلسطيني تأييدا مستمرا في رغبته بالتمتع بحقوقه الوطنية الثابتة ، بما في ذلك الحق في إنشاء دولته المستقلة .
وشعبنا يفهم مشاعر الحماس والتوقد السياسي التي يعرب عنها الفلسطينيون واخوتهم العرب فيما يتصل بالقرارات المتخذة في دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني .
والاتحاد السوفياتي ، تمشيا مع المبدأ الاساسي لحرية الاختيار ، قد اعترف باعلان الدولة الفلسطينية ، لاننا نفهم ان تحقيق التسوية الشاملة سيفضي في الواقع الى التتويج العملي للعملية التاريخية المهمة هذه بانشاء تلك الدولة .

وفي الاتحاد السوفياتي لاقى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاهتمام والموافقة . وكما تم التأكيد في بيان وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام :

"بما أن هذه القرارات تتسم بشعور عميق من الواقعية والمسؤولية ، كما يتضح من زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن هذه القرارات تمثل في مجملها اسهاما رئيسيا في عملية تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الأوسط" .
ونتيجة لذلك لدينا الآن حالة اعترفت فيها الاطراف المعنية مباشرة في الصراع بأن السبيل الى تحقيق السلم والتعايش السلمي بين العرب واسرائيل لا بد من السعي اليه عن طريق المحادثات على أساس قراراتي مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .
وتقرير الامين العام الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، يذكر عن وجه حق بأن دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني :

"أسفرت ... عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية ... وهو ما يتيح في اعتقادي فرص جديدة صوب السلم ينبغي أن نغتنمها" . (A/43/867) ،

الفقرة ٢٧

وبهذا الاسلوب بالتحديد رحبت بهذه القرارات الغالبة العظمى من الدول الاعضاء في
الامم المتحدة .

وإزاء هذه الخلفية تحددت نبرة سلبية بصورة خاصة بقرار وزارة خارجية
الولايات المتحدة رفض منح تأشيرة دخول لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
الغلمطينية ، السيد ياسر عرفات ، للتكلم أمام الجمعية العامة . وفي موسكو ،
اعتبرنا هذا القرار غير بناء وغير قانوني . ولقد اتخذ في وقت أظهرت فيه منظمة
التحرير الغلمطينية بأنها مسؤولة وأنها شريك ضروري في محادثات السلم لحسم الصراع
العربي الاسرائيلي .

ويتعين علينا أن نلحظ مع بعض الأسف أنه في منطقة الشرق الأوسط هي الأخرى لم
يلم الجميع بحتميات عصرنا . فاسرائيل لاتزال تحاول تجنب أي حل للجوانب الأساسية
لتسوية الشرق الأوسط في مؤتمر دولي ، ولاتزال تعتمد المسكنات وتحرم الشعب الغلمطيني
من فرصة تحديد مستقبله بنفسه .

وعملية تحقيق التسوية في الشرق الأوسط ، كما نراها ، تتأثر بمختلف العوامل
الايجابية والسلبية . ومع ذلك ، لدينا في المرحلة الحالية أساس سياسي للشروع في
عملية التسوية . ووجود هذا الأساس يزودنا الآن بفرصة للبدء في العمل التحضيري لعقد
المؤتمر والبدء في الاتصالات الشئانية والمتعددة الأطراف المجدية بغية مناقشة
الجوانب الأساسية للتسوية والتوصل الى اتفاقات مقبولة بشأن سبل ووسائل تحقيق هذه
التسوية . ويمكن أن تكون نقطة البدء اجراء المشاورات بين الاعضاء الدائمين الخمسة
في مجلس الأمن ، وكذلك الجهود التي يبذلها جميع أعضاء المجلس .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن المؤتمر الدولي ، باعتباره أداة دولية لحسم الصراع العربي الاسرائيلي ، يمكن أن يحقق مبدأ توازن المصالح بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بنفس الطريقة التي ضمن بها هذا الحق لشعب اسرائيل ، وبإعادة الاراضي المحتلة للعرب على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وبضمان فرصة العيش في سلم وأمن لجميع شعوب منطقة الشرق الاوسط ودولها . وهذا المؤتمر ينبغي أن يمثل فيه جميع أطراف الصراع بما فيها شعب فلسطين العربي الذي تعد منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، وكذلك أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون . ومن الطبيعي أن يتطلب تعقد المشاكل وجسامتها اتخاذ خطوات مؤقتة ، ولكن هذه الخطوات ينبغي النظر فيها وتنفيذها في اطار المؤتمر ، وكجزء من التسوية الشاملة .

إن المشاكل التي تحيق بالشرق الاوسط كثيرة ولا تقتصر على الصراع العربي الاسرائيلي وحده ، فلا يمكننا أن نتجاهل العسكرة المتزايدة والمشاكل الاقتصادية والقضايا الانسانية الخطيرة . وقد حان الوقت للنظر فيما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله لحل هذه المشاكل . ويتعين علينا أن ندرس بعناية مسألة منع انتشار الاسلحة النووية والكيميائية في منطقة الشرق الاوسط ، وانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فيها .

في الأمم المتحدة ، وفي مجلس الأمن الدولي هناك فهم عام للخطوات العاجلة التي لابد من اتخاذها للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط ، وكما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ فإنه :
"من الضروري ايجاد حل سياسي يكفل الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحق اسرائيل ، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في المنطقة ، في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها ، دون التعرض للتهديد أو أعمال العنف" . (A/43/691 ، الفقرة ٦)

وربما وجدت الوسيلة إلى تلك الغاية في مؤتمر دولي يرى "جميع أعضاء مجلس الأمن أن من المستصوب [عقده]" (الفقرة ٣) ؛ وهذا ما جاء في رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن .

ونحن على اقتناع بأن أمامنا الآن فرصة فريدة لن يغتفر لنا إذا تركناها تفلت منا . والاتحاد السوفياتي يناشد جميع البلدان أن تفتنم هذه الفرصة وأن تبدأ في الاعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط .

السيد أسكين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من بين جميع

الصراعات الاقليمية التي تنظر فيها الجمعية العامة ، تمثل مسألة الشرق الاوسط أكثر المشاكل استعصاء على الحل . فعلى امتداد السنوات الاربعين الماضية ، ما انفكت قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي يشكلان لب الاضطرابات في تلك المنطقة والسبب المباشر لمعاناة انسانية لا نهاية لها ولعدد من الحروب الرئيسية .

وقد ظلت الحكومة التركية عبر السنوات صامدة في اتباع سياسة ثابتة حيال تلك المنطقة المتفجرة وغير المستقرة ؛ لان لدينا اهتماما مباشرا وطبيعيا بمنطقة الشرق الاوسط وبمصير شعوبها التي تعيش بالقرب من حدودنا . لذا ، فإننا نرحب بهذه الفرصة لنفصح مرة أخرى امام الجمعية العامة عن آرائنا تجاه مسألة الشرق الاوسط التي تنتظر تسوية عادلة ودائمة .

منذ مناقشة العام الماضي بشأن هذا البند في الجمعية العامة شهدنا عددا من التطورات الحاسمة . فالانتفاضة في الاراضي المحتلة ، التي تفجرت في كانون الاول/ديسمبر الماضي مازالت تكتسب قوة وكثافة . كما أن الأردن قطعت الصلات الادارية والقانونية بينها وبين الضفة الغربية . وأعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الأخير بالجزائر قيام دولة فلسطينية مستقلة . ومن الجلي أن هذه الاحداث الكبرى التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية تتطلب الدرامة الدقيقة من المجتمع الدولي . ففي الوقت الذي توجد فيه دلائل ايجابية في البيئة السياسية العالمية ، يبرز الشرق الاوسط بوصفه المجال الوحيد للصراع الاقليمي الذي لم يحرز فيه أي طفرة حتى الآن .

في غضون مناقشة الحالة في الشرق الاوسط في العام الماضي ، ذكرنا في الجمعية العامة ما يلي :

"لقد عاش عالم ما بعد الحرب مع الصراع في الشرق الاوسط منذ نشأة الامم المتحدة . وعانى جيل بأكمله من الاحباط ازاء مشكلة تستعص على الحل ، وتؤدي على نحو متواتر إلى انفجارات عنف ، وتهدد على نحو مستمر السلم والامن الدوليين . بيد أن ارادة العمل من أجل حسم هذه المشكلة ، وهي الارادة التي تظهر بعد كل صراع عسكري ، لا تلبث أن تتلاشى سريعا عندما يتراجع الاحساس بالازمة [تاركا وراءه] جوا من الكآبة والاستسلام ... ونحن نعتقد أن التخلي الصريح أو الضمني عن السعي من أجل التوصل الى حل عادل ليس من شأنه سوى تأجيل وقوع انفجار أكبر كثيرا . ولا يسعنا أن ننسى ان للصراع في الشرق الاوسط أبعادا كثيرة ، وأن استمرار هذا الصراع يمكن ان يثير في أي وقت ليس فقط مواجهة جديدة بين أطرافه ، ولكن يقوض أيضا دعائم الاستقرار في منطقة بالغة الحساسية ، ويفضي عناصر كارثة في المستقبل لا يمكن أن نتصور مداها"

(A/42/PV.86 ، ص ٣٨ - ٤٠)

لذلك ، لم يدهشنا كثيرا أن تتردى الحالة ترديا شديدا في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي في الاراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وأن يهيب السكان المدنيون الفلسطينيون احتجاجا على الاحتلال الاسرائيلي . وقد ووجهت هذه الانتفاضة بتدابير بالغة القسوة والعنف .

منذ ذلك الحين نتابع بشعور بالخوف والالم التطورات الجارية في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وقد وجه انتباهنا التقرير الاخير للأمين العام (A/43/806) ، وكذلك تقرير المفوض العام لووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين ، إلى الظروف البائسة التي يعيشها الفلسطينيون ، وإلى احساسهم المتزايد باليأس . في هذين التقريرين ومرفقاتهما نقرأ أن ما يزيد على ٢٠٠ فلسطيني قتلوا ، وجرح الالاف على أيدي السلطات الفلسطينية خلال الشهور الثمانية الاولى من الانتفاضة .

وبالنظر إلى فداحة الخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية دأبت الحكومة التركية على شجب التدابير والممارسات الإسرائيلية التعسفية التي تنتهك انتهاكاً خطيراً حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وطالبت إسرائيل بالامتناع عن جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين . إن تقرير الأمين العام (A/43/559) المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ يتضمن معلومات موضوعية قدمتها تركيا بشأن هذه المسألة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٢ واو .

وكما تم التأكيد في قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) المتخذ في العام الماضي ، وفي بيان رئيس المجلس الصادر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، فإن سياسات إسرائيل ، وبصفة خاصة قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل ، لا بد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

لقد كان طرد اسرائيل للمدنيين الفلسطينيين من الاراضي المحتلة ، موضوع قرارى مجلس الامن ٦٠٧ (١٩٨٨) ٦٠٨ (١٩٨٨) الصادرين في أوائل هذا العام ، والممارسة المؤلمة الخاصة باقتحام مساكن الفلسطينيين وضرب المدنيين ، وحظر التجول المفروض على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتدني الاماكن المقدسة ، ومنع توزيع الغذاء ، وسائر التدابير الاخرى الاقتصادية والسياسية المذكورة في وثائق الامم المتحدة ، لا يمكن السكوت عليها أيًا كانت الذرائع لارتكابها . إن هذه تدابير يائسة تعسفية ، وتشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب . ومن الواضح أن تلك التدابير أسهمت في تصعيد التوتر في الاراضي المحتلة . ونحن نذكر السلطة الاسرائيلية بهذه الحقيقة .

لقد ذكرت حكومة بلادي في مناسبات عديدة انها ترى أن هناك رابطة وثيقة بين معاناة الفلسطينيين والتسوية السياسية لمشكلة الشرق الاوسط . وفي هذا ، من المفيد أن نذكر بتقرير الامين العام S/19443 ، المقدم الى مجلس الامن . وبدراسة التقرير ، لا يسع المرء إلا أن يتفق مع الآراء التي أعرب عنها لمسؤولين في الامم المتحدة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ويرفضون الاحتلال الاسرائيلي ويمرّون على أن محنة الفلسطينيين هي المشكلة السياسية التي تتطلب حلا سياسيا . لقد قالوا إنه ينبغي إيلاء أولوية للتفاوض بشأن التسوية ، كما ينبغي ألا تكون التدابير الرامية الى تخفيف معاناة السكان المدنيين بديلا عن تسوية عاجلة للمشاكل السياسية الكاملة .

ان الطبيعة السياسية لمسألة الشرق الاوسط مؤكدة أيضا في الفقرة ٩ من تقرير الامين العام A/43/806 المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وكما اكدت الفقرتان ٢٢ و ٢٤ من آخر تقرير أصدره الامين العام ، A/43/867 ، المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، جاءت الانتفاضة كنتيجة مباشرة للتوقف في البحث عن تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي . وينبغي ألا ينظر إليها في الإطار الفلسطيني الاسرائيلي فقط وإنما كنزاع سياسي أوسع نطاقا له العديد من الجوانب المترابطة والمعقدة .

إن إعلان المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في الشهر الماضي إقامة دولة فلسطينية مستقلة يشكل حدثاً تاريخياً هاماً في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط .

وإن تركيا على اقتناع بأن التسوية الدائمة المنصفة في المنطقة تركز على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً . وحكومة بلادي - تمشياً مع سياستها الثابتة بالنسبة للشرق الأوسط - ترحب بالقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني باعتبارها خطوات واقعية وبنّاءة صوب تحقيق السلم في هذه المنطقة الحرجة ، وبهذا الفهم ، تعترف بدولة فلسطين المعلنه حديثاً . وقد لقي قرار الحكومة هذا التأييد الكامل من الأحزاب السياسية التركية .

إن عدم وجود عملية تفاوضية ملائمة لا يزال يمثل إحدى العقبات الكبرى أمام تناول المسائل الموضوعية في الشرق الأوسط بطريقة جادة . ولا يمكن لتسوية سياسية دائمة في المنطقة أن تتحقق إلا نتيجة مفاوضات شاملة بين جميع الأطراف المعنية . وقد أكدت الانتفاضة الحالية مرة أخرى الحاجة الماسة إلى القيام بعملية تفاوض فعّالة حتى يمكن للأطراف المعنية أن تتغلب على شكوكها العميقة .

وإن تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط على أعلى مستوى من جانب البلدان العربية في مؤتمر قمة عمان الذي عقد في العام الماضي كان تطوراً هاماً في هذا الصدد . وقد شهدنا هذا النهج الإيجابي نفسه في مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في الجزائر في شهر حزيران/يونيه من هذا العام . ومؤخراً ، فإن الواقعية التي سادت في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر ، كانت تطوراً مشجعاً آخر لعملية السلام .

وفي هذا الشأن ، نود أن نبرز الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقرير بشأن هذا البند ، فقد أشار بحق إلى ما يلي :

"لقد أسفرت الدورة الأخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية وهو ما يتيح ... فرص تقدم جديدة صوب السلم ينبغي أن نفتنمها" (A/43/867 ، الفقرة - ٢٧) من الواضح أن الإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني يتضمن عناصر بناءة تستحق الاستجابة المتأنية . ولغة الإعلان المعتدلة مشجعة للغاية . ونأمل ونرى أن تسهم القرارات الصادرة في الجزائر في تحقيق السلم في الشرق الأوسط ، حيث يمكن لجميع الدول أن تعيش جنبا الى جنب داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . ولنا رغبة خالصة في أن تلقى هذه الخطوات البناءة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية التقدير الإيجابي من جميع الأطراف المعنية وأن تقابل بنفس الروح ، وحتى تسير عملية السلام الى الامام .

وبهذا المفهوم ، كنا نفضل أن يخاطب السيد عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الجمعية العامة في هذا القاعة ، ويشارك في مناقشة قضية فلسطين . ونرى أنه كان من الأنسب أن يمنح السيد عرفات تأشيرة دخول وفقا لاتفاق المقر وليس وفقا لاية اعتبارات سياسية . ويجب أن يلقي الموقف الإيجابي الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الأخير التشجيع إذا ما كان لنا أن نعزز عملية السلام في الشرق الأوسط* .

أود أن أختتم بياني بالإشارة باختصار الى الحالة في لبنان والى محادثات السلام بين إيران والعراق . وفيما يتعلق بلبنان ، نتابع عن كثب التطورات المشيرة في ذلك البلد طوال الاعوام الثلاثة عشر الماضية . ونعلق أهمية كبرى على الحفاظ على السلامة الإقليمية للبنان وعلى استقلاله وسيادته . إن حل المشاكل التي يواجهها البلد ينبغي أن يتوصل إليها اللبنانيون أنفسهم .

لقد كان وقف إطلاق النار الذي أعلن بين إيران والعراق في شهر آب/أغسطس الماضي من دواعي الارتياح الكبير ، ليس لبلدان الشرق الأوسط فحسب وإنما أيضا للعالم

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيسي (كوت ديفوار) .

كله . فنحن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) لإعادة السلم بين إيران والعراق ، وهما بلدان تربطنا بهما علاقات وثيقة . وتعلق تركيا اهتماما على تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة حتى يمنع حدوث صراعات مماثلة مستقبلا . وتمشيا مع هذا ، قامت حكومة بلادي بمبادرات لاتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف .

السيد اندريفي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت

هذه السنة طيبة بشكل عام فيما يتعلق بالازمات الإقليمية وبؤر التوتر الساحقة ؛ وبالإشتراك النشط للأمم المتحدة وأميننا العام تبدو غالبيتها في طريق الحل .

ومما يتعارض تماما مع هذه الصورة المواتية ، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط سبب قلق بالغ ، فلا تزال المشكلة التي تمثل جوهر النزاع العربي الاسرائيلي ، وهي قضية فلسطين ، باقية دون حل ، ولا يزال الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة مستمرا ، كما أن ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية ، والانتهاك المستمر لسلامة أراضي لبنان يعدان مصدر توتر مستمر ، الأمر الذي يستلزم أن تنشر على نطاق واسع في المنطقة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وبينما نعرب عن تقديرنا للجنود الذين يخدمون قضية السلام ، أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا لأنشطة حفظ السلام هذه .

وإذ نوجه اهتمامنا الآن الى قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ينبغي أن نذكر أن الحالة هناك قد ساءت بشكل مؤثر . وقد وجد رفض الشعب الفلسطيني العيش تحت الاحتلال شكلا جديدا قويا للتعبير عن نفسه في الانتفاضة . وقد جذبت هذه المقاومة غير المسلحة على السكان الفلسطينيين أشكالا قاسية من الاضطهاد الاسرائيلي .

وقد أدانت الجمعية العامة عن حق ، في القرار ٢١/٤٣ الذي اتخذته بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، سياسات وممارسات اسرائيل المستمرة التي تنتهك الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني ، وبوجه الخصوص أعمال إطلاق النار التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي والمستوطنون الاسرائيليون ، وهي أعمال أدت الى مقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل وضرب الناس وكسر عظامهم وأعمال الإبعاد وتدمير المنازل والعقوبات الجماعية . إن هذه السياسات والممارسات الاسرائيلية تشكّل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وما من شأنها إلا تصعيد التوتر السائد بالفعل في المنطقة .

إن هذه الحالة غير مقبولة وتستلزم حلا سريعا ، وما يرح المجتمع الدولي يعترف منذ فترة طويلة بالظروف المحيطة بنا . أولا ، لا بد لاسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، لا بد من الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وثالثا ، لا بد من احترام سيادة جميع الدول في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي ، بما فيها اسرائيل .

اننا لعلنا اقتناع بأن أفضل طريقة للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم للحالسة في الشرق الاوسط يتمثل في عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وكذلك الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن .

إن الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر قد وقّعت فرما جديدة لإحراز تقدم نحو إحلال السلم بصورة عامة ومن أجل عقد المؤتمر الدولي بصورة خاصة . إن إعادة تأكيد تصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل الى تسوية سياسية شاملة وقبول المجلس الوطني الفلسطيني لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بكل ما يحتويانه ورفض المنظمة المتكرر للإرهاب بجميع صوره قد لاقى ترحيبا وتأييدا واسعين .

اننا نناشد جميع الاطراف المعنية اغتنام هذه الفرصة والمساهمة في كسر الجمود والبدء بعملية سلام تأخذ في الحسبان شواغل جميع الاطراف المعنية وتستجيب لمصالحها الامنية .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : مرة أخرى نجد مشاكل منطقة الشرق الاوسط مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة . وما أصبح واضحاً من المناقشة العامة خلال نظر بنود جدول الاعمال المتعلقة بالممارسات الاسرائيلية ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، ومن المناقشة المتعلقة بالسلم الدولي أيضاً ، هو العدد الضخم للمسائل والافكار والمقترحات المختلفة - وكذلك التناقضات - المتعلقة بهذه المجموعة من المشاكل . والأهم من ذلك القلق البالغ الذي تشعر به غالبية الدول إزاء التهديدات الناجمة عن الصراع في الشرق الاوسط . وقد أكد ذلك أيضاً التقرير الذي قدمه الأمين العام عن الحالة في الشرق الاوسط .

وعلى الرغم من أنه لم يتسن التوصل حتى الآن الى حل لمشاكل هذه المنطقة المعذبة لن يجانب المرء الصواب إذا قال أن الجهود التي بذلتها ، طوال عقد من الزمن ، سائر الدول والمنظمات الدولية ، ولا سيما الامم المتحدة وبلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان الاشتراكية كان لها أثرها الملحوظ . إن تحليل الصراع في الشرق الاوسط من جميع الجوانب قد أدى الى فهم أعمق للمسائل التي ينطوي عليها ذلك الأمر والى تزايد الوعي بالحاجة الى التوصل الى حل سياسي . إن النداء الذي وجه مراراً طيلة تلك السنين والعقود من أجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع لم يلق آذاناً صاغية .

ان المفاوضات والحوار الواقعي بين أطراف متكافئة والمساعي المشتركة بغية التوصل الى مستقبل مضمون بصورة جماعية لجميع الدول والشعوب في المنطقة ينبغي أن تكون نقاط انطلاق نحو التوصل الى تسوية للصراع في الشرق الاوسط الذي تعتبر القضية الفلسطينية له .

وهكذا فإن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة تزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى . ويذكر الامين العام في التقرير السالف الذكر ما يلي :

"فصحيح أن جميع أعضاء مجلس الامن يعتقدون أن عقد مؤتمر دولي أمر مرغوب فيه وانه يتبين من ردود الاطراف انها متفقة ، على الاقل ، على انه ينبغي إيجاد إطار دولي للتفاوض بشأن تسوية عادلة ودائمة ، غير انه ما زال هناك الاختلاف الشديد المألوف في الآراء بشأن طبيعة ذلك الإطار وسلطاته ، والاساس الذي ينبغي أن يقوم عليه ، وبشأن من يشترك فيه" . (A/43/691 ، الفقرة ٥) .

إن السلم والامن والاستقرار حاجات ماسة للشرق الاوسط . إنها متطلبات أساسية لتمكين أي منطقة فعلت الشيء الكثير جدا من أجل تطوير الحضارة الإنسانية والتراث الإنساني ، وهي منطقة هامة جدا أيضا من الناحية الاقتصادية ، لكسر طوق الدائرة المفرغة المتمثلة في الحرب وعدم الحرب والمساهمة مساهمة فعّالة في تقدم الإنسانية وحل المشاكل العالمية الرئيسية . إن الإمكانية موجودة حقا ويمكن أن تستخدم استخداما جيدا لما فيه خير المنطقة والعالم أجمع .

إن المسؤولية عن استمرار وجود الصراع في الشرق الاوسط الذي يقترن بعدم حل قضية فلسطين التي هي لب ذلك الصراع ، تقع على عاتق الذين يجعلون مصيرهم متوقفا على العنف والإرهاب متجاهلين بذلك القانون الدولي والقرارات التي اتخذها هذا المحفل . ما يمكن قوله بصورة عامة عن مصير الإنسان في ظل العصر النووي وعصر الفضاء ، أي اننا يمكن أن نهلك سوية أو نحيا سوية ، ينطبق بصورة خاصة على الشرق الاوسط : فإما أن نتمدى للمشاكل سوية ونحلها بما يحقق مصلحة الجميع أو أن نعرض وجود الإنسانية ذاته للخطر .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تلاحظ مع الارتياح الدعوة من أجل العمل المشترك لتحقيق السلم في الشرق الاوسط والتي وجهت في اجتماع قمة الدول العربية في شهر حزيران/يونيه الماضي . وكذلك رحب بالمقررات التي اتخذها المجلس

الوطني الفلسطيني في آخر دورة له - وهي مقررات تعطي قوة دفع جديدة للبحث عن تسوية شاملة وعادلة للصراع في الشرق الاوسط - واعتراف بموجب القانون الدولي بالدولة الفلسطينية المنشأة وفقا لميثاق الامم المتحدة .

بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني وجه اريك هونيكر ، الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالمانى ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رسالة تحية جاء فيها ما يلي :

"نظرا للحالة المتردية في الاراضي الفلسطينية المحتلة أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه ما لم يتم الاعتراف بالحقوق غير القابلة للشعب الفلسطيني وإعمال هذه الحقوق ، بما فيها الحق في إنشاء دولة مستقلة ، فلن يتسن التوصل الى حل يأخذ بعين الاعتبار وصالح جميع الدول والشعوب في المنطقة . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة سيكون هو السبيل المناسب لتحقيق هذا الهدف" .

ولا ينبغي لاية دولة أن تظل غير مكترثة بما يحدث في الشرق الاوسط . وينطبق هذا أيضا على الجمهورية الديمقراطية الالمانية التي قامت في الواقع على حطام خلفته حرب عالمية مريرة وعلى أساس دروس تلك الحرب . ولهذا فإن من السهل معرفة سبب وقوفنا الى جانب الذين يعملون من أجل التوصل الى سلم دائم وعادل وشامل في الشرق الاوسط . لقد أعربنا عن موقف بلادي مرارا هنا في الأمم المتحدة ، وظهر هذا الموقف واضحا في الانشطة الثنائية والمتعددة الاطراف التي تضطلع بها الجمهورية الديمقراطية الالمانية . ويقوم هذا الموقف على أساس إدراك أن أي صراع ينشأ في أي منطقة وبين أي دول أو شعوب يجب أن يحل بالوسائل السلمية وحدها وبما يتفق مع قواعد القانون الدولي المعترف بها على نحو عام ، ومع المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وليس ثمة بديل لهذا ، فهو السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه الإسهام في تعزيز السلم والامن الدوليين .

وعلى أساس هذا الافتراض ، أقرت الجمهورية الديمقراطية الالمانية وأيّدت الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، كما أيّدت أيضا القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع والمبادئ الواردة في هذه القرارات فيما يتعلق بإجراء تسوية ، وأيّدت كذلك الطلب الخاص بإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والانسحاب الغوري غير المشروط لاسرائيل من الاراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ وضمان الحق في الاستقلال داخل حدود آمنة لجميع الدول في المنطقة .

وسيكون من الاعمال التي حان وقتها أن يقوم مجلس الامن ، ولا سيما الدول الاعضاء الخمسة الدائمون فيه ، باتخاذ خطوات عملية للتحضير للمؤتمر المعني بالشرق الاوسط . ونظرا لأن من السهل معرفة مدى تعقد عملية إعداد وتنفيذ آلية تفاوضية مناسبة ، والوقت الطويل الذي تستغرقه هذه العملية ، فينبغي بكل وسيلة تجنب المزيد من الإبطاء .

وعندما اتخذ مجلس الامن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بغية تسوية الصراع بين إيران والعراق ، أكد المجلس قدرته على القيام بعمل موحد ومتسق . وإذا ما طبق نفس هذا الالتزام لحل الصراع في الشرق الاوسط ، فسوف يؤدي هذا بكل تأكيد الى تعزيز سلطة المجلس وسلطة الامم المتحدة بأكملها .

وتتوقع الدول والشعوب - أكثر من أي وقت مضى - من هذه الدورة للجمعية العامة تحركات إيجابية فيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فالجمعية العامة مطالبة باتخاذ مقررات تقرّبنا من حل واحد من أكثر الصراعات تعقيدا وطولا في هذا العصر . وكلما زاد إجماع الدول في التصويت ، كلما ازدادت احتمالات النجاح . كذلك فإن اعتماد مجلس الامن لمقرر يسهل على الاقل الخطوات التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط سيكون عملا فعّالا للغاية . ونحن نؤيد تشجيع الامين العام للأمم المتحدة على الاستمرار في الجهود المتوخاة في تقريره .

ويمكن للأمم المتحدة أن تتأكد من أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستستمر قدر استطاعتها في الإسهام في إحراز تقدم على الطريق المؤدي الى تحقيق تسوية سياسية للصراع في الشرق الاوسط .

السيد باغبيني اديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أكثر من أي وقت مضى ، تسترعي الحالة في الشرق الاوسط انتباه المجتمع الدولي والامم المتحدة بصفة خاصة ، في وقت تبذل فيه الجهود للتوصل الى تسوية سلمية للصراعات الإقليمية .

لقد أصبحت الكراهية والانتقام واللجوء الى القوة والعقوبات الجماعية وانتهاك القانون الطبيعي والمضايقات من كل نوع ، جزءا يوميا من حياة الشعب في منطقة الشرق الاوسط .

وإن الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة ، التي بدأت في أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ضد الاحتلال القائم والضم التدريجي للأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكذلك ضد بعض الممارسات القمعية ، قد أدت الى أن يبلغ عدد القتلى من الفلسطينيين على أيدي القوات المسلحة الاسرائيلية ٢٤٨ قتيلا حتى ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ وفقا لما ورد في تقرير اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . (A/43/35)

وذكر التقرير أيضا أن ١٢٦ آخرين ماتوا نتيجة للضرب واستنشاق الغاز المسيل للدموع أو خلاف ذلك من الاسباب المتملة بالإجراءات التي تتخذها القوات المسلحة الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون .

وأعربت اللجنة عن بالغ انزعاجها إزاء نسبة الشباب والأطفال المرتفعة بين الضحايا ، وسجلت شديد قلقها إزاء التقارير التي نشرتها مؤسسات المساعدة الإنسانية التي تمكنت من زيارة المنطقة . فوفقا لهذه التقارير ، مُنِع الموظفون الطبيون من الدخول الى المخيمات والقرى التي أغلقها الجيش ، وهوجمت المستشفيات ، ودمرت المعدات ، وضرب المرضى واعتقلوا ، وهوجم الموظفون الطبيون بقسوة ووصلت الحالة الصحية في الاراضي المحتلة الى أبعاد مروعة تدعو الى القلق ، وفقا لما ذكرته لجنة الخبراء الخاصة التابعة لمنظمة الصحة العالمية .

وتلاحظ اللجنة أيضا في تقريرها أن السلطات الاسرائيلية وضعت حوالي ٥٠٠ فلسطيني رهن الحجز الإداري دون أي اتهام أو أية محاكمة . وأشار أيضا الى حالات عديدة من الطرد ، بالانتهاك لقرارات مجلس الامن ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة . ولست أريد الخوض أكثر من ذلك في هذه الحقائق ، ولكنني أقول فقط إن الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة تدهورت تدهورا كبيرا نتيجة للسياسة القمعية لاسرائيل وممارسات الدولة القائمة بالاحتلال رداً على الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ضد الاحتلال الاسرائيلي .

ولقد أرادت زائير ، بامتناعها عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.21 بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني الذي اعتمده الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ٤٥ بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أن يدرك الطرفان المعنيان أن من مصلحةهما الدخول في حوار لحسم الخلافات القائمة بينهما ، بدلا من القيام باعتداءات عسكرية . ومن الجدير بالإضافة أن مجلس الأمن ، على الرغم من النداءات المتكررة ، لم يأخذ بالتوصيات المقترحة عليه ، وذلك بأن يتخذ موقفاً بنّاءً ويفتح امكانيات التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط الذي تقع قضية فلسطين في جوهره . وسيعود وفدي إلى هذه المسألة في جنيف من أجل ابراز أوجه القصور التي ألفيناها في تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/43/2 بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

بيد أننا نود أن نتناول جانبا آخر من جوانب صراع الشرق الاوسط يتسبب في زيادة الموقف المتوتر التهابا . وأشير بذلك إلى تدهور الحالة في جنوبي لبنان نتيجة اعتداءات اسرائيل المتكررة ، وإلى كل التدابير والممارسات الأخرى الموجهة ضد السكان المدنيين هناك .

وإذا كانت هناك دولة واحدة عانت من تبعات الحرب في الشرق الاوسط إلى حد تقويض استقلالها وسلامتها الاقليمية وحريتها فإنها دولة لبنان . فهذا البلد كان منذ أقل من ١٢ سنة مضت واحة حقيقية للسلم ، وخامة مدينة بيروت السياحية بطابعها المعروف حق المعرفة للسائحين من جميع أنحاء العالم . وللأسف أصبحت الآن بلدا ممزقا ومهددا لا ضمان فيه للأمن أو للنظام العام أو للوحدة . لقد أصبح لبنان ميدان قتال وساحة للمواجهة بين جميع الاطراف .

وقد عقد مجلس الأمن عدة مرات أثناء الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ للنظر في شكاوى ممثل لبنان والتقارير الخاصة للأمين العام ورسائل رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وكان معروضا على مجلس الامن أيضا مشروع القرار (1988) S/19434 ، الذي يطلب الى اسرائيل وقف جميع أعمال التعمدي على الاراضي وإنشاء الطرق وإقامة الاسوجة التي تعد انتهاكا للحدود ، وأي محاولات لاحتلال الاراضي اللبنانية أو تغيير وضعها أو عرقلة عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية الى الاراضي اللبنانية ذات السيادة .

ولقد طلب من الامم المتحدة ، التي لديها موظفون عسكريون وقوات لحفظ السلم في تلك المنطقة تمشيا مع قرار مجلس الامن ٣٢٨ (١٩٧٣) ، طلب إليها ضمان الاحترام الدقيق لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية في إطار حدوده المعترف بها دوليا .

وقد حان الوقت ، بموجب قرارات مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، للمطالبة بأن تسحب اسرائيل فوراً ودون شرط أو قيد جميع قواتها العسكرية إلى حدودها المعترف بها دوليا .

وبناء على ما تمخضت عنه جلسة مجلس الامن الـ ٢٨١٥ بتاريخ ٣١ أيار/مايو الماضي ، وبعد اعتماد القرار ٦١٢ (١٩٨٨) الذي يدعو الاطراف المعنية الى أن تنفذ فوراً قرار مجلس الامن ٣٢٨ (١٩٧٣) ، ويجدد ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي :

"كما هو معروف ، جاء في الفقرة ٢٤ من تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/19895) ما يلي : 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل - سوريا ، فإن الحالة في الشرق الاوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يمكن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الاوسط ولحين أن يتم ذلك' . ويعكس بيان الامين العام هذا وجهة نظر مجلس الامن ."(S/19912)

وكما يتبين من ذلك ، يشاطر جميع أعضاء مجلس الامن قلق الامين العام ، الذي ينبغي أن تتشاطره جميع الوفود ، نظرا للمواجهات المسلحة العديدة التي أودت بعدد كبير من الأرواح البشرية وبقدر كبير من الممتلكات ؛ تلك المواجهات التي أشعلتها المشاعر الحماسية وسوء الفهم والافتقار الى الحوار .

أما مفهوم التعايش السلمي في اطار السلم الدائم ، وهو المفهوم الذي ينبغي أن يسود تدريجيا في دول المنطقة نظرا لجهود الأمم المتحدة ، فليس له وجود من الناحية العملية .

وفي رأينا أن السلم في الشرق الأوسط يفترض مسبقا ما يلي : احترام القانون ، أي احترام مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، والاعتراف بسيادة جميع الدول ، واحترام السلامة الإقليمية لجميع دول المنطقة واستقلالها السياسي ، والحق في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو عن طريق الحرب ، وضمان التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين .

وبالنظر الى هذه المبادئ ، يتعين بالتالي على الأمم المتحدة ، وعلى مجلس الأمن بوجه خاص ، كفالة احترام القانون والعدالة في الشرق الأوسط وإحلال الوفاق والحوار البناء محل روح الحرب والمواجهة والكرهية .

إن عمل منظماتنا في إرساء المعايير الموحدة جزء من تراشنا من القانون الدولي . ولذا فسوف يكون من طبائع الأمور أن ينجح في اعطاء الفلسطينيين دولة عربية فلسطينية ، بمثل ما استطاع إقامة دولة لليهود .

وأساس تسوية ذلك الصراع هو بالطبع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي يدعو الى انسحاب جميع القوات الاسرائيلية المسلحة من الأراضي المحتلة واحترام واقرار سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة .

إن دولة اسرائيل حقيقة واقعة . ولقد أنشأتها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩ بمقتضى القرار ١٨١ (د - ٢) ، وفي ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ قُبِلت عضويتها في هذه المنظمة . وقد حان الوقت للأمم المتحدة لكي تحيل الى نفس القرار وتُنشئ دولة عربية فلسطينية .

وإن خطط السلم العديدة ، التي أعدتها الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٢ ، ورئيس الولايات المتحدة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، ينبغي استكمالها لكي تأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة وعلى وجه التحديد إعلان الملك حسين ملك الاردن في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ في عمان بشأن ادارة الضفة الغربية وقطاع غزة وإعلان اقامة دولة فلسطين التاريخي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ .

وفضلا عن ذلك ، فإن جميع عناصر التسوية الشاملة العادلة الدائمة لمسألة الشرق الأوسط موجودة في كثير من القرارات الصادرة عن المنظمة . والواقع أن هذه القرارات إذا أخذت مجتمعة مع جميع خطط السلم المعروفة حتى الآن ، فإنها ستوفر لمنظمتنا بلا شك أساسا متناسقا ومتكاملا تماما من أجل إنهاء الصراع الذي ورثته عن عصبة الأمم .

ونظرا لأن حرب عام ١٩٤٧ لم توفر تسوية لاطراف الصراع ، فإن أي استراتيجية أخرى تقوم على القوة أو على عدم اعطاء تأشيرة دخول لقائد منظمة التحرير الفلسطينية لن تؤدي الى حل مشكلة الشرق الأوسط الشائكة .

وجمهورية زائير ، التي لديها علاقات دبلوماسية مع الاطراف الرئيسية في صراع الشرق الاوسط ، لا يمكنها إلا ان تشجع قيام مناخ من التعاون والصداقة في المنطقة حتى يسود السلم الدائم والامن .

وفي هذا السياق ، نرحب بالبيانين اللذين صدرا في عمان في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٨ من الملك حسين بشأن وضع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي الجزائر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن إعلان دولة فلسطين ، واللذين يتيحان لمنظمتنا فرصة فريدة لتقوم بدور في عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط ، الذي يضم كل أطراف الصراع ويعقد بمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، بغية التوصل الى تسوية نهائية وشاملة لصراع الشرق الاوسط .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم

المناخ الجديد القائم على الوفاق والوثام المتبادل والذي يبدو أنه يفرض نفسه في جميع أرجاء العالم ، لا تزال الحالة في الشرق الاوسط تنم عن تصاعد خطير في حالة بالغة الحساسية في حد ذاتها . إن الأزمة التي ألمت بالشرق الاوسط طوال ما يزيد على أربعة عقود هي نتيجة لانتهاج إسرائيل الدائب لسياسة عدوان وتوسع ضد جيرانها ، بهدف السيطرة الاستراتيجية على المنطقة برمتها . وقد دفعت إسرائيل مرارا بالعالم الى حافة الحرب عن طريق اعتمادها على القوة ، بما في ذلك انتهاك سلامة أراضي وسيادة الدول ، قريبها وبعييدها ، والاحتلال والضم غير الشرعيين لفلسطين والأراضي العربية ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه وطموحاته المشروعة ، وهو ما كان دوما لب الصراع . ومن نافلة القول ان المنطقة تعاني من تردٍ خطير تجلى في السنة الماضية بسبب لجوء إسرائيل الى الوحشية والعنف الشديدين ضد ثورة الشعب الفلسطيني في الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . إلا انه رغم القمع الذي يعجز عنه الوصف ، أثبت الفلسطينيون البواسل بصورة قاطعة ان الإنتفاضة لا تتسم بطابع مؤقت وبعد أن استمرت الآن ما يزيد على سنة ، وانه لا يمكن العودة الى الوضع الذي ساد في العقدين الماضيين . فقد بدد الفلسطينيون عن طريق المقاومة الباسلة وهم إسرائيل

بأنها يمكن ان تخضعهم بقوة السلاح . وقد سادت الآن هذه الحقيقة الدامغة ضمير المجتمع الدولي بأسره ، الذي يقف الآن متحدا أكثر من أي وقت مضى بشأن الحاجة الماسة الى إحراز تقدم على الجبهة الدبلوماسية .

وقد حفز هذا التصميم المبادرة الجديدة والجريئة التي قدمها مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني ، المعقود في الجزائر في الشهر الماضي ، والذي أعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وهكذا اتخذ الشعب الفلسطيني ذاته القرار التاريخي بأن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة على أراضيه . ومن الأهمية بمكان أنه فعل ذلك مع الإلتزام في الإعلان بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقبوله في الوقت ذاته كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين .

ومما يبعث على بالغ ارتياح وفدي ان المجتمع الدولي قد رحب ترحيبا حارا بهذه القرارات الهامة ، مبديا بذلك تأييده القوي للاستقلال الفلسطيني . وفي هذا الصدد أيضا أود ان أقتبس جزئيا من البيان الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من إدارة الشؤون الخارجية في جمهورية اندونيسيا والذي يعترف بالدولة الفلسطينية :

"إن قرار حكومة جمهورية اندونيسيا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة يتفق تماما مع دعم اندونيسيا المستمر لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

"إن هذا الدعم الذي تقدمه الحكومة الاندونيسية يتفق مع المثل النبيلة الواردة في ديباجة دستور عام ١٩٤٥ لجمهورية اندونيسيا الذي ينص على أن الاستقلال هو حق لجميع الشعوب ويجب ، لذلك ، إنهاء الاستعمار في العالم .

"إن حكومة وشعب اندونيسيا لعلى يقين من أن هذا التطور سيساهم مساهمة ملموسة في تحقيق السلم في منطقة غرب آسيا وفي العالم بأسره ."

(A/43/823 ، المرفق ، ص . ٢)

وستواصل اندونيسيا قدر استطاعتها وجهدها تقديم كل مساعدة ممكنة لكفاح الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، والى كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحقيقا لمطامح هذا الشعب المشروعة . وان دعم حكومتي الذي لا يكل لمنظمة التحرير الفلسطينية يتجلى أيضا في قرار وزير خارجية اندونيسيا بحضور اجتماع الجمعية العامة بشأن " قضية فلسطين " ، الذي سيعقد في جنيف في هذا الشهر . ويعتقد وفدي في هذا الصدد ان القرار الذي لا مبرر له الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بحرمان السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، من تأشيرة الدخول لحضور الجمعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يعد انتهاكا للإلتزامات التعاقدية بموجب اتفاق المقر ، ولا ينبغي ان يصرف انتباهنا عن الحاجة الى البناء على الافاق الجديدة لإيجاد تسوية سياسية ولدها اجتماع الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني . وخدمة لهذا الهدف ، سيرب الوفد الإندونيسي في اجتماع جنيف عن موقفه الثابت من ضرورة بذل ضغط دبلوماسي سياسي متزايد لإقناع إسرائيل وأصدقائها بالضرورة الملحة لإبداء نفس الإرادة السياسية والروح البناءة التي أبدتها المجلس الوطني الفلسطيني بالإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة . لذلك يكتفي وفدي في هذه المرحلة بأن يؤكد ان الانتفاضة ، التي أصبحت العامل السائد في الشرق الأوسط ، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة قد حولا على نحو لا رجعة فيه البعد السياسي للصراع . وفي ظل هذه الظروف المتغيرة ، يقع عبء المسؤولية عن أي تدهور جديد في الحالة على إسرائيل بالكامل ، وهي التي كانت سياساتها وأعمالها دائما السبب الرئيسي لتفاقم التوتر والصراع في المنطقة . وبينما يتركز انتباه المجتمع الدولي بحق على الازمة الحادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الجوانب الأخرى للحالة في الشرق الأوسط .

وكما بينت أحداث السنة الماضية ، تتجلى مخططات إسرائيل العدوانية والتوسعية في المنطقة على نحو أكثر في احتلالها غير الشرعي لأراض لبنانية بالانتهاك

لسيادة لبنان ، وفي تحدٍ صارخ للقرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، التي تطالب بانسحابها غير المشروط الى الحدود المعترف بها دوليا . ومن الضروري إرغام إسرائيل على ان توقف ضرباتها العسكرية المتكررة على الاراضي اللبنانية ، وكل التدابير والممارسات الرامية الى جعل الحياة لا تطاق بالنسبة للمواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين لإجبارهم على الفرار من المنطقة التي تسمى بمنطقة الأمن في الجنوب اللبناني . وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن مجلس الأمن اجتمع في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو للنظر في هذه السياسات ، وقد كرس الاجتماع الأخير للفوز الواسع النطاق الذي قامت به القوات الإسرائيلية للجنوب اللبناني . ولم يتيسر في هاتين المناسبتين اعتماد مشروع قرار بسبب التصويت السلبي من جانب عضو دائم . ويأسف وفدي أشد الأسف لأن حق النقض قد منع المجلس من أداء واجبه ، خاصة وأن هذا لا يمكن إلا أن يعرض لخطر أكبر الحالة الخطيرة السائدة التي تواجه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . والواقع إنه ليس من المنطقي أن تسند الى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مهمة مساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعالة في المنطقة ، ثم نعمل على إحباط كل الجهود الرامية الى ان يعتمد مجلس الأمن تدابير أساسية لتحقيق ذلك الهدف . ومن الضروري دعم سلطة الحكومة اللبنانية وتمكين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الوفاء بمهمتها .

ومرة أخرى تتأكد سياسات الاحتلال وضم الأراضي التي تنتهجها اسرائيل من حقيقة أنها تواصل سياستها الشائنة لإقامة المستوطنات بلا هوادة في الضفة الغربية وغزة . وعلاوة على ذلك ، فإن تكثيف استعمارها في القدس والجولان العربية السورية وتهويدهما ، وهما اللتين ضمتها اسرائيل على نحو غير قانوني ، قد جعل من هذا الصراع أمرا بالغ الصعوبة . وهكذا بددت اسرائيل الأمل في البدء في مفاوضات مجدية وجعلته بعيد المنال .

إلا أن الأخطار بالغة ، وقد باتت تهديدات السلم والأمن الدوليين وشيكة وبالغة الخطورة الى درجة جعلت اندونيسيا تدرك دائما الحاجة الماسة الى أن نشابر جميعا على اتباع السبيل المعقول الوحيد نحو التسوية السلمية الشاملة ، أي طريق العملية التفاوضية التي يشترك فيها الجهاز الدولي الذي أنشأناه بجهدنا الجماعي ووجهنااه لهذا الغرض ذاته ، وهو الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، وضع المجتمع الدولي ، في المؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية والذي عُقد في عام ١٩٨٣ ، أطرا مرجعية واضحة ومحددة لهذه المفاوضات . وهذه الأطر هي : نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وفي تقرير المصير وفي إنشاء دولة مستقلة خاصة به في فلسطين ؛ والاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تشترك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في كل الجهود الرامية الى تسوية الصراع في الشرق الأوسط ؛ والتسليم بضرورة ضمان انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ ورفض حالات الامر الواقع التي أوجدتها اسرائيل ، مثل سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة وسياستها الرامية الى تغيير طابع القدس ومركزه ؛ والاعتراف بحق كل الدول في المنطقة في أن تعيش داخل حدود مأمونة معترف بها دوليا ؛ وعقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة . ولقد أكدت كل الدورات المتتالية للجمعية العامة هذه الأحكام المعقولة والمتوازنة بأغلبية ساحقة .

ويعد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق السلم والعدالة في المنطقة ، وينبغي ألا نتوانى عن عقد ذلك المؤتمر ، لأن الانتفاضة هي النتيجة المباشرة للجمود الذي ساد عدة سنوات مفاجئة ؛ ولا يمكن عزل هذه الانتفاضة عن الصراع العربي الاسرائيلي في نطاقه الأوسع . وعلاوة على ذلك ، يوافق وفدي تماما على الملاحظة التالية التي أبدها الأمين العام في تقريره بشأن الحالة في الشرق الأوسط ، وهي :

"لقد أسفرت الدورة الأخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية وهو ما يتيح في اعتقادي فرص تقدم جديدة صوب السلم ينبغي أن نفتنمها . وينبغي إحاطة كل بادرة نحو السلم بالرعاية إذا ما أُريد لنا أن نتخطى حالة انعدام الثقة التي تساور جميع الأطراف بعمق بالغ . " (A/43/867 ، الفقرة ٣٧)

وهكذا رد الفلسطينيون بإيجابية لصالح السلم بتقديم مبادرات سياسية جديدة وجسورة . لذلك يتحتم على اسرائيل أن تدرك أخيرا أن الحالة لا تحتل التأخير أكثر من ذلك . ويجب على المنظمة ، ولاسيما مجلس الأمن ، ألا تتنصل عن مسؤوليتها ؛ فعليها أن تتحرك قدما بطريقة حاسمة من خلال الجهود المتضافرة لإزالة كل العقبات التي تقف في سبيل بدء مفاوضات حقيقية تؤدي الى تسوية سلمية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئ

الشرق الأوسط منذ العصور الغابرة مركزا من مراكز الحضارة العالمية . وبالإضافة الى تراشه الثقافي الحافل ، يزخر الشرق الأوسط بموارده الطبيعية التي جعلت منه مركزا للنشاط الاقتصادي العالمي . ومن ثم نعتقد أن هذه المنطقة لديها قدرة فريدة من نوعها لكي تقوم بدورها كعامل من عوامل الاستقرار في العالم . أليس من المؤسف إذن أننا حين ننظر في أمر اليوم نجد أن مشاكلها العميقة التي تبدو عصية على الحل هي التي تجتذب اهتمامنا ؟

ولا يعني هنا إلا أن أبدأ بياني عن هذا البند بتناول قضية فلسطين بإيجاز ، على الرغم من أن وفد بلادي ينوي التكلم باستفاضة عن هذا البند من جدول الأعمال في الأسبوع القادم ، في المناقشة التي ستجرى في جنيف بسبب سلسلة من التطورات المؤسفة . وقد أصبح من نافلة القول إن القضية الفلسطينية هي لب مسألة السلم في الشرق الأوسط . ومع ذلك فإن ما يجب علينا أن ندركه أيضا هو لب القضية الفلسطينية ذاتها ، وهو في رأينا قضية التعايش بين الاسرائيليين والفلسطينيين على أساس حق اسرائيل في الوجود وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة . وأي نهج يتجاهل الطابع الحقيقي لهذه المسألة هو نهج عديم الجدوى . وأن انتفاضة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة طوال العام الماضي توضح بجلاء ضرورة معالجة هذه القضية الاساسية بإمعان أعمق .

ومن هذا المنطلق تابعت اليابان باهتمام كبير الاحداث التي أفضت الى عقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الشهر الماضي ، والمناقشة التي جرت هناك . وتعد نتيجة ذلك الاجتماع معلما بارزا يستحق منا الدراسة الجادة .

لقد حافظت حكومة اليابان طويلا على موقفها ، ومؤداه أن التوصل الى حل شامل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط يستوجب تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بالكامل وعلى الفور ، والتسليم بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة ، وبحق اسرائيل في الوجود ، واحترام هذه الحقوق .

وعلاوة على ذلك فإنه ، إيماننا منا بأن هذه الاهداف ينبغي تحقيقها من خلال التفاوض ، ناشدت حكومة اليابان الاطراف المعنية عقد مؤتمر دولي في موعد مبكر . ولذلك رحبت حكومة اليابان بما رأت أنه خطوة هامة الى الامام تمثلت في بيان المجلس الوطني الفلسطيني الذي يفيده بأن هذا المؤتمر الدولي ينبغي عقده على أساس هذين القرارين لمجلس الامن ، مع جملة القرارات الاخرى . وترى حكومة اليابان أيضا أن إعلان

المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة مستقلة أمر بالغ الدلالة كتعبير عن الرغبة الوطنية التي يتوق الفلسطينيون الى تنفيذها منذ أمد بعيد .

وعلاوة على ذلك ، لاحظت حكومتي مع بالغ الاهتمام الإشارة في ذلك البيان الى نبذ الإرهاب ، باعتبار أن هذا سيسهم في تهيئة البيئة المناسبة لإجراء مفاوضات سلم . ونحن نشارك تماما الامين العام بيريز دي كوييار رايه الذي أعرب عنه بأن هناك الآن فرصا جديدة للتقدم نحو السلم نتيجة للإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني ، وأنه ينبغي لكل المعنيين أن ينتهزوا الفرصة لبذل جهد جديد حازم بغية التوصل الى حل عادل ودائم للصراع في الشرق الاوسط .

وفي ظل هذه الظروف الجديدة بصفة خاصة ، نعتقد أنه كان من المفيد تماما أن يلقي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، السيد ياسر عرفات ، خطابه أمام الجمعية العامة هنا في نيويورك ، وأن يتبادل وجهات النظر مع مختلف الاطراف المعنية إذا أمكن ذلك .

وترى حكومة اليابان أن ضياع هذه الفرصة الهامة أمر يؤسف له ، إلا أنها تأمل أن يبذل كل جهد - على الرغم من كل الصعاب - لاغتنام الحالة الجديدة الناتجة عن مبادرة السيد عرفات .

وهناك جانب آخر للحالة في الشرق الأوسط يسبب قلقا عميقا لحكومة اليابان ، ألا هو الاضطرابات الحادثة في لبنان . فسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الاقليمية الآن في خطر . ويجب التغلب على مأزق الطريق المسدود الذي وصلت اليه الاستعدادات لانتخابات الرئاسة ، وذلك كخطوة أولى نحو المصالحة الوطنية التي كان يجب تحقيقها منذ أمد طويل . وتلاحظ حكومة اليابان في هذا الصدد الجهود المتواصلة التي يبذلها الشعب اللبناني نفسه ، وتتمنى لهم النجاح في تحقيق هدفهم الهام .

وما زالت الحالة المتفجرة في جنوبي لبنان تشكل مصدرا من مصادر القلق العميق . ولهذا فان من الضروري العمل بحماس أكبر من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي يدعو الى سحب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية ، واعدادة السلم والأمن الدوليين ، وقرار السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية من جديد في المنطقة .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن امتنان حكومة بلدي العميق لجميع العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط ، نظرا للدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به لكفالة درجة ما من الاستقرار في المنطقة . وان منح جائزة نوبل للسلام لدليل ساطع على التقدير العظيم الذي يكنه المجتمع الدولي لعمليات الأمم المتحدة في حفظ السلام .

وتشيد اليابان اشادة خاصة بجنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الذين كثيرا ما يواجهون الأخطار الشخصية الشديدة في القيام بواجبهم . وقد ذكرتنا بذلك مرة أخرى هذا العام الأنبياء المفجعة بأن عديدا من الجنود لقوا مصرعهم وكثيرين آخرين جرحوا .

ولابد لي أن أذكر أيضا معاناة المقدم وليم ريتشارد هيفنز ، وهو ضابط من الولايات المتحدة يعمل رئيسا للمراقبين العسكريين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفة بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ؛ وكان قد

اختطف في شباط/فبراير من العام الحالي ولم يفرج عنه بعد . واني أضمت صوتي الى الاصوات الأخرى التي تنادي بالافراج عنه فوراً .

وأود أن أتعرض في هذا الصدد للأعمال الإرهابية في المنطقة . فخلال العام الماضي شهدنا مرة أخرى سلسلة من الأحداث الإرهابية ، بما في ذلك اختطاف الرهائن ، ومن بينهم موظفو الأمم المتحدة كما ذكرت . وتدين حكومة اليابان تلك الأعمال الإجرامية الوضعية ضد الأبرياء ، وتنادي جميع الأطراف المعنية لبذل قصارى جهدها لمنع حدوثها . ونطالب بالافراج عن جميع الرهائن في لبنان فوراً ودون المساس بهم .

وتعتقد اليابان أن العمل على إزالة الإرهاب هو الواجب الأساسي للدول الأعضاء . وعلينا في نفس الوقت أن نتحد بغية تصحيح الظروف التي تثير الأنشطة الإرهابية .

ان وقف اطلاق النار بين ايران والعراق الذي تحقق في الصيف الماضي بعد ثمانية أعوام من القتل والتدمير يوضح الدور البنّاء الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به لتحقيق السلم في الشرق الأوسط . وأود باسم حكومة اليابان أن أعرب مرة أخرى عن تقديري للأمين العام السيد بيريز دي كوييار ، لجهوده الدؤوبة التي أسفرت عن ذلك الانجاز .

إلا أننا جميعاً نعي الطبيعة الهشة لوقف اطلاق النار الحالي . ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة الى ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) في مجمله . ولن يكون هناك ملم عادل ودائم وشامل بين البلدين ما لم ينفذ ذلك القرار تنفيذاً كاملاً وما لم يتم التقيد به بصرامة . وان الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في سبيل تحقيق هذا الهدف لتستحق تأييدنا الفعال . وحكومة اليابان ، إذ تتعهد بتقديم مساعدتها بكل الطرق الممكنة ، تناشد كلا البلدين مرة أخرى التعاون معه تعاوناً كاملاً .

وأود في الختام أن أعرب عن أمني الصادق في أن تكفل جهود الأمين العام بشأن الصراع بين ايران والعراق بالنجاح ، لأنه لا يسعني إلا أن أعتقد أن ذلك يفضي بدوره الى التقدم الكبير في الجهود الرامية الى حل المشاكل الأخرى في المنطقة واعادة السلم في نهاية المطاف الى منطقة الشرق الأوسط بأكملها .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما

درسنا بند "الحالة في الشرق الاوسط" في العام الماضي ، قلنا ان المنطقة ، وهي مهد الحضارة ، غدت مرة أخرى مرتعا للتوتر الذي يواصل تهديد السلم والامن الدوليين . وعلى الرغم من أن الحالة الاساسية لم تتغير خلال الاثني عشر شهرا الماضية ، فقد جرت أحداث هامة تؤكد ضرورة الملحة لاجاد حل سياسي عادل ودائم للمشكلة المعقدة في الشرق الاوسط .

لقد شهد شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بداية الانتفاضة ، انتفاضة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد دلت الانتفاضة على أن تطلعات شعب ما لا يمكن تدميرها ، حتى ٢٠ عاما من الاحتلال . وقد فسم الاردن علاقاته القانونية والادارية مع الضفة الغربية في صيف عام ١٩٨٨ . وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أعلن المؤتمر الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر انشاء دولة فلسطينية . وبعد أربعين عاما من انشاء الدولة اليهودية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، قرر الشعب الفلسطيني أخيرا أن يمك بزمام مصيره ويعلن قيام دولة فلسطينية في الاراضي المذكورة آنفا والتي تحتلها اسرائيل حاليا نتيجة لحرب ١٩٦٧ .

وترى النمسا أن البيان السياسي واعلان الاستقلال الصادرين بالجزائر - واللذين يجب أن ينظر اليهما في ضوء الانتفاضة التي يبلغ عمرها الآن عاما كاملا - يمثلان خطوة ايجابية في البحث عن حل لهذا الصراع . ان الاشارة الى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي تعترف بحق اسرائيل في الوجود ، والتخلي عن الارهاب ، والنية المعلنة لتنظيم الدولة الفلسطينية باعتبارها ديمقراطية برلمانية ، هذه كلها اسهامات هامة من أجل التوصل الى حل سلمي . وتشكل مقررات الجزائر برهاننا على الموقف المسؤول لمنظمة التحرير الفلسطينية . ومن المأمول فيه أن تلقى العناصر الايجابية التي تضمنتها مقررات المجلس الوطني الفلسطيني استجابة مشجعة من الاطراف الاخرى في الصراع الدائر بالشرق الاوسط ، من أجل الاستفادة من هذه الفرصة للبدء في عملية السلم .

ويعتبر وفد بلدي أن الاستماع الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة القضية الفلسطينية هنا في نيويورك من الأمور الطبيعية ، وهي منظمة لها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة . وبلدي ، النمسا ، وهو أيضا بلد مضيف للأمم المتحدة ، يعبر عن أسفه لأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منع من مخاطبة الجمعية العامة من هذه المنصة بسبب قرار من الواضح أنه لا يتماشى مع الالتزامات القائمة طبقا للقانون الدولي .

وترفع النمسا صوتها على الدوام ضد الطريقة التي تدير بها اسرائيل الأراضي المحتلة والطريقة التي يتصرف بها الجيش الاسرائيلي حيال المظاهرات الفلسطينية .

وفي رأينا أن السلطات الاسرائيلية ملزمة بموجب القانون الدولي بأن تكفل تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب . وتعتبر النمسا أن قيام اسرائيل بمد تشريعاتها وولايتها القضائية وادارتها الى الاراضي المحتلة اجراء يتعارض مع الطابع المؤقت لأي احتلال عسكري ، وبالتالي فهو اجراء باطل لا سند له من القانون ، كما أن النمسا رفضت في مناسبات عديدة سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة باعتبارها عقبة رئيسية في طريق التسوية السياسية التفاوضية .

ان سنة الانتفاضة لم تشهد فقط تصاعد التوتر في الاراضي المحتلة ، بل شهدت أيضا تزايد العنف ضد السكان المدنيين . وقد أوردت مؤخرا اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة تقريرا تبين فيه تردي حالة حقوق الانسان ترديا شديدا . فقد قتل حتى الآن ما يربو على ٣٠٠ فلسطيني ، ويمانيي الآلاف من الجراح الناجمة عما يلحق بهم عمدا من كسور في العظام وعن استخدام الطلقات المطاطية والبلستيكية وتعرضهم لجرعات قوية من الغازات المسيلة للدموع . وغدت العقوبات الجماعية مثل نسف المنازل والحبس الاداري وإبعاد الأشخاص أمرا روتينيا يتكرر كل يوم . ويغيد تقرير أعدته اللجنة الدولية للصليب الاحمر أن نحو ٦٠٠٠ فلسطيني اعتقلوا منذ بدء الانتفاضة ، ومعظمهم يعانون ظروفًا بالغة القسوة . ولاحظنا أيضا بقلق أوامر اغلاق جميع المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية عنوة .

وقد أعربت الحكومة النمساوية في مناسبات عدة عن احتجاجها على هذه الممارسات من جانب دولة الاحتلال ، ودعت اسرائيل الى الامتثال لاحكام القانون الدولي ، وخاصة القانون الانساني . كما تناشد النمسا المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده تحقيقا لتلك الغاية ، ولكي يوفر المعونة والمساعدة الانسانية للاجئين والمدنيين الذين يبرزون تحت وطأة الاحتلال .

وعندما يتناول المرء بالتحليل الحالة في الشرق الأوسط ، ينبغي ألا يغيب عنه اشتراك الامم المتحدة على نطاق واسع في معالجة هذه المشكلة بشتى جوانبها .

فما برحت الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين تشكلان على امتداد العقود الأربعة الماضية أحد محاور أنشطة المنظمة إذ ما فتئت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعمل منذ عام ١٩٤٩ ، هي والآلاف من موظفيها ، على تحسين حالة الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين . وتضطلع الأونروا - التي تفخر النمسا بأنها توفر لها حالياً المقر في فيينا - بمهمتها النبيلة على نحو فعال ، حتى في الأوقات العصيبة .

ولما كانت الأمم المتحدة ستتسلم في نهاية هذا الأسبوع جائزة نوبل للسلام الممنوحة لقوات صيانة السلم ، فينبغي ألا نغفل عن اسهام الآلاف من الجنود البواسل ، ومن بينهم نمساويون كثيرون ، الذين كانوا ولا يزالوا يخدمون مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والقوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان ، ومن ثم فهم يسهمون في تحقيق استقرار الحالة المتفجرة في الشرق الأوسط .

وعندما نتكلم عن الحالة في الشرق الأوسط بوجه عام وفي الأراضي المحتلة بوجه خاص ، تجدر بنا الإشارة الى لبنان الذي مزقته الحرب والمنقسم داخلياً . إذ أن ما يربو على ١٢ عاماً من الحرب الأهلية والتدخل الخارجي والغزو المسلح والاحتلال الأجنبي لأجزاء من أراضيه ، كلها أمور هددت بشكل خطير وجود هذه الدولة التي كانت تنعم ذات يوم بالرخاء .

فكيف يمكننا إن نجد مخرجاً من دوامة العنف والقمع الخطيرة التي تشهدها الأراضي المحتلة حالياً ؟ ان السلم لا يمكن أن يقوم ، في رأينا ، على تدابير تتخذ من جانب واحد ، وإنما لابد له أن يستند الى احترام القانون الدولي وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن ثم فنحن نعتبر الإشارة الى هذين القرارين في بيان الجزائر السياسي الذي يعترف ، ضمن جملة أمور ، بحق جميع الدول ، بما فيها إسرائيل ، بالوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ، بمثابة خطوة هامة صوب إيجاد حل سياسي للنزاع .

كما أن القرار ٢٣٨ (١٩٧٣) ، الذي اتخذته مجلس الأمن بالاجماع عام ١٩٧٣ ، يظهر الكيفية التي يجب بها تحقيق السلم العادل والدائم . إذ يدعو القرار الى بدء مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف المناسب من أجل التوصل الى سلم عادل ودائم . وان ما كان ينظر اليه منذ ١٥ سنة على أنه الخير ينبغي أن يعتبر كذلك عام ١٩٨٨ . بيد أن هناك تغييرين هامين طرأ خلال تلك السنوات ، هما : اعتراف الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، وعلان الدولة الفلسطينية مؤخرًا .

و "الاطراف المعنية" بقرار مجلس الأمن ٢٣٨ (١٩٧٣) تضم ، في رأي بلدي ، منظمة التحرير الفلسطينية . وسوف يتعين اعادة النظر في الحالة اذا ومتى تم تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى ، يمكنها أن تعمل باسم السكان العرب بالضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد أيدت النمسا دوما عقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، يشارك فيه الاعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الأمن وجميع الاطراف المعنية . وما برحت النمسا ترى أن هذا المؤتمر هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى حل عادل وسلمي لواحد من أطول الصراعات في عصرنا وأكثرها مأساوية . وبالنظر الى التقدم الذي أحرزته الامم المتحدة مؤخرًا في ايجاد حلول سياسية لعدد من الصراعات الاقليمية ، يجدر بجميع أطراف نزاع الشرق الاوسط أن تعهد قريبا الى الامم المتحدة بتنظيم ذلك المؤتمر .

ان أحد أسمى أهداف الامم المتحدة الواردة في ميثاقها هو صيانة السلم والامن الدوليين . وتحقيق ذلك الهدف يفوق جهود صيانة السلم التي تبذلها الامم المتحدة حاليا في المنطقة . فلنتح إذن للامم المتحدة ، من خلال مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط ، فرصة التحول من صيانة السلم الى صنع السلم ، كي تسهم بذلك في اقرار سلم عادل ودائم في تلك المنطقة .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعكف

الجمعية العامة من جديد على بند آخر من جدول أعمالنا يتعلق باحدى الحالات التي تسبب قلقا بالغيا للمجتمع الدولي ، نظرا لما تنطوي عليه من خطر هائل يتهدد السلم والامن الدوليين .

وفي غمار ما يشهده الشرق الاوسط من تقلبات وعنف ودمار واراقة دماء ، تلوح بوادر أمل . إذ أوشك اتفاق وقف اطلاق النار بين ايران والعراق على شهره الرابع منذ أن أنهى ، لسعادتنا ، حربا طائشة ودامية أودت بحياة الآلاف من الأشخاص وأتت على جانب هائل يتعذر تقديره من موارد الطرفين المتحاربين . ومؤخرا فقط تم تبادل لاسرى الحرب ، وهو عمل ايجابي يمثل خطوة كبرى في الاتجاه الصحيح .

ويود وفد بلدي أن يفتنم هذه الفرمة ليشيد بكلا البلدين على هذا الانجاز ويشني على السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام ، على الدور الذي قام ولايزال يقوم به . وآمل أن تكلل وساطته في مسألة قبرص بالنجاح ، وأن تضع نهاية لتجزئة ذلك البلد المضطرب وتنتهي احتلاله .

في الوقت الذي نذكر فيه هذه الاتجاهات الايجابية في الحرب الايرانية العراقية ، أسجل ببالغ القلق والنفور الحاجة الناجمة عن استمرار العدوان الاسرائيلي ، الذي يبقى المصدر الرئيسي الوحيد للحالة المتردية باطراد في الشرق الاوسط . فعلى الرغم من كل الطاقات والموارد التي استخدمتها الجمعية العامة في جهودها بحثا عن حل دائم لهذه المشكلة ، فان الحالة تزداد ترديا نتيجة لتعننت اسرائيل وغطرستها واستخفافها بأبسط قواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ، وانتهاكها لقرارات الامم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة .

والواقع أن الجمعية العامة ومجلس الأمن اعتمدا العديد من القرارات التي تدعو اسرائيل الى احترام أحكام ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . وأرسلت بضع وحدات من قوات الامم المتحدة لحفظ السلام الى المنطقة ، وجددت مهمتها عدة مرات . إلا أن أيما من هذه الجهود لم يسفر حتى الآن عن الثمار المرجوة منه .

وواقع الأمر أن اسرائيل مستمرة في سياسة احتلال وضم الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها قبل عشرين عاما تقريبا ، كما أنها مستمرة في ممارسة أعمال العدوان على البلدان المجاورة ، ولاتزال ترتكب الاعمال الوحشية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، ولاتزال تنكر على الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في تقرير المصير والاستقلال . ان هذا هو السبب الكامن وراء مسألة الشرق الاوسط ، ولا يمكن أن يتحقق السلام الحقيقي في أي مكان في العالم اذا كانت السياسة المتبعة هي الاحتلال وحرمان الشعوب من حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير .

في عام ١٩٦٧ ، في استخفاف تام بأجلى وأرسخ قواعد القانون الدولي ، شنّت اسرائيل حربا عدوانية على الأراضي الفلسطينية والعربية واحتلتها . ومارع الذين يرفعون هذه السياسة الى البحث عن تبرير لهذه الاعمال أمام الرأي العام العالمي ،

ادراكا منهم أن سياسة احتلال الاراضي بالقوة في عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية سياسة انتهت وعفا عليها الزمن ، وادراكا منهم أن تقرير المصير هو النغمة السائدة في جميع أنحاء العالم . ولذلك ، سمع العالم من النظام الاسرائيلي الحجة المصطنعة القائلة بأن احتلال الاراضي مؤقت في طبيعته ، وضروري فقط لتوفير منطقة عازلة تحول دون وقوع هجمات عليها ، وتصون أمنها .

إلا أن ما يجري اليوم في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة على النقيض تماما ، والحقيقة آخذة اليوم في الكشف . فالانشطة التي يجري الاضطلاع بها والتدابير المعمول بها تستهدف ضم هذه الاراضي . وعملية التهويد بلغت بالفعل مرحلة متقدمة جدا . فقد أقيم المزيد من المستوطنات في الاراضي المحتلة ؛ ويجري تحويل الشعب الفلسطيني الى لاجئين في بلادهم ؛ ووسعت الولاية الاسرائيلية لتشمل الاراضي المحتلة ؛ ويجري اصدار هويات شخصية اسرائيلية للفلسطينيين وتوزيعها عليهم ؛ كما تجري محاولات لفرض تعليم اللغة العبرية في بعض مدارس هذه المناطق .

وباختصار ، يجري تغيير الوضع الديمغرافي والجغرافي والقانوني لهذه الاراضي . وفضلا عن ذلك ، فان هذه الاراضي لم تعد في الدوائر الاسرائيلية تسمى بالضفة الغربية وهضبة الجولان السورية ، بل تسمى يهوذا والسامرة ، وهي أسماء اسرائيلية . ومع ذلك تتحدث اسرايل عن التزامها بالسلام ! ومن المفارقة أنها تدعي أنها ضحية للشعب الفلسطيني . ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عما اذا كانت الحاجة الى مزيد من المناطق العازلة سوف تنشأ بمجرد استكمال عملية الضم ، لمون أمن الاراضي الاسرائيلية الجديدة هذه . وان الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ليتفق تماما مع هذه النظرة المتشككة .

وتصاحب عمليات الضم هذه خطوات أخرى لاكراه الفلسطينيين على الهرب من ديار آبائهم . فالاضطهاد والقمع والتعذيب تمارس جميعها ضد الذين يرفضون الخضوع . والناس الذين تعلق لهم التهم يعاقبون بمحو بيوتهم من على وجه الأرض بالجرافات . والشعب الفلسطيني المشرد المكافح المحروم من حقوقه الأساسية ، بما فيها حقه في أن يكون له

وطن ، لا يجد أمامه من خيار سوى الثورة على المحتلين ومقاومتهم . فهو يقاوم الجيش الاسرائيلي مقاومة صلبة دون خوف بأيدي مجردة من السلاح أو لا تسليحها سوى العصي والحجارة .

وفي هذا الشهر تكمل الانتفاضة عامها الاول ، وقد أخفقت آلية القمع الاسرائيلية غير العادية في سحقها . وقد آن الاوان لاسرائيل أن تتعلم أنه ما من قوة مهما تعاطمت يمكنها أن تسحق أحلام تقرير المصير والاستقلال . وينبغي لاسرائيل أن تتعلم من التاريخ أنه مهما كان عدد الذين يقتلون من شعب ما ، فإنه لا يمكن افناء أمة بأكملها . لقد قتل هتلر ستة ملايين يهودي ، ولكنه لم يستطع أن يقتل جميع اليهود ، ووجود اسرائيل نفسها شاهد حي على هذه الحقيقة . وبالمثل فإن الشعب الفلسطيني سيثبت الى أن تتحقق أحلامه كاملة . ان انتفاضة الشعب في الاراضي المحتلة رسالة واضحة الى المحتلين ، الى اسرائيل ، فحواها أن الخيار الوحيد هو المفاوضات وليس الرصاص ؛ والاستماع الى صوت السلم لا الى صوت الحرب .

إلا أن الاسرائيليين ردوا على هذا الجيشان بتمعيد الأعمال الوحشية والقمعية ضد الاطفال والشيوخ والنساء ، وبدفن الناس أحياء . وبلغ عدد القتلى منذ أن بدأت الانتفاضة المئات . وقد أدت أعمال ابادة الجنس هذه الى اتياج العالم بأسره والى ادانة عالمية وتعاطف من جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك من قبَل شخصيات يهودية ، مع الضحايا .

واعتمدت اسرائيل ، مستفيدة من آلية الدعاية القوية التي تمتلكها ، استراتيجية وصم منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، بأنها منظمة ارهابية وبأن كل فلسطيني ينتسب اليها ارهابي أيضا . وأقدمت اسرائيل على هذا اعتقادا منها أنه سيساعد على تمهيد الطريق أمامها لاضغاث طابع الشرعية ، في نظر حلفائها ، على سياساتها وممارساتها العدوانية ضد الدول العربية ؛ كما أقدمت على هذا أيضا لتبرير المذابح و ابادة الجنس التي ترتكبها ضد الفلسطينيين أينما التمسوا ملاذا .

ومن المفارقة أن اسرائيل ، دولة الناجين من محرقة الحرب العالمية الثانية التي اضهد فيها هتلر ملايين اليهود ، تجرؤ على اعتماد هذه الاساليب ضد الفلسطينيين . فعمليات القتل ومذابح صبرا وشاتيلا وصيدا وصور تذكرنا بالايام الحزينة في تاريخ البشرية عندما اضهد هتلر اليهود .

إن تطوير الأحداث في اسرائيل وفي غيرها من الاماكن لا يفضي الى تحقيق تسوية تقوم على التفاوض لقضية فلسطين . ولا يمكن تفسير المحاولات التي تجري لمنع الرئيس عرفات من مخاطبة الجمعية العامة بأنها خطوة تهدف الى تشجيع عملية السلم . غير أن هناك أسبابا تدعو الى التفاؤل . فإعلان الجزائر الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرا يفتح الباب لعهد جديد حافل بالفرص من أجل إحلال سلم حقيقي في الشرق الأوسط . ولهذا ينبغي على اسرائيل أن تستفيد من هذه الفرصة بإبداء حسن نيتها . إن الإعلان الخاص بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يعبر بحق عما تتحلى به منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني من واقعية سياسية . وهو تحقيق للأمال التي طالما تطلع اليها الشعب الفلسطيني المنهوب . والواقع أنه مكافأة يستحقها الشعب الذي يستشهد في الاراضي المحتلة ؛ الشعب الذي يقاوم ببسالة الاحتلال العسكري الاسرائيلي وهو أعزل من السلاح . ويشكل الإعلان دعوة موجهة الى اسرائيل لكي تلقي سلاحها وتتجه الى مائدة المفاوضات لتحقيق السلم . غير أن اسرائيل قد أظهرت من جديد فرط حساسيتها لاية كلمة أو إجراء يستهدفان إحلال السلم في الشرق الأوسط . ولم تكتف اسرائيل برفض العرض فحسب ، بل وصمته بأنه عمل من أعمال الدعاية من جانب منظمة التحرير الفلسطينية .

ويعتقد وفدنا أن اللجوء الى القوة العسكرية من شأنه أن يعرقل الجهود الرامية الى التوصل الى سلم دائم في الشرق الأوسط . ونحن نؤمن إيماننا راسخا بأن المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط ، الذي دعت اليه الأمم المتحدة والذي تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، سيكون خطوة كبرى في هذا الصدد .

ولكن يبدو أن اسرائيل تضرب عرض الحائط بجميع الجهود التي تبذل في سبيل السلم ، فهي ترفض عقد المؤتمر بفرض شروط من جانب واحد . ويشعر وفدنا بالقلق ، خاصة ونحن قادمون من بلد له حدود طويلة مشتركة مع جنوب افريقيا العنصرية ، إزاء التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا التي تتبع نظام الفصل العنصري ، ولاسيما في الميدان العسكري وفي ميدان التكنولوجيا

النووية ، وهو تعاون يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة وللسلم والامن الدوليين . وقد تولد هذا التعاون من التشابه الذي يجمع بين النظامين . فهما النظامان الوحيدان المتعطشان للدماء واللذان يستعبدان الاغلبية في بلديهما . ففي الشرق الاوسط تستعبد اسرائيل الشعب الفلسطيني ، بينما يهيمن نظام الفصل العنصري بلا رحمة على الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ويستمد كل من النظامين فلسفته السياسية من المعتقدات الدينية . فاسرائيل تؤمن بأنها الارض الموعودة ، بينما تعتقد جنوب افريقيا النظام العنصري بأن مبررات الفصل العنصري مكرسة في الكتاب المقدس . وكلاهما يبرر استخدام القوة الفاشمة . فجنوب افريقيا العنصرية تجرم الابرياء بدعوى القصد المشترك ، بينما تدمر اسرائيل المساكن والمنشآت بدعوى أنها ترتبط بالعدو ، إنها النظامان الوحيدان في العالم اللذان يزعزعان الاستقرار في مناطق بأسرها ، باستخدام صنائعهما أو باستخدام القوات النظامية لإشاعة الخراب والدمار . وهما نظامان معزولان في الساحة الدولية بسبب سياستها البغيضة ، ولأن بقاءهما يتوقف على حلفائهما المشتركين . كما أن التحالف بين الصهيونية والفصل العنصري يستند الى تطابق نمط سلوكهما .

إن السلم في الشرق الاوسط يتطلب أن تسحب اسرائيل قواتها من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وأن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال ، وتنتهي احتلالها لجنوب لبنان وتحترم سيادة دول المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها وحقها في العيش في سلم وحرية .

وأخيرا يفتنم وفدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني في كفاحهما المتسم بالعزم والتصميم في سبيل وطنهما . ونود أن نفتنم هذه الفرصة لنحي دولة فلسطين التي ولدت حديثا . والكفاح مستمر .

السيد فاتشيك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم

جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لسنوات عديدة ، لم يتج حتى الآن حل المشاكل

الرئيسية التي ظلت على مدى أربعين عاما سببا للموقف الملتهب في الشرق الأوسط ، الذي لا يزال يشكل تهديدا بالغا للسلم والامن في العالم بأسره .

بيد أننا نعتقد أن أسلوب الفكر السياسي الجديد الذي يجد تعبيرا عنه في العلاقات الدولية - وهو انتصارا للعقل والنزعة الانسانية - سيجد طريقه أيضا الى حل الازمة المعقدة التي لاتزال قائمة في الشرق الأوسط .

إننا نرى أن محور تسوية الازمة هو إيجاد حل عادل لقضية فلسطين . وإن الانتفاضة الجماهيرية للشعب الفلسطيني ، التي دامت حتى الآن سنة بأكملها ، في الضفة الغربية للأردن وفي قطاع غزة والقدس الشرقية ضد الاحتلال الاسرائيلي لتؤكد على الطابع الخاص والملح لإيجاد حل عادل للمصير المأساوي للخمسة ملايين ونصف مليون نسمة من أبناء الشعب الفلسطيني . وما لم يتح لهم ممارسة حقهم في تقرير المصير ، المسلم لهم به في الواقع منذ فترة طويلة منذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ ، فضلا عن عدد من القرارات الأخرى ، فلن يتسنى إرساء الاسس الواقعية لسلم وأمن دائمين في جميع البلدان وبين جميع شعوب الشرق الأوسط . ولقد تحققت السلطات الاسرائيلية بنفسها مؤخرا من أن تجنب تسوية القضية لا يكفل الحياة الطبيعية حتى لاسرائيل ومن أنه يستحيل على المدى البعيد الإبقاء على الوضع الراهن غير المقبول . إن استمرار احتلال الأراضي العربية ، ووطء حقوق الانسان الاساسية للفلسطينيين تحت الاقدام ، والوحشية والإرهاب ، ليست هي السبيل المفضي الى تسوية للحالة في الشرق الأوسط أو الى تحقيق السلم لاسرائيل .

ومن الحقائق المحزنة أن منطقة الشرق الأوسط ما برحت ، بسبب سياسة اسرائيل التوسعية ، تتميز عبر عقود عدة باتجاه نحو المواجهة العسكرية ومعالجة المشاكل من منطلق القوة . وقد شنت اسرائيل خلال وجودها كله عددا من أعمال العدوان على البلدان العربية المجاورة ، كما تكررت غاراتها على لبنان هذا العام . هذا النوع من السياسات يتناقض مباشرة مع الجهود الرامية الى حل أزمة الشرق الأوسط ، وتؤثر جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن من المحتم أن تتوقف اسرائيل عن أن تشكل تهديدا للبلدان العربية المجاورة .

ولن يكون من الميسور تخطي ميراث عشرات السنين من العداوة والظلم وعدم الثقة المتبادل في الشرق الأوسط ، فضلا عن الصور والتحيزات المتأصلة في شعور البشر نتيجة للحالة الشاذة . ومع ذلك فإن الحقيقة الموضوعية تبين بوضوح مطلق أنه لا سبيل للقضاء على المشاكل الأساسية في الشرق الأوسط بالوسائل العسكرية أو على أساس القوة ، بل يتمثل المخرج الوحيد من هذه الحالة في حل سلمي عن طريق التفاوض وعلى أساس أوجه تراض مقبولة على نحو متبادل ، مع الاحترام الواجب للحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية مباشرة .

إن تشيكوسلوفاكيا تقدر تقديرا بالغا نتائج الدورة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني . فقد برهنت تلك الدورة على إصرار الشعب الفلسطيني الراسخ على النضال من أجل أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف ، وعلى تحليه بحس الواقعية السياسية في آن معا . إن إعلان الدولة الفلسطينية يتفق اتفاقا كاملا مع قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) ، الذي ينص على إنشاء دولتين - دولة يهودية ودولة فلسطينية . وقد رحبت تشيكوسلوفاكيا بإعلان دولة فلسطين واعترفت بها .

ومن الصعب ، بعد الدورة الهامة والبناءة للمجلس الوطني الفلسطيني ، تصور أو تبرير عدم منح البلد المضيف للأمم المتحدة تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولذا كان نقل النظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال . "قضية فلسطين" ، الى جنيف خطوة ضرورية في ظل الظروف الراهنة ، من أجل إتاحة الفرصة للسيد ياسر عرفات لعرض رسالته على الدورة الحالية للجمعية العامة .

إننا نقيم تقييما إيجابيا أنشطة الأمم المتحدة وأمينها العام وعدد كبير من البلدان التي انخرطت في البحث عن حل للحالة في الشرق الأوسط يحظى بقبول متبادل . فقد باتت الاغلبية الساحقة من الدول في عالم اليوم تدرك الحاجة الى إيجاد تسوية عادلة في تلك المنطقة . وجرى التوصل الى توافق دولي شبه عام في الآراء بشأن عقد مؤتمر دولي مضموني معني بالشرق الأوسط ، بوصفه السبيل الوحيد الواضح لحل هذا الصراع الإقليمي الذي طال أجله . ويوفر مسار المناقشات التي أجريت حتى الآن أسبابا كافية للاقتناع بذلك . غير أنه قد أضحى من المحتم الانتقال من التصريحات الى الحل العملي لكل المشاكل التي تعترض سبيل عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط . ففي المقام الأول ، يجب أن يكون من الواضح أن الصراع العربي الاسرائيلي لا يمكن حله إلا استنادا الى مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي . ويجب أن تستهدف هذه التسوية إعادة إرساء الشرعية والقانون في الشرق الأوسط .

ومن رأي جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن الأساس الوحيد للحل يتمثل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) والاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ؛ فبغير هذين الأمرين لن يتسنى الوفاء بالشواغل الأمنية لكل دول المنطقة ؛ بما فيها شواغل إسرائيل . أما حجج إسرائيل القائلة بأن أمنها لا يمكن حمايته داخل حدودها لما قبل ١٩٦٧ وبأن هذا الأمن لا يتفق مع وجود دولة فلسطينية مستقلة فهي حجج لا أساس لها . ونحن مقتنعون بأنه إذا ما أظهرت كل الأطراف المعنية إرادة سياسية حازمة وجرى التوصل إلى تسوية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي ولجوهره ، قضية فلسطين ، فسيتمنى إيجاد وإقامة نظام دولي فعال من الترتيبات الأمنية لإسرائيل ، وفلسطين ، والدول العربية الأخرى المجاورة .

إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد تأييدا تاما ، وهي مافتتت تدعم من منظور طويل الأجل ، الجهود الدولية الرامية إلى حل الصراع في الشرق الأوسط عن طريق عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف المعنية . وهي تقدم دعمها المعنوي والمادي الكامل لقضية الشعب الفلسطيني .

وختاما ، أود أن أذكر أن فريقا من ممثلي الجمهور والدوائر العلمية في تشيكوسلوفاكيا قرر عقد نموذج للمؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط في براغ ، ومن المزمع افتتاحه غدا ، ٦ كانون الأول/ديسمبر . وستحضر هذا المؤتمر شخصيات بارزة من البلدان التي يحتمل اشتراكها في المؤتمر الدولي المضمون المعني بالشرق الأوسط ، إلى جانب مسؤولين من منظمات دولية . ونحن نعتقد أن من شأن ذلك المحفل الذي سيعقد في براغ أن يساعد على تحديد الإمكانيات الحقيقية لحل المشاكل الشائكة لازمة الشرق الأوسط ، وأن يشكل إسهاما إيجابيا في حلها . ومن المؤكد أن الرسالة التي وجهها الأمين العام اليوم إلى مؤتمر براغ ستحظى بعناية كبيرة وستمثل دعما مهما لهذا المؤتمر النموذجي الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

السيد اودوفنكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية) : تجري مناقشة الحالة في الشرق الأوسط في ظل ظروف تختلف اختلافا أساسيا عن الظروف التي كانت قائمة منذ عام مضى . ذلك أن التغييرات الإيجابية في

(السيد اودوفنكو (جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية)

العلاقات الدولية الناجمة عن التنفيذ العملي لمبادئ التفكير السياسي الجديد قد مكنت الدول من أن تحرز ، عن طريق جهودها المشتركة ، تقدما كبيرا في حل عدد من الصراعات الإقليمية . فإبرام اتفاق جنيف بشأن أفغانستان ، ووقد اطلاق النار على الجبهة الايرانية العراقية وبدء المفاوضات بين البلدين على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، والمفاوضات الرامية الى حل مشكلة ناميبيا ، وإحراز قدر من التقدم في السعي الى إيجاد حلول تحظى بقبول متبادل في صراعات أخرى ، كلها أمور لا بد وأن تكون مشجعة . وإن الابتعاد عن المواجهة والاقتراب من التسوية السياسية لمختلف هذه المشاكل المعقدة ، بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة ، يمكن - وينبغي - أن يكونا سمتين هامتين لأواخر الثمانينات .

غير أنه يجب الإشارة الى أن عددا من الصراعات الإقليمية لم تدخل بعد مرحلة الحل السياسي ، ولاتزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وتشير الحالة في الشرق الأوسط قلقا خاصا . وكما جاء في الرسالة التي بعث بها السيد ميخائيل غورباتشوف الى السيد بن جديد رئيس الجزائر ، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية ، فإن :

"الصراع العربي الاسرائيلي قد دخل مرحلة أصبح فيها إيجاد حل سريع

له حاجة ملحة من حاجات عصرنا . فاستمرار حالة التوتر في الشرق الأوسط يتناقض مع ما نشهده في العلاقات الدولية من تغيرات نحو الأفضل" .

وينبغي ، في رأي وفد بلدي ، الاستفادة من المناخ المواتي الآخذ في البروز في العالم من أجل التعجيل بإيجاد تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط ، تستند الى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ويراعى فيها التوازن بين مصالح الاطراف كلها . وتتمثل الشروط المسبقة الرئيسية لهذه التسوية في انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، ألا وهي الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان ، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ، وتمتع كل دول المنطقة وشعوبها بما فيها اسرائيل بالوجود الأمن في ظروف من التنمية السلمية .

إن ظهور حالة جديدة كـيفيا في السعي الى حل الصراع العربي الاسرائيلي قد نجم
لا عن مجرد تغير العوامل الخارجية فيما يتعلق بالمناخ الدولي فحسب ، بل وأيضا -
وهذا يتسم بأهمية خاصة - عن التغيرات الجذرية في الحالة في الاراضي المحتلة .
ففي ٢١ كانون الثاني/يناير من هذا العام قدم الامين العام الى مجلس الامن
تقريراً يؤكد تأكيداً تاماً أن المظاهرات الجماهيرية التي يقوم بها الفلسطينيون في
الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والتي باتت تعرف باسم الانتفاضة ، قد اتسمت في
مطلع هذا العام بأبعاد الهبة الشعبية الواسعة النطاق .

(السيد أودوفنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتجد محنة الفلسطينيين المأسوية تصويرها في تقرير الأمين العام الذي يتضمن معلومات عن الفتك بالضحايا من المدنيين ، والاعتقالات الجماعية وعمليات الترحيل وغير ذلك من الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

فالأعمال التي تقوم بها اسرائيل في الاراضي المحتلة تمثل انتهاكا فظيما لميثاق الأمم المتحدة وللقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، كما أنها تمثل انتهاكا مباشرا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك الاساسية للقانون الدولي . وإن البيانات الرسمية الصادرة عن القيادة الاسرائيلية لا تترك مجالاً للشك في أنهم يعتزمون الاستمرار في مواصلة سياسة الضم والاستعمار التي ينتهجونها ومن حكم الاراضي المحتلة بقبضة فولاذية . وقد كشفت الانتفاضة الشعبية للفلسطينيين في الضفة الغربية عن مدى فظاعة تلك السياسة . فشعب فلسطين العربي يظهر للعالم ارادته التي لا تقهر وإصراره على أن يقرر مستقبله بنفسه . إن الانتفاضة الفلسطينية لها أثر كبير على النظرة الدولية الشاملة للحالة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مواقف الأطراف المعنية مباشرة .

وكما أشير في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/43/35) فقد طرأ على الحالة عنصر أساسي جديد منذ المقرر الذي اتخذته حكومة الأردن بإنهاء علاقتها القانونية والادارية بالضفة الغربية ، وما أعلنته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من استعداد للاضطلاع بمسؤوليتها كاملة بالنسبة لمختلف الأمور في هذا الصدد ، مثل إدارة الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وإزاء هذه الحقائق يكون من الأمور المثيرة للبالغ القلق أن ترفض دوائر اسرائيل الحاكمة بعناد وإصرار أن تستوعب الدرس من تاريخ الاحتلال الطويل البغيض وتوافق على التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية التي هي لب صراع الشرق الأوسط .

إننا نتفق مع ما خلى اليه الأمين العام في تقريره الخاص بهذا البند . وسأقتبس مقطعاً طويلاً الى حد ما من ذلك التقرير يصف على نحو صحيح الحالة الراهنة في المنطقة .

(السيد أودوفنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

"ما انفكت الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي بدأت في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ تشكل لقرابة عام عاملا يهيمن على قائمة الاعمال السياسية في الشرق الأوسط . وكانت محور اهتمام مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الجزائر في نيسان/أبريل الماضي ومصدر الإلهام للدورة الاخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر . وولدت كذلك مناقشات حادة في صفوف الاسرائيليين حول عملية السلام وحول دورهم في الاراضي المحتلة . وإن الانتفاضة التي نشأت عن شعور الشعب الذي عاش تحت الاحتلال لمدة تزيد الان عن ٢٠ عاما ، بخيبة الأمل واليأس تُعد نتيجة مباشرة لحالة الركود في عملية السعي لإيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي" . (A/43/867 ، الفقرة ٣٢)

ولقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني خطوة صوب كسر الجمود عندما أعلن إقامة دولة فلسطين المحبة للسلام ، واعترافه بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، بوصفهما الاساس لعقد مؤتمر دولي للسلام . وبهذه الطريقة أظهر المجلس الوطني الفلسطيني واقعية وإرادة سياسية بل واستعداد للعمل والمفاوضات الصريحة مع الجانب الاسرائيلي ، في إطار الامم المتحدة وعلى أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة . وقد حظى إعلان الاستقلال الصادر عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني بتأييد واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي ، الذي يود أن يعقد - تحت رعاية الامم المتحدة - مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط وفقا لاحكام القرار ٥٨/٢٨ جيم .

ونحن مقتنعون بأن هذا المؤتمر هو المحفل الوحيد الذي يمكن أن يحقق تغييرا جذريا في عملية التسوية الخاصة بالشرق الأوسط . ويجب أن يتضمن المؤتمر مشاركة كل الاطراف المعنية ، بما فيها الشعب الفلسطيني ممثلا في ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الدائمي العضوية في مجلس الامن .

ومن الواضح أن فكرة عقد المؤتمر تحظى بتأييد دولي واسع النطاق على جميع الأصعدة ، وانها أصبحت عاملا هاما له أثر على مجموعة كاملة من المشاكل المتصلة بالتسوية . وهناك توافق آراء دولي متزايد بشأن الشرق الأوسط ، حيث أصبح هذا في حقيقة الامر موقفا اجماعيا من جانب الدول الاعضاء بشأن هذه المسألة ، بينما تقف حكومة اسرائيل وحدها تماما في معارضتها لعقد هذا المؤتمر .

إن الوضع الجديد السائد في المنطقة يتطلب الانتقال الى اتخاذ خطوات عملية لوضع آلية المؤتمر موضع التنفيذ . ولا بد من وضع استراتيجية عملية في إطار الأمم المتحدة ، الى جانب خطط لمساعدة المشاركين في المؤتمر على إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط والأمم المتحدة لديها السلطة والوسائل اللازمة لإنجاز هذا . وعلى عاتق الاعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن دور بالغ الأهمية يجب أن يضطلعوا به في هذه العملية . ونحن نعتقد ان المجلس يمكنه أن يبدأ المشاورات بخصوص القضايا ذات الصلة .

ويعتقد وفد بلادي ان المؤتمر المعنى بالشرق الأوسط يجب أن يتحول - بالفعل - الى آلية مرنة قوية موثوقة ، يمكنها أن تصوغ حلولاً مقبولة على نحو متبادل لمجموعة المشاكل الكاملة التي ينطوي عليها الصراع العربي الاسرائيلي . ومن الأهمية بمكان ألا يفتتت شكل وتصميم أعمال ذلك المؤتمر على حقوق أي طرف أو مصالح ، وأن يسهل الامتثال لمبدأ الاحترام الصارم لسيادة جميع الشعوب واستقلالها وحققها في تقرير المصير وفي اختيار طريقها في التنمية المستقلة .

ونحن نرى أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص لمسألة التمثيل الفلسطيني ، نظرا لأن القضية الفلسطينية في لب صراع الشرق الأوسط . ولا بد - بطبيعة الحال - أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر على قدم المساواة ، إذ أن المنظمة تتمتع بالسلطة بين الفلسطينيين ، مما يضمن قبول شعب فلسطين العربي للاتفاقات التي يتم التوصل اليها بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . ويتبين من الخبرات السابقة ومن الحالة الراهنة في الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل أن أي مقرر لا يأخذ في

(السيد أودوفنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الحسبان رأي منظمة التحرير الفلسطينية - ومن ثم رأي الفلسطينيين الذين تمثلهم تلك المنظمة - يكون مآله الفشل .

وأي محاولة لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أية تسوية خاصة بالشرق الأوسط هي أمر غير ملائم وغير مقبول . إلا أننا نلاحظ - مع الأسف - أن مثل هذه المحاولات مستمرة . ولعل كل من في هذه القاعة يتذكرون الجهود التي بذلتها الجمعية العامة والأمين العام ومحكمة العدل الدولية لمنع الولايات المتحدة من إغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك .

ومنذ بضعة أيام فقط ، رفضت الولايات المتحدة دون مبرر ، ورغمما عن احتجاجات المجتمع الدولي بأسره ، منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد وضع ذلك القرار عقبات جديدة في طريق التسوية الشاملة ، كما ألحق الضرر بالجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة الآن في هذا الصدد .

وإن إسرائيل برفضها فكرة المؤتمر الدولي وإشارتها شتى الذرائع البعيدة المأخذ إنما تستمر في سد الطريق في وجه أي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . كما أن اعتماد الدوائر الحاكمة في ذلك البلد على المجابهة وفرض الإرادة - وهو ما يمثل جوهر السياسة والممارسات التي تتبعها هذه الدوائر ضد الشعب الفلسطيني - هو أمر لا إنساني وعقيم .

وقد أصبحت غطرسة إسرائيل إزاء قرارات منطمتنا وجهازها المعني بصنع السلم ، وقصر نظرها السياسي فيما يتعلق بالمسألة قيد المناقشة ، وعدم رغبتها في اتخاذ نهج توفيقى ببناء ، من الملامح الرئيسية لموقفها في الأمم المتحدة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأناشد حكومة إسرائيل مرة أخرى أن تعيد النظر في موقفها ، وأن تنضم الى توافق الآراء الدولي الواسع النطاق المؤيد لعقد المؤتمر الدولي والى الجهود الجماعية الرامية الى التوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط يكون في مصلحة شعوب كل دول المنطقة ، بما في ذلك بالتأكيد شعب إسرائيل ذاتها . ونرى أن المناقشة الجماعية للحالة التي طرأت في الصراع الإسرائيلي العربي ينبغي أن تؤدي الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط . فهناك في الوقت الحالي عدد من المشاكل التي لا يمكن حسمها على الصعيد الثنائي بسبب طبيعتها .

وأود أن أتطرق الى جانب آخر من جوانب الحالة الراهنة في الشرق الأوسط ، وهو جانب يزداد أهمية وخطورة عاما بعد عام . هذا الجانب يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي دخلت حيز النفاذ منذ فترة تقرب من عشرين عاما . وبموجب تلك المعاهدة ، تتعهد الدول غير الحائزة لاسلحة نووية بالألا تكتني هذا النوع من أسلحة التدمير الشامل . إن هذه المعاهدة التي بدأ سريانها في عام ١٩٧٠ ، سرعان ما حظيت بالاعتراف الدولي الواسع النطاق . وقد أصبحت الغالبية العظمى من الدول أطرافا في تلك المعاهدة . لذلك فإنه مما يشير القلق بوجه خاص أن أحد أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، وهو إسرائيل ، ترفض رفضا قاطعا الانضمام الى هذه المعاهدة ، ولا تقبل أبدا إخضاع أنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتتجلى هذه الحقيقة في القرار ٤٨٧ الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة في ٢٣ ايلول/سبتمبر من

العام الحالي ، والذي يدين إدانة قاطعة عدم رغبة اسرائيل في التخلي عن حيازة الاسلحة النووية ، وكذلك رفضها وقف التعاون مع جنوب افريقيا في استحداث الاسلحة النووية ونظم ايصالها . ولسياسة اسرائيل في هذا الصدد تأثير سلبي للغاية على النظام الدولي لعدم الانتشار الذي نشأ استنادا الى تلك المعاهدة ، وكذلك على الامن في منطقة شرق البحر المتوسط وفي الشرقين الأدنى والأوسط ، وإن الحظر الذي تشكله هذه السياسة على السلم والامن الدوليين ليبدو واضح تمام الوضوح ، عندما يأخذ المرء في الاعتبار التوتر المستمر في الصراع العربي الاسرائيلي .

إن النجاح في حسم صراع الشرق الأوسط وغيره من المشاكل الاقليمية المعقدة سيحدده مستوى النضج السياسي الذي تبديه الدول الاعضاء في هذه المنظمة . وسيكون ذلك هو المحك الذي تقاس به فعالية الامم المتحدة كجهاز سياسي . إن شعار منظمنا هو عالم تحيطه أغصان الزيتون . ويعرف المزارعون مدى الجهد الشاق الذي يتعين بذله حتى تنمو فسيلة من نواة الزيتون وتنتج الثمرة الاولى .

إن الوقت لا ينتظر أحدا . وإذا أردنا جعل أشجار الزيتون التي سنزرعها اليوم يتحقق السلم في الشرق الأوسط تنتج ثمارها في القرن الحالي فلا بد لنا من أن نتخذ اليوم الخطوات العملية والملموسة اللازمة لتحقيق ذلك السلم .

السيد رازالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتصدر

الحالة في الشرق الأوسط جدول أعمالنا منذ أكثر من أربعة عقود . وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الامم المتحدة وغيرها من المبادرات ، فلا يزال الصراع العربي - الاسرائيلي مستعصيا على الحل كما كان دائما . أما الاتجاهات الاخيرة التي أحدثت تطورات واعدة فيما يتعلق بالصراعات الأخرى فلم تكن لها أي آثار على مشاكل الشرق الأوسط . وكما قال الأمين العام في تقريره A/43/691 ،

"لقد شهدت الشهور الأخيرة تقدما ملموسا نحو تسوية كثير من النزاعات

الرئيسية التي تكتنف العالم ولكن رياح التغيير المفيدة هذه لم تصل

بعد الى الصراع العربي - الاسرائيلي ، الذي يظل واحدا من أفجع النزاعات

وأكثرها خطورة في العام" . (A/43/691 ، الفقرة V)

وتقع المسؤولية عن التدهور المستمر في الحالة في الشرق الأوسط بالتأكيد على عائق اسرائيل ، لتعننتها وممارستها للسياسات التوسعية . واعتمادا على قوتها العسكرية ، رفضت اسرائيل بازدياد كل فرصة للتوصل الى سلم شامل ودائم في المنطقة . وقد استطاعت أن تفعل ذلك نتيجة للدعم الذي تحصل عليه من بعض الدول ، التي برهننت بوضوح على عدم قدرتها وعدم رغبتها في العمل على النحو الذي يحقق المصالح الأشمل لجميع الدول في المنطقة . وإن سياسة للشرق الأوسط تتركز على أساس تفوق القوة المسلحة لاسرائيل هي سياسة لا يمكن أن تستمر من وجهة النظر الجيوبوليتيكية . وممن الخطأ الاعتقاد بأن هذه السياسة يمكن أن تخدم المصالح البعيدة المدى لأي دولة ، أو أن تعزز بأي حسابات قضية السلم والاستقرار في المنطقة .

إن اسرائيل استغلت قوتها العسكرية لترسيخ عدوانها واحتلالها للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ، وبررت احتلالها غير المشروع بمتطلبات أمنها بغية إخفاء هدفها المتمثل في العدوان والتوسع داخل الأراضي الفلسطينية والعربية . ولقد أدان المجتمع الدولي اسرائيل مرارا وتكرارا ، وطالبها بالانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة ، وأعلن اعتبار ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان باطلا ولاغيا . كما أديننت محاولات اسرائيل الرامية الى تغيير الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني للأراضي المحتلة إدانة عالمية .

والهدف الرئيسي لسياسات اسرائيل هو استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي أن تكون له دولة مستقلة . ولمدة تزيد على ٢١ عاما ، واكبت الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية سياسات وممارسات تسعى الى سحق الطموحات الفلسطينية وتصفية الهوية الفلسطينية . وتتركز الاستراتيجية الاسرائيلية للسلم في الشرق الأوسط على إخضاع الأمة الفلسطينية وإضعافها ، وبالتالي القضاء على لبّ صراع الشرق الأوسط ، ألا وهو قضية الحقوق الفلسطينية .

غير أنه على الرغم من مرور ٢٠ عاما على ممارسة سياسة القبضة الحديدية ، فإن الشعب الفلسطيني لم يخضع أو يستسلم . وقد دلت على ذلك روحه التي لا تقهر ، وقدرته على استعادة حيويته ، وانتفاضته المستمرة التي سيحتفل بالذكرى السنوية الأولى لها في غضون أيام قليلة . لقد تحمل الفلسطينيون وطأة عمليات الاعتقال والترحيل والطرده وفقدان الحياة وضياع الممتلكات وإقامة المستوطنات غير المشروعة من جانب المستوطنين الاسرائيليين . وتضم ماليزيا صوتها الى أصوات المجتمع الدولي في إدانة السياسات الوحشية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، والتي تمثل انتهاكات صارخة للقيم الانسانية الأساسية والاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

لقد بينت الانتفاضة للعالم رفض الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي وإستعدادهم لدفع الثمن من أجل حقوقهم المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة الخاصة بهم . ولقد ذكر الأمين العام في تقريره ما يلي :

"ما انفكت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي بدأت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ تشكل لقرابة عام عاملا يهيمن على قائمة الأعمال السياسية في الشرق الأوسط . وكانت محور اهتمام مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الجزائر في نيسان/أبريل الماضي ومصدر الإلهام للدورة الأخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر" . (A/43/867 ، الفقرة ٣٢)

إن ما قام به المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ من إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، حظى بتأييد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي . وتفخر ماليزيا أن تكون من بين أول الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية المستقلة . ويعد هذا الحدث تطورا تاريخيا لم يحظ بترحيب الفلسطينيين فحسب بل وبترحيب جميع الدول التي تسعى الى تحقيق السلم والعدالة .

ويتفق وفدي تماما مع إستنتاجات الأمين العام حول إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني حيث ذكر في تقريره ما يلي :

"لقد أسفرت الدورة الأخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية وهو ما يتيح في اعتقاي فرص تقدم جديدة صوب السلم ينبغي أن نغتنمها" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٧)

ولسوء الطالع ، أن تواجه هذه الفرص الجديدة بالرفض . حتى أن السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حرم من فرمة التكلم في الجمعية العامة . ولقد أدانت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا القرار ورأت منح الرئيس ياسر عرفات شرف مخاطبة الجمعية العامة في الأمم المتحدة في جنيف . فما حرم في نيويورك سيمحح بالكامل في جنيف ، إذ لابد من الإستماع الى صوت القضية الفلسطينية .

ويعزز قبول المجلس الوطني الفلسطيني لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) إمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ، كما هو منصوص عليه في قراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٦٦/٤٢ دال . وتؤيد ماليزيا تأييدا راسخا عقد هذا المؤتمر تحت إشراف الأمين العام وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . ونحن نعتقد أن تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذه المشكلة ، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته لا يمكن أن يتم الا عن طريق عقد هذا المؤتمر . وتؤيد ماليزيا بالكامل جهود الأمين العام الرامية الى عقد هذا المؤتمر الذي يحظى بدعم الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي . ومن المؤسف أن نلاحظ في تقرير آخر للأمين العام ما يلي :

"غير أنه مازال هناك الاختلاف الشديد المألوف في الآراء بشأن طبيعة ذلك الإطار وسلطاته ، والاساس الذي ينبغي أن يقوم عليه ، وبشأن من يشترك فيه" . (A/43/691 ، الفقرة ٥)

وتدعو ماليزيا إسرائيل واولئك الذين يدعمون مناوراتها الى تقديم الدعم الكامل للأمين العام من أجل تيسير عقد المؤتمر الدولي .

لقد وقعت لبنان ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة ، فريسة لتعطش إسرائيل التوسعي لضم الاراضي . فمنذ عام ١٩٨٢ تحتفظ إسرائيل بما يسمى بمنطقة أمن في جنوب لبنان تحت سيطرتها الكاملة . واعتقل المواطنون اللبنانيون واختطفوا ورحلوا وحوكموا واصدرت الاحكام بحقهم بمقتضى القانون الاسرائيلي . كما قامت السلطات الاسرائيلية المحتلة بترحيل عشرات الفلسطينيين الى لبنان من الاراضي المحتلة . وإستمرت سياسة القبضة الحديدية وقمع كل أشكال المعارضة للإحتلال الإسرائيلي بوحشية متزايدة في انتهاك للقوانين الدولية وإتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وقد أدى التدخل الاسرائيلي في الشؤون الداخلية للبنان الى اضرام نيران الصراعات الطائفية

داخل الكيان السياسي للبنان مما يخدم مصالح اسرائيل التوسعية وضم جنوب لبنان بصورة دائمة كجزء من إسرائيل الكبرى .

ولقد شهد هذا العام غزوات إسرائيلية متكررة وقصفا جويا للبنان أدى الى خسائر في الارواح وتدمير المنازل والممتلكات . وتعد أعمال العدوان الوحشية هذه التي ترتكب ضد دولة ذات سيادة انتهاكا للميثاق والقوانين الدولية وقرارات مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) التي تطالب بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي والمجال الجوي والمياه الاقليمية اللبنانية ، والوقف الغوري لأعمال العدوان وغيرها من الممارسات الموجهة ضد الأراضي اللبنانية .

وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد تضامنها مع حكومة لبنان وشعبها ، وأن تنضم الى المجتمع الدولي في الدعوة الى الاحترام الكامل لسيادة لبنان وإستقلاله وسيادة أراضيه بمنأى عن التدخل الاجنبي .

السيدة آن هيركوس (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبعث

تقرير الامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط على الاكتتاب . ففي هذا التقرير يذكر الامين العام أن البدء بعملية تفاوض مقبولة لدى جميع أطراف النزاع أمر لم تثبتت إمكانيةه بعد ولذلك ، لا تزال عملية السلم تواجه مأزقا محفوفًا بالمخاطر . فقد أصبح العنف ظاهرة مزمنة ، وتواصل إسرائيل إحتلالها للأراضي العربية التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ وتنتهج سبلا يعتبرها المجتمع الدولي برمته منافية للقانون الدولي . ويلاحظ الامين العام على نحو ملائم أثر الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كعامل يهيمن على جدول الاعمال السياسي في الشرق الاوسط .

وتذكرنا ملاحظات الامين العام بحقيقة الحالة الراهنة هناك . فهو يذكر أن الإنتفاضة التي نشأت عن شعور الشعب الذي عاش تحت الاحتلال لمدة تزيد عن ٢٠ عاما بخيبة الامل واليأس هي نتيجة مباشرة لحالة الركود في النزاع العربي الاسرائيلي . وتشعر نيوزيلندا ، شأن العديد من الدول الاخرى ، بقلق عميق إزاء السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، ونحن ننضم الى من

يطالبون اسرائيل بالتخلي عن هذه الممارسات والتقييد فورا وعلى نحو صارم بالتزاماتها القانونية الدولية . وتأتي ملاحظات الامين العام لتذكرنا في الوقت المناسب بمشاعر اليأس والاحباط التي يشعر بها الشعب الفلسطيني . ولذلك ، فإن عدم التوصل الى اتفاق يسمح بالبدء في العمل على تحقيق تسوية دائمة أمر يؤسف له حقا . ولقد أخطنا علما بما ذكره عن مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط . ونحن نرحب بنية الامين العام للاستمرار ، وعلى الرغم من المعضلات التي يتوقعها ، في جهوده وفقا للدعوة التي وجهها اليه مجلس الامن لمواصلة مشاوراته . ويا حبذا لو أمكن ترجمة دلائل التقدم صوب تسوية النزاعات الاخرى - والمناخ الدولي المواتي بصفة عامة - الى تحرك لحسم هذه المسألة المستعصية .

ولقد شدد من عزم حكومتي ما أنتهى اليه المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه المعقود في الجزائر من نتائج ، وفي رأينا أنها تحتاج الى تقييم دقيق ، فهي حركة في الاتجاه الايجابي ، وبادرة مصالحة هامة من جانب المجلس الوطني الفلسطيني . وكنا نود أن نسمع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية هنا في نيويورك ، ولهذا فنحن نتطلع باهتمام شديد الى الوقت الذي تتناول فيه هذه الجمعية المسألة الفلسطينية في جنيف . ونحن في نفس الوقت نرحب بوجه خاص ، بما أظهره المجلس من موقف ايجابي فيما يتعلق بالمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها تسوية سلمية شاملة . فقد كانت هذه المبادئ هي حجر الزاوية في سعي المجتمع الدولي للوصول الى التسوية .

إن التوصل الى تفاهم حول المبادئ التي تقوم عليها التسوية أمر هام وحاسم . كما أننا نتطلع الى الاتفاق على الاجراءات التي ينبغي اتباعها للتوصل الى هذه التسوية . ويعرب الأمين العام في تقريره بحق عن قلقه لعدم وجود عملية تفاوضية فعالة ومقبولة بوجه عام ، وهي عملية يصفها بأنها ذات أهمية أساسية .

وتشاطر نيوزيلندا هذا القلق ، وهي إذا كانت ترقب التطورات في الشرق الاوسط من بعيد فإنها تهتم بالحالة هناك اهتماما ، يقوم على المبادئ وتدرك الأهمية الحيوية للاقليم بالنسبة لاستقرار العالمي . وحكومتي على بينة تماما من الاخطار التي أشار اليها الأمين العام . ويؤسفنا أنه لا توجد مبادرات اقليمية ولا مشاركة من جانب الدول الكبرى تجعل في الإمكان الخروج من الركود الحالي . وكل عام يمر بدون التوصل الى حل يزيل المشكلة تعقيدا .

وعلى مر السنين لعبت الأمم المتحدة من جانبها ، دورا نافعا وبناء في مسعاها لخلق الظروف التي يمكن أن تساعد على حل مشاكل الاقليم . فعملية حفظ السلام ، ونشاط الأمين العام نفسه ، تشهد على الجهود الدائبة والصبورة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية . وستستمر نيوزيلندا في تقديم دعم ايجابي لهذه الجهود .

وفي رأي نيوزيلندا أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) يوفران الاساس لتسوية شاملة في الشرق الاوسط . فالمبادئ التي تضمنها القرار الاول واضحة

وعادلة وينبغي تنفيذها بالكامل . ويشدد ذلك القرار على عدم السماح باكتساب الاراضي عن طريق الحرب . وبالتالي ، يجب على اسرائيل أن تنسحب من كل الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . ونأسف لأنها لم تظهر ميلا الى ذلك ، بل أن كثيرا من أعمالها يدل على عكس هذا الاتجاه . ولا تعترف نيوزيلندا ، مثلا بسلامة ضم اسرائيل للقدس الشرقية أولا إنشاء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة .

وفي رأي نيوزيلندا أن أية تسوية يجب أن تأخذ في الاعتبار حقوق الشعب العربي في فلسطين وتطلعاته . ومن حق اللاجئين الفلسطينيين أن يعودوا الى ديارهم ، أو أن يحصلوا على تعويض . وقد تمسكت حكومتي من زمن بأن حقوقهم تتضمن الحق في تقرير المصير . وترحب نيوزيلندا بالمبادرات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني ، ولكنها تتوقع أن يتقرر الوضع النهائي للأراضي المحتلة في سياق تسوية سلمية شاملة . وتعترف نيوزيلندا وتؤيد حق اسرائيل باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة وأن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، متحررة من خطر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . وقد أعربنا عن أسفنا لتردد جيران اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في قبول التسليم بأن لاسرائيل هذا الحق بشكل قاطع . ويلزم التغلب على هذا التردد بشكل واضح وقاطع إذا ما أريد التوصل الى تسوية دائمة . فالسلم الذي يأتي نتيجة للتفاوض لا يستلزم فقط المرونة والتنازلات المتبادلة بل يتطلب أيضا الاعتراف بحقوق كل الاطراف .

ويبدو أن النظرة المتشائمة من جانب الأمين العام بشأن احتمالات قيام عملية تفاوضية ناجحة في المستقبل القريب ستجد ما يؤيدها إذا لم يكن هناك استعداد للتنازلات المتبادلة . وتؤيد نيوزيلندا عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة يمكن أن تجري فيه كل الاطراف المعنية مفاوضات مباشرة . وتشمل هذه الاطراف اسرائيل ، والفلسطينيين ، والدول العربية المجاورة . أما من يقوم بتمثيل الفلسطينيين فمسألة يقررونها هم بأنفسهم . فلن يكتب لأي تسوية البقاء إذا لم يشترك في المفاوضات ممثلون مقبولون من الشعب الفلسطيني .

وسيتوقف نجاح المؤتمر الدولي الى حد بعيد على إبداء الاستعداد المسبق لحل النزاع المعقد الذي طال أمده بالوسائل السلمية وبتصميم الأطراف على التوصل الى اتفاق يحقق سلاما عادلا ودائما . ونحن نحث من يعينهم الامر أن يبذلوا أقصى جهودهم ، ونرحب بالالتزام الذي أبداه الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد . إن المحنة التي يعانيها الشعب الفلسطيني تتطلب بذل مساع جديد هائلة لضمان مستقبلهم . وبهذا وحده يمكن ضمان الاستقرار والسلم للشعب الاسرائيلي كذلك .

السيد راميريز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن الشرق

الأوسط ، مهد الحضارة ومصدر الكثير من الثقافات . تمزقه الآن الصراعات والقتال في كثير من الجبهات . وهذه الحالة التي طال فيها أمد النزاع مصدر قلق للمجتمع الدولي . وقد حاول هذا المجتمع عن طريق الأمم المتحدة أن يخلق المناخ المناسب لإحلال سلم يتحقق فيه لشعوب الشرق الأوسط بتقاليدها وثقافاتها المختلفة ، مولد عهد جديد . وقد جلب التدخل الاستعماري الى تلك المنطقة ، كما حدث في أماكن أخرى ، عناصر غريبة عن الثقافات المحلية وبذلك تولدت رغبة في الاستقلال . وخلال هذه العملية برزت بوجه خاص أوجه الخلاف والتشابه بين الأقليات التي عاشت على نفس الأرض مئات السنين .

ونحن نرحب بشمار تخفيف التوتر الحالي ، كما نرحب بالنشاط الذي يبذله الأمين العام .

فقد أفضى ذلك الى بداية تفاهم في النزاع بين ايران والعراق . ونأمل أن تؤدي حركة السلام هناك الى سلام دائم وحدود آمنة .

إن الموقف الراهن في لبنان ، واستمرار العنف هناك لسنوات عديدة هو مصدر لقلق عميق للمجتمع الدولي . ونرجو أن يتم التفاهم السريع بين مختلف مواطني هذه البلد ، وأن يستأنف لبنان احتلال موقعه الممتاز الذي كان يشغله في الاقليم باعتباره مركزا للتنمية ، ومثالا للتوافق والتقدم .

وما زال بلدي يتابع بقلق الازمة القائمة في الشرق الأوسط حيث ظهرت مؤخرا بوادر اضطراب خطيرة .

ونعتقد أنه ينبغي السعي الى تحقيق السلم في المنطقة من خلال الأمم المتحدة ، وأن يكون هذا السلم مستندا الى حلول شاملة تتفق وروح القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بشكل متكرر . ولن تسفر هذه الحلول عن أي تقدم إلا إذا اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في سيادته الإقليمية اعترافا كاملا . فالوضع أشبه ما يكون بالحالة التي كانت عليها إسرائيل في عام ١٩٤٧ .

إن الوضع في الشرق الأوسط ، الذي تشكل خطرا جسيما ، من الممكن أن يتحسن كثيرا إذا ما التزمت الأطراف بروح ونص القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ . فما زال محتوى ذلك القرار ، حتى هذه اللحظة ، يشكل الأساس الذي يمكن أن يستند اليه السلم في المنطقة .

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة ، اتخذت كولومبيا موقفا متوازنا وعادلا بشأن قضية الشرق الأوسط . وتتضمن عناصر القرار الذي ذكرته توا الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره ، والاعتراف بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة ، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة ، وإنهاء جميع المواقف العدائية ، واحترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، واحترام حقوقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن أي عمل من أعمال القوة أو التهديد باستخدام القوة .

ونؤيد ، على نحو راسخ ، عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

إن العلاقة المتداخلة بين مختلف نزاعات المنطقة تزيد من تعقيد توازنها الجغرافي السياسي مما يسفر عن حالة معقدة للغاية . وسيكون للمفاوضات أثرها الملموس لا على أطراف النزاع وحدهم بل على المنطقة كلها . ولذا ينبغي أن نشجع أية مبادرة سلمية تكفل التوصل الى حلول ثنائية أو الى إجراء مفاوضات إقليمية تسفر في النهاية عن قيام سلم عادل يستند الى المساواة .

السيد مودينغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، للتقارير التفصيلية والمليئة بالمعلومات المفيدة التي أعدها بشأن البند المعروض علينا اليوم ، وهي التقارير الواردة في الوثائق A/43/272 المؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، و A/43/683 المؤرخة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، و A/43/691 المؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

وبعد اعتماد الجمعية للقرار ٤٣/٤١ دال (١٩٨٦) ، منذ سنتين ، قدم الأمين العام في أيار/مايو ١٩٨٧ تقريراً يستند الى المشاورات المكثفة التي أجراها فيما يتعلق بإمكانية عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (A/42/277) . وتضمن ذلك التقرير أنباء سارة هي أن هناك ما يشير ، في الشهور الأخيرة ، الى وجود مرونة أكبر في مواقف الأطراف إزاء عملية التفاوض ، وأنه يجب تشجيع ذلك . وبذلت حركة بلدان عدم الانحياز ، من خلال لجنتها المؤلفة من تسعة أعضاء والمعنية بفلسطين ، جهداً لتشجيع ذلك الاتجاه الايجابي الجديد ، ودعم الجهود التي يبذلها الأمين العام .

وعندما نظرت هذه الجمعية آخر مرة في البند المعني بالشرق الأوسط فسي ١١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ، فإنها أكدت من جديد في قرارها ٢٠٩/٤٢ ألف (١٩٨٧) أن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة هو الطريقة الملائمة لايجاد تسوية سلمية وشاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط . ومن ثم ، طلبت الجمعية الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، بغية عقد المؤتمر .

ويشير التقرير الوارد في الوثيقة A/43/272 الى أن الأمين العام أجرى في آذار/مارس من هذا العام اتصالات مع أعضاء مجلس الأمن ، والأطراف المشاركة على نحو مباشر في نزاع الشرق الأوسط . وأبلغنا الأمين العام أن اتصالاته بينت أنه لم يتوافر بعد اتفاق كاف فيما بين الأطراف المشاركة على نحو مباشر في النزاع ، ولا داخل مجلس الأمن ، على نحو يسمح بعقد مؤتمر دولي للسلام .

وتبين الوثيقة A/43/691 أن الأمين العام بذل جهداً آخر منذ شهرين فقط وفقاً لولايته المشمولة في قرار الجمعية ٢٠٩/٤٢ ألف (١٩٨٧) . ولم يسفر ذلك الجهد عن أية نتائج ايجابية ، وأبلغنا بأنه ما زالت توجد اختلافات عميقة بشأن طبيعة الإطار الدولي للتفاوض حول تسوية عادلة ودائمة ، وبشأن سلطات ذلك الإطار الدولي ، والاساس الذي يمكن أن يستند اليه عقد المؤتمر ، والمشاركين فيه . وأبدى الأمين العام ملاحظة هامة جاء فيها :

"أنه لا بد من أن تتغير المواقف إذا كان يراد تنظيم عملية تفساوض

دولية تكون مقبولة لدى الجميع" . (A/43/691 ، الفقرة ٥)

وكننا نأمل في هذا الوقت الذي نشهد فيه تقدماً حقيقياً صوب تسوية الكثير من النزاعات الاقليمية الرئيسية ، أن تستفيد مشكلة الشرق الاوسط التي استمر وجودها في جدول أعمال هذه الجمعية فترة أطول من أي بند آخر ، من رياح التغيير الجديدة في العلاقات الدولية .

غير أن الجمود ما زال حتى يومنا هذا يلوح في الأفق ليعوق الجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلم . ولقد ضاعت الفرصة التي هيأها الشعور الدولي المتزايد لصالح عقد مؤتمر السلام بعد اعتماد القرارين ٥٨/٢٨ (١٩٨٢) و ٤٢/٤١ دال (١٩٨٦) . ويشير تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/43/691 الى أنه في الوقت الذي دعا فيه المجتمع الدولي كله الى التبكير بعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة ، اتخذ عضو هام من أعضاء مجلس الأمن مبادرة من طرف واحد . وعلمنا أن تلك المبادرة تستند الى ما يسمى بالخطوات الثلاث وهي : أولاً ، عقد مؤتمر دولي غير واضح المعالم ، وثانياً ، إجراء محادثات مباشرة بين اسرائيل ووفد أردني فلسطيني مشترك بشأن تحديد فترة انتقالية للحكم الذاتي في الاراضي المحتلة ، وثالثاً ، إجراء محادثات بين اسرائيل ووفد أردني فلسطيني مشترك بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . ووضعت شروط أخرى أيضاً ، وقيل لنا إن ذلك الاجتماع سيضم فقط الاطراف التي تقبل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) والتي ترفض الارهاب .

ونحن في حركة عدم الانحياز نرحب بأية جهود ترمي إلى إيجاد حلول سلمية للمنازعات الدولية . وقد شجعنا بنشاط المبادرات السلمية المتخذة في مختلف الاقاليم ، بما في ذلك امريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا والخليج الفارسي والشرق الاوسط ذاته . ولكننا نجد أن من دواعي القلق العميق أن يقدم عضو هام في مجلس الأمن ، في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ جهد متعدد الاطراف في إطار الأمم المتحدة يحظى بقبول عالمي ، بمبادرة منافسة لا تتسق أهدافها مع الأهداف التي يتوخاها جهد الأمم المتحدة .

إن أي اسهام تقدمه الولايات المتحدة لجهود السلم في الشرق الاوسط يحظى بالترحيب ، بل هو في الحقيقة أمر لا غنى عنه . ولكن ليس في وسعنا إلا أن نشكك في إخلاص جهد يسعى عمداً إلى انكار جوهر مشكلة الشرق الاوسط ، ألا وهو قضية فلسطين . إن انكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية ، واستثناء منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني ، من المشاركة على قدم المساواة وبصفة مستقلة يمثل تجاهلاً لحقيقة أن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الاوسط .

لقد شهدنا قبل بضعة أسابيع حدثاً تاريخياً اعطانا آمالاً جديدة في عملية تحقيق السلم في الشرق الاوسط . لقد اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ، المجتمعمة في الجزائر في دورة الانتفاضة ، انشاء الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية على أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، وأيدت قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، باعتبارهما أساس عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط ، وبذلك استجابت لأحد الشروط التي تصر عليها الولايات المتحدة .

لقد هيبأ هذا القرار الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني مناخاً جديداً لإنعاش عملية السلم المتوقفة . وينبغي ألا نسمح بإضاعة هذه الفرصة مرة أخرى . لقد دعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، السيد ياسر عرفات ذاته ، إلى انعاش عملية السلم فور انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني . وتوجد الآن علامات مقلقة بأن البعض يرغبون في اغلاق باب السلم هذا الذي فتح مؤخراً . إن اسراييل ، التي كانت منذ

البداية العقبية الرئيسية أمام عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، تسير باطراد في اتجاه متطرف ، وقد رفضت مسبقا القرارات الهامة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني . ويبدو الآن أن الولايات المتحدة ، التي أصرت في مبادرتها الأخيرة على أن يقبل المشاركون في المفاوضات قراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، تبحث عن أعذار أخرى .

إن رفض الولايات المتحدة مؤخرا منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول يعد ضربة كبيرة لقضية السلم في الشرق الأوسط . فهي تنقص من هيبة الولايات المتحدة وتعزز موقف المتشددين في إسرائيل . إن الولايات المتحدة الضعيفة معنويا لا يمكن أن تكون قوة للنهوض بالسلم في الشرق الأوسط ولن يعود هذا بالفائدة على أحد : لا على الولايات المتحدة ولا على القضية الفلسطينية ، ولا على إسرائيل بالتأكيد . إن الأغلبية الساحقة من أسرة الأمم المتحدة مستعدة لانتهاز هذه الفرصة التاريخية التي اتاحها قرار المجلس الوطني الفلسطيني للشروع في عملية السلام . وقد طلب رئيس حركة بلدان عدم الانحياز في بيان صادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إسرائيل وحلفائها ابتداء مرونة دبلوماسية في هذه الظروف المتغيرة عن طريق الموافقة على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر ، بحيث تشترك فيه ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في النزاع ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني .

وقد أشارت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، في إعلان صدر في بروكسل بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ استجابة لنتائج اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ، إلى أن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني تشمل خطوات نحو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالوسائل السلمية ، وناشدت جميع الأطراف المعنية أن تفتتح هذه الفرصة وتسهم في عملية السلم بشكل ايجابي . ويشاطر الاتحاد السوفياتي والجماعة الاشتراكية بأسرها مشاعر ايجابية مماثلة ازاء قرارات الجزائر . لقد اعادت الانتفاضة ، وهي الغضة الشعبية للشعب الفلسطيني ، ودورة الجزائر الأخيرة التي عقدها المجلس الوطني الافريقي ، تحديد الوقائع في الشرق الأوسط . وآن

الأوان لاسرائيل أن تعدل موقفها حسب الوقائع الجديدة ، وأن تستجيب لنداء الأمين العام وحركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأوروبية بتغيير موقفها . هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله توسيع نطاق التقدم نحو السلم الذي تحقق في المناطق الأخرى ليشمل الشرق الأوسط . والواقع الحالي يتطلب التحلي بسياسة جريئة بعيدة عن المراوغة .

ولم تتحسن الحالة المتمثلة بالمناطق الأخرى في الشرق الأوسط وحوله . فقد شهد هذا العام تصعيدا للتهديدات وأعمال العدوان الاسرائيلية ضد الدول العربية في خط المواجهة ، اذ شنت اسرائيل في آب/اغسطس الماضي هجوما ارهابيا جديدا على سيادة تونس وسلامتها الاقليمية ، نجم عنه اغتيال السيد خليل الوزير ، نائب القائد العام لقوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وقتل معه عدد من المواطنين التونسيين . ولا يزال لبنان يواجه وضعاً خطيراً . وتواصل اسرائيل احتلالها لاجزاء من الجنوب اللبناني وشن هجمات ارهابية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . ونحن نطلب إلى مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ الكامل لقراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ولقراريه ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، وهي القرارات التي تدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً . وفي الختام ، نود أن نعرب عن ارتياحنا للطريقة التي يواصل بها البلدان الشقيقان غير المنحازين ، إيران والعراق ، تعاونهما مع الأمين العام في جهوده الرامية إلى استكمال المفاوضات الجارية في جنيف .

السيد محلّتي (جمهورية إيران الاسلامية) : بسم الله الرحمن الرحيم

"أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز . " (القرآن الكريم ، سورة الحج ، الآيتان ٣٩ و ٤٠)

(واصل الكلام بالانكليزية)

لقد كان جوهر مشكلة الشرق الأوسط أثناء الأعوام الأربعين الماضية هو الاحتلال الصهيوني لفلسطين . وبين عامي ١٩٤٧ و ١٩٨٧ ، كانت القاعدة الصهيونية سببا في خمس حروب ضارية ، وكانت مسرحا لمعركة دائمة بين الذين شردوا من موطنهم وقوات الاحتلال الصهيونية التي توسع باطراد مدى اغتصابها لفلسطين .

إن احتلال فلسطين الذي زرع السلم والأمن في المنطقة بدرجة خطيرة وأدى إلى المحنة الحالية للشعب الفلسطيني ، هو مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي . ومنذ اغتصاب المهاجرين الصهاينة لفلسطين ، تعرض الفلسطينيون لأعمال العنف والارهاب والجرائم المروعة التي لا توصف . ويجب القاء اللوم في هذه الجريمة التاريخية على تلك الدول المتغطسة التي كانت القوة الدافعة وراء المؤامرات المفضية إلى انشاء القاعدة الصهيونية ، وبهذا حولت ذلك الجزء من العالم إلى مركز للصراع والمواجهة والحرب وسفك الدماء . وباقامة دولة مصطنعة في فلسطين ، لم تدفع تلك الدول بملايين الفلسطينيين إلى التشرد فحسب ، بل وقوضت السلم والهدوء في الشرق الأوسط .

ولسوء الحظ ، فإن الأمم المتحدة ، بفضل الوجود الدائم للدول المتغطسة ذات الأطماع الاستعمارية ، قد انخرطت بدورها في الإنشاء الفعلي والتسجيل الرسمي للاحتلال الصهيوني لفلسطين . ومن ثم فهي مسؤولة جزئيا عن معاناة الشعب الفلسطيني . وإن اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ للقرار ١٨١ (د - ٢) بشأن تقسيم أرض فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني ، كان في حد ذاته انتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ولقواعد القانون الدولي أيضا .

إن معاناة الفلسطينيين التي لا توصف تحت نير الاحتلال الصهيوني هي فصل مفجع من فصول التاريخ الحديث . ومنذ سنوات طويلة ما برح النظام الذي يحتل القدس يطرد الفلسطينيين من أرضهم . بيد أنه من المحزن أن المجتمع الدولي بقي مترددا واقتصر على مجرد الاعراب عن القلق . وفي ظل هذه الظروف ، لم يكن هناك خيار أمام الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم ويعيشون تحت احتلال النظام الصهيوني وسيطرته إلا أن يهبوا ويطالبوا بحقوقهم المشروعة . وكلما كان الشعب الفلسطيني يكشف نضاله

للتحرر من قمع المحتل وتحرير أرضه ، كان نظام الاحتلال يطبق أقصى التدابير قمعاً ووحشية لقمه . ولم تكن ردة فعل النظام الصهيوني ازاء الانتفاضة الأخيرة استثناء من هذه القاعدة . وأصبح الاستخدام المنتظم للارهاب والعنف الممارسة اليومية للمجرمين الصهاينة . ومنذ قيام الانتفاضة الرائعة في العام الماضي ، استشهد مئات من اخواننا الفلسطينيين الذين شعروا دائماً بالواجب الملزم المتمثل في الذود عن حقوقهم المغتسبة ، أو جرحوا أو احتجزوا أو طردوا من جانب قوات الاحتلال .

وهذا التشبث الصهيوني بسياسة قمع الفلسطينيين والاستمرار في اغتصاب فلسطين ينبع ، بل ويتأتى ، من الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري والسياسي غير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى . وهؤلاء المناصرون المتحمسون لدولة الصهاينة المصطنعة يجب أن يتحملوا المسؤولية الأولى عن بقائها ، وهو بقاء يتعارض مع السلم والأمن الاقليميين والدوليين .

واحتلال النظام الصهيوني المستمر لفلسطين وأجزاء من الأراضي الإسلامية والعربية الأخرى ، والجرائم التي ارتكبتها النظام الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعدوانه المتكرر على جنوب لبنان ، وقصف المخيمات الفلسطينية وذبح المدنيين الأبرياء واللاجئين الفلسطينيين ، قد أثبتت كلها أن الأزمة في الشرق الأوسط لن تحسم إلا إذا استعيدت الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة في كامل أرض فلسطين .

هناك بالطبع جانبان للقضية الفلسطينية . فلسطين من ناحية هي وطن الشعب الفلسطيني الذي له كل الحق في هذا الوطن ، وبالتالي يجب أن يسمح له بالعودة إليه ، وهذا يجب بدون أي تردد أن يكون من مسؤولية المجتمع الدولي . وهي من الناحية الأخرى أرض إسلامية لا يمكن أن تعطى للمغتصبين الصهاينة تحت أي ظروف . وهي الأرض المقدسة التي تضم ثاني أهم الأماكن الإسلامية المقدسة ؛ ومن المحرم تسليم هذه الأماكن المقدسة أو أرضها الى قاعدة صهيونية . ومن واجب كل مسلم أن يسعى ويكافح من أجل تحرير الأرض المقدسة . وأي قرار يتعارض مع الواجبات الشرعية للأمم العالم

الإسلامية لن تكون له أي قيمة قانونية ولن يؤدي إلا إلى زيادة القلاقل وسفك الدماء في المنطقة .

إن جمهورية إيران الإسلامية حكومة وشعباً ، ومعها مئات الملايين من المسلمين في العالم ، تدين بشدة احتلال فلسطين على يد المحتل الصهيوني . كما تدين السياسات والممارسات التي ساهمت في هذا الاحتلال غير المشروع .

وتدعم جمهورية إيران الإسلامية الجهاد المقدس الذي يخوضه الفلسطينيون ، ولن تدخر جهداً لضمان تحرير الأرض الفلسطينية برمتها . وتنفيذاً لهذه السياسة فإننا نؤيد إعلان قيام الدولة الفلسطينية ، فهذا حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني فسي أن تكون له دولة مستقلة ، وهو انتمار للقضية الفلسطينية . ومع ذلك فإننا نؤكد أن أي اعتراف بالقاعدة الصهيونية أو إجراء مفاوضات مع هذا اللاكيان لن ترضى به الأمة الإسلامية لأن هذا معناه التخلي عن الجهاد .

وفي هذا الصدد ينبغي التشديد على أن الأمم المتحدة يجب أن تسخر كل مواردها لإنهاء احتلال فلسطين والأراضي العربية وإقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وفي إقامة دولة فلسطينية . والأمم المتحدة مسؤولة بحكم ميثاقها عن أن تضع حداً لسفك الدماء وأن تجلب السلم الحقيقي إلى المنطقة .

السيد زيبيوي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

إن الدول الاثنتي عشرة ترتبط بشعوب وبلدان الشرق الاوسط بروابط سياسية وتاريخية واقتصادية وثقافية . ولا يسعها أن تقف موقف المتفرج أو أن تلتزم اللامبالاة تجاه المشاكل الخطيرة التي تعصف بمنطقة قريبة منها ، خاصة وأن لتلك المشاكل عواقب وخيمة على السلم وعلى الاستقرار الدولي . وقد أعربت الدول الاثنتا عشرة في مناسبات عديدة عن موقفها في اعلانات بشأن الصراع العربي الاسرائيلي ، والصراع بين ايران والعراق والحالة في لبنان .

وعلى الرغم من أن التطورات الإيجابية قد ولدت بعض الأمل ، فمازالت هناك مشاكل أخرى في المنطقة لم تحل بعد ، بل إنها تفاقت في بعض الحالات . والدول الإثنتا عشرة يساورها قلق بالغ إزاء المعاناة التي مازالت تتعرض لها شعوب أجزاء عديدة من الشرق الأوسط نتيجة للتوترات الإقليمية والمواجهات المسلحة السائدة في تلك المنطقة .

وموقف الدول الإثنتي عشرة الراسخ هو أن هناك حاجة عاجلة لحلول تفاوضية لتلك المشاكل . ولا بد أن يكون الهدف هو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة ، وقيام علاقات طيبة بين الجيران ، وإفساح المجال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تأثرت في بعض الحالات تأثرا سلبيا .

وستعرب الدول الإثنتا عشرة عن آرائها بشأن قضية فلسطين بمزيد من التفصيل لدى مناقشة البند ٣٧ من جدول الأعمال .

تأتي مناقشة هذا العام بعد فترة وجيزة من القرارات التي اعتمدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . والدول الإثنتا عشرة تولي أهمية خاصة لهذه القرارات التي تعبّر عن إرادة الشعب الفلسطيني في التأكيد على هويته الوطنية ، والتي تتضمن خطوات إيجابية نحو التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي .

إن استمرار ذلك الصراع يعرّض السلم والأمن في المنطقة للخطر . وقد أوضحت الدول الإثنتا عشرة مرارا وتكرارا المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها السلم الشامل والدائم والعادل في منطقة الشرق الأدنى ، والمنصوص عليها في إعلان البندقية المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، وفي بياناتها اللاحقة بشأن هذه المسألة . وتلك المبادئ لا بد أن تحترمها جميع الأطراف المعنية - بما فيها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية - التي سيتعين إشراكها في المفاوضات . وفي ذلك السياق ، رحبت الدول الإثنتا عشرة بقبول المجلس الوطني الفلسطيني ، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قراره مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) باعتبارهما أساسا للمؤتمر الدولي ، وهذا

ينطوي على اعتراف بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الوجود وفي الأمن . إن احترام ذلك المبدأ يتماشى مع مراعاة العدالة لشعوب المنطقة ، وبصفة خاصة إعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وكل ما يترتب على هذا الحق . إن جوهر أي تسوية لا بد أن يكون التراضي الكامل والعاقل والدائم بين إسرائيل والشعب الفلسطيني ، بحيث يمكنهما أن يعيشا سويا في سلم وأمن .

وينبغي أن يستند حسم المشاكل بين إسرائيل وجيرانها إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بعدم اللجوء إلى استعمال القوة وعدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب . ولا بد لإسرائيل أن تضع حدا لاحتلال الأراضي المستمر منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تتخلى عن سياسة المستوطنات غير الشرعية . وهنا ، نؤكد موقفنا مرة أخرى ، وهو أن أي تغيير في مركز الأراضي المحتلة أو في هيكلها الديمغرافي يعد تصرفا غير شرعي بموجب القانون الدولي ، ويشكل عقبة خطيرة أمام جهود السلام . إن الاحتلال العسكري لا يمكن اعتباره إلا حالة مؤقتة ، ولا يخول الدولة القائمة بالاحتلال الحق في الضم أو التصرف ، ولا الحق في مد سلطتها القانونية أو التشريعية أو الإدارية إلى الأراضي المحتلة . وتكرر الدول الإثنى عشرة أن سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالقدس الشرقية ومرتفعات الجولان تتعارض مع القانون الدولي . وبالتالي فإن جميع التدابير المتخذة في إطار هذه السياسة تعتبر لاغية وباطلة .

أثناء مناقشة البند ٧٧ من جدول الأعمال ، أتيحت الفرصة للدول الإثنى عشرة للإعراب بالتفصيل عن قلقها العميق ، وبصفة خاصة على مدى الإثنى عشر شهرا الماضية ، إزاء عدد من الإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان وعلى الظروف المعيشية لسكان الأراضي المحتلة . وسنكتفي في هذه المناقشة بتكرار مطالبتنا لإسرائيل ، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال ، بالوفاء بالتزامها بمقتضى اتفاقيتي لاهي وجنيف ، ريثما يتم الانسحاب ، وكفالة الحماية الفورية للسكان امتثالا للقانون الدولي والتزامات حقوق الإنسان ، ورفع القيود عن الأنشطة السياسية والاقتصادية .

ومرة أخرى نشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي . إن وزراء خارجية الدول الإثنى عشرة في بيان أدلي به في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، دعوا جميع الاطراف المعنية إلى اغتنام الفرص الجديدة والإسهام في عملية السلام بطريقة إيجابية بغية إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي ، مع الامتناع في الوقت ذاته عن أية أعمال عنف أو إجراءات تزيد من تفاقم الحالة المتوترة في الشرق الاوسط . ومثل هذا الحل لن يتأتى إلا عن طريق مؤتمر سلام دولي يعقد تحت رعاية الامم المتحدة ، ويوفر الإطار الملائم لإجراء المفاوضات الضرورية بين الاطراف المعنية مباشرة .

والدول الإثنى عشرة تعرب عن بالغ قلقها لأنه لم يتسن حتى الآن تحقيق تقدم ملموس في الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام . وقد قدر الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها ٣٠٩/٤٢ ألف المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للسلام ، أنه لم يتوافر الاتفاق الضروري لعقد المؤتمر بسبب خلافات عميقة مازالت قائمة فيما يتعلق بأساس مقبول للجميع . وقد أحطنا علماً بالتقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة عملاً بالقرار ٣٠٩/٤٢ بـ ، والذي لفت فيه الانتباه إلى الحاجة إلى بذل جهود جديدة وحازمة من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع . والدول الإثنى عشرة تؤيد الأمين العام كل التأييد في الجهود التي يبذلها ، وتتفق معه تماماً في وجهة نظره بشأن الحاجة الملحة إلى وضع إطار مقبول للجميع للتفاوض على تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الاوسط . والدول الإثنى عشرة من جانبها ستواصل اتصالاتها الوثيقة مع جميع الاطراف المعنية ، وستبذل قصارى جهدها للاضطلاع بدورها كاملاً في البحث عن مثل هذه التسوية .

أما في لبنان ، وبعد ١٢ عاماً من الحرب والمعاناة ، فقد بات إيجاد حل سياسي ضرورة حيوية . إن دورة العنف التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، ستؤدي لا محالة إلى تدهور الوضع . وسيكون هناك دائماً مزيد من الضحايا الأبرياء ، سواء كان ذلك نتيجة لمقاومة الاحتلال الاجنبي أو الصراع الطائفي أو أعمال القوات الإسرائيلية ومعاونيها في الجنوب اللبناني ، أو بسبب هجمات من نوع أو آخر - أيا كان مرتكبوها - عبر

الحدود الدولية . وهذا العام شهدنا مرة أخرى وضعاً خطيراً جداً داخل بعض المخيمات الفلسطينية وحولها في لبنان ، بالإضافة إلى استمرار العنف وأخذ الرهائن وأعمال القتل في مختلف أرجاء لبنان . ومرة أخرى نعرّب عن بالغ قلقنا على مصير جميع الرهائن ، بما فيهم عدد من مواطنينا المحتجزين في لبنان ، ونناشد بقوة ، وعلى أسس إنسانية ، إطلاق سراحهم في أقرب وقت ممكن .

وقد أعربت الدول الإثنتا عشرة ، في بيانها المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عن أملها في أن يتمكن ذلك البلد الصديق من التغلب على الازمة الحادة التي يمر بها حالياً . إن فعالية الهيئات الدستورية في لبنان وتعزيز هذه الهيئات هما الشرط الأساسي لإيجاد حل سياسي . ونحن نأسف لأن ولاية الرئيس الجميل قد انتهت دون انتخاب رئيس جديد . ونناشد جميع الأطراف بقوة أن تنهض بعملية الانتخاب بحريّة كاملة ، ودون ضغوط أو تدخلات خارجية ، لاختيار رئيس قادر على القيام بمهمة المصالحة الوطنية وحماية وحدة لبنان واستقلاله وملامته الإقليمية . وقد أكد المجلس الأوروبي الذي اجتمع في رودس في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ على هذه المبادئ مجدداً ، وأعرب عن رأيه بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تسهم في كفالة إجراء الانتخابات الرئاسية على نحو مرضٍ ، إذا رؤي ذلك مفيداً .

وتتطلب أية تسوية أيضا الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان . وليس من شأن ما تسمى المنطقة الامنية والوجود المستمر للقوات الإسرائيلية في جنوب لبنان بما يتعارض مع قرارات مجلس الامن ، إلا أن تعوق عودة الاستقرار إلى المنطقة . وإذ تأخذ الدول الإثنى عشرة هذا في الاعتبار ، فإنها تؤيد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تأييدا حازما وتحث على تمكينها من الوفاء بمهمتها وتهيئة أفضل الظروف الامنية الممكنة لعضائها الذين ينتمي عدد منهم إلى ثلاث دول من مجموعة الإثنى عشرة . ونؤكد مجددا التزام جميع الدول الاعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية ، حتى يمكن إيجاد حل للصعوبات المالية الشديدة التي تواجهها القوة . ونناشد جميع الاطراف التعاون مع القوة في جهودها للوفاء بولايتها وإنجاز مهمتها المتمثلة في الحفاظ على الظروف المستقرة وحماية السكان المدنيين في مناطق عملياتها .

وترحب الدول الإثنى عشرة بما أعلنه الامين العام من وقف إطلاق النار والالتزام به من جانب حكومتي إيران والعراق ، والذي أعقبته محادثات مباشرة تحت إشراف الامين العام للأمم المتحدة . وهذا النجاح لجهود الامين العام يسهم في ترسيخ هيبة الامم المتحدة ويمهد الطريق لدور متزايد تظلع به المنظمة في صيانة السلم والامن الدوليين . وتعرب الدول الإثنى عشرة عن ارتياحها للتقيد بوقف إطلاق النار وتشكيل فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق للإشراف على تنفيذ الفقرة ١ من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . غير أنه ينبغي أن ينفذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) بالكامل بكل أجزائه . وفي هذا الصدد لاتزال الدول الإثنى عشرة تؤيد جهود الامين العام لضمان تنفيذ القرار ، وتحث كلا الطرفين على التعاون بشكل وثيق معه للتوصل سريعا إلى تسوية شاملة وعاجلة ومشرفة ودائمة للنزاع ، امتثالا لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) حتى يعود السلم والامن إلى المنطقة .

وستتابع الدول الإثنى عشرة التطورات في الشرق الاوسط باهتمام وقلق . فالسلام في المنطقة له أهمية حيوية بالنسبة للشرق الاوسط نفسه ، ولاوروبا بل وللسلم والامن الدوليين بشكل عام . وستواصل الإثنى عشرة ، كما فعلت في الماضي ، تأييد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية دائمة لمشاكل الشرق الاوسط .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل إسرائيل

الذي يرغب في ممارسة حق الرد .

وأذكره بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن البيانات التي يدلي

بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد نسيم - إسشاروف (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

على الرغم من تأخر الوقت ، أرى أنني مضطر إلى إبداء بعض التعليقات الموجزة فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل الإمارات العربية المتحدة نيابة عن المجموعة العربية . ولن أشير إلى جميع النقاط التي أشارها ، لأنها في معظمها تفتقد الجوهر ، والتعليق على تلك الادعاءات يضيء عليها أهمية ، من الواضح أنها لا تستحقه .

لقد شعر وفد بلادي بالدهشة بشكل خاص لأن ممثل الإمارات العربية المتحدة رأى أن يضمن هجومه الكلامي على إسرائيل إشارة غير ملائمة عن النازية . وقد كشف بذلك عن جهل صارخ بتاريخ الحرب العالمية الثانية والفظائع النازية وأعمال الإبادة الجماعية التي قضت على ثلث الشعب اليهودي . فضلا عن ذلك ، كشف بيانه أيضا عن سوء فهم أساسي للمصهيونية وإصرار الشعب اليهودي على إنشاء وطنه والمحافظة عليه على أساس الإحساس الخالد بالمبادئ الأخلاقية التي تشعب بها الشعب اليهودي .

إن عدو الإنسان الحقيقي ومصدر النزاع ، ليس مجرد الأعمال العدائية وإنما الجهل بالحقيقة الأخلاقية وتشويهاها . وقد أعرب ممثل الإمارات العربية المتحدة صباح اليوم عن قدرته الظاهرة على هذين الأمرين .

وتنطبق ملاحظاتي أيضا فيما يتعلق بممثل موزامبيق ، الذي تكلم بعد ظهر اليوم

بطريقة سريالية مماثلة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠